قاسيون

العدد 418

السبت 29 آب 2009

12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (9.904.580) زائراً..

زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:

WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

الرهان على أوباما.. والقربة المثقوبة

منذ عقود.. كان معظم قادة النظام الرسمي العربي وكل التابعين له من إعلاميين ومثقفين، يجتهدون وبكل السبل لإقناع الرأي العام في بلداننا أن الحركة الصهيونية وحدها هي من تسيطر على الولايات المتحدة، وتضع لها السياسات والاستراتيجيات في المنطقة والعالم. ولا شك أن في جوهر هذه الرؤية الملتبسة عند العامة، أو الخاطئة، أو المقصودة على نحو تضليلي، عاملين اثنين: أولهما أن النظام الرسمي العربي ليس من مصلحته الظهور أمام شعوبه بمظهر التابع للإمبريالية الأمريكية الراعية والحاضنة للحركة الصهيونية العالمية والمسؤولة عن تغذية الكيان الصهيوني ودعمه سياسيا واقتصاديا وعسكريا منذ مؤتمر بلتيمور عام ١٩٤٢ وحتى الآن.

وثانيهما أن الرجعية العربية التابعة، التي يعود القسط الأكبر لبقائها في عروشها للدعم الخارجي الأمريكي خصوصا، تجد نفسها ملزمة بإيجاد أية مبررات للسياسة الأمريكية التوسعية والعدوانية في المنطقة.

وإذا كانت، والحال هذه، غير قادرة وغير راغبة في المواجهة، فهي لا تتورع عن اتهام كل من يرفع شعار المقاومة بالمغامر والمتطرف!.

.. اللافت الآن، وبعد فشلٍ كل محاولات «تجميل السياسات» الإمبريالية الأمريكية، وخصوصا بعد فشل الكيان الصهيوني بدوره الوظيفي في حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وبعد خروج أمريكا للحرب المباشرة ضد الشعوب كتعبير عن أزمة بنيوية داخلية، توهم منظرو الإدارة الأمريكية أن الحرب هي المخرج الوحيد من تلك الأزمة، نجد مَنْ لا يزال يردد الكلام «المعلوك» حول التمايز بين واشنطن وتل أبيب، ويسدي «النصائح» للبيت الأبيض حول كيفية الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة عبر الابتعاد عن السياسات الإسرائيلية وتنفيذ ما أطلقه أوباما من وعود بتغيير جذري في طريقة التعامل مع النزاع العربي- الإسرائيلي!.

بغض النظر عن مواقع مطلقي هذه «النظريات» القديمة الجديدة وانتماءاتهم السياسية وأهدافهم ونواياهم، فإن الوقائع التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق، والجرائم التي ارتكبها الجيش الأمريكي هناك، وتأييد واشنطن المطلق للكيان الصهيوني، يضع شعوب المنطقة أمام الحقائق التالية:

. إن التحالف الإمبريالي- الصهيوني يرتكز على تطابق كامل في الأهداف الاستراتيجية أكثر من أي وقت مضى، كما أن الدور القيادي فيه كان ولم يزل في عهدة واشنطن، وليس في تل أبيب.

. كلما تعثر المشروع الأمريكي في المنطقة، ازدادت الحاجة إلى خدمات الكيان الصهيوني عسكريا (حرب تموز نموذجا)، ومن هنا فإن واشنطن ليست في وارد الضغط على تل أبيب، وليست في وارد أي حل عادل للصراع العربي- الصهيوني طالما أن هذا الصراع يخدم مصالحها في الهيمنة الشاملة على المنطقة وتفتيتها عبر تسعير الصراعات العرقية والطائفية والمذهبية فيها.

.إن ما يقوم به جورج ميتشل وسلة المطالب التي يحاول فرضها على العرب (تطبيع مقابل تجميد مؤقت للاستيطان) هي مطالب أمريكية أكثر منها إسرائيلية، حيث تتكامل مع ما يقوم به المبعوثون الأمريكيون الآخرون أمثال هولبروك وزلماي خليل زاد ودينيس روس وفيلتمان لترتيب المنطقة من أفغانستان وباتجاه آسيا الوسطى وعودةً إلى العراق وإيران ولبنانٍ، وتغيير ميزان القوى فيها بالترغيب أو الترهيب- إن استطاعوا- تجنبا لانهيار المشروع الأمريكي الاستراتيجي.

. في ظل استمرار تفاقم الأزمة الاقتصادية للرأسمالية، لن تستطيع إدارة أوباما الخروج من عباءةٍ استخدام «القوة الغبية» والتوسع فيها ضد شعوب المنطقة، ولم تعد سرا الآن تلك الاتصالات والترتيبات التي قامت بها إدارة أوباما مع ممثلي حركة طالبان بهدف توجيه نشاطها باتجاه جمهوريات آسيا الوسطى لزعزعة الأمن فيها بغية إضعاف روسيا والصين والسيطرة على كل الطاقة في منطقة قزوين!.

. إن الديمقراطية التي يبشرنا بها أتباع الاحتلال الأمريكي والصهيوني نراها الآن في العراق وأفغانستان وفلسطين وقد تحولت إلى إعلان رسمي بتفجير الحروب الأهلية عبر صناديق الاقتراع تحت وهم السلطة وتحويل الانقسام الداخلي إلى اشتباك مسلح لتفادي المقاومة التي تجمع ولا تفرّق. فالديمقراطية التي يدعو إليها أوباما- وإن كانت محمولة «على ظهور الحمير» وتحميها المروحيات في أفغانستان، هي نفسها التي مورست في العراق تحت حماية الجيش الأمريكي، لأن بناة الديمقراطية لا يمكن أن يأتوا على دبابات الاحتلال الذي يفرض على الشعب تأييدهم بقوة السلاح أو بالتهديد بأن البديل هو الحرب الأهلية!.

إن الرهان على إدارة أوباما كمن يراهن على حفظ الماء في قربة مثقوبة، فأوباما اليوم على رأس إدارة تدير أكبر احتلال عسكري بالتاريخ، وهذا هو موطن ضعف الإمبراطورية الأمريكية الرئيسي، إذا أردنا أخذ العبر من التاريخ والذي يتجاهله البعض بسبب فقدان الإرادة السياسية وغياب الثقة بقدرات الشعوب وطاقاتها الجبارة على المقاومة والانتصار النهائي!.

■■

حكومة.. «حسبنا الله ونعم الوكيل»!

أثارت تصريحات رئيس مجلس الوزراءٍ في لقائهٍ إعلاميي الحكومة بدار البعث يوم الاثنين ٢٠٠٩/٨/٢٤ ردود فعل مختلفة إعلاميا وشعبيا، بعضها غلب عليها الاستياء والسخط، وبعضها بدت متفاجئة، وأخرىٍ مصدومة طغت عليها الخيبة.. ولكن ما يجمع بينها جميعها إدراك أصحابها المنفعلين يقينا أن الحكومة ماضية بما دأبت على انتهاجه وممارسته منذٍ نحو خمسٍ سنوات، وأنها سعيدة بما أنجزته حتى الآن وما ستنجزه في الإطار نفسه قريبا أو بعيدا، وأي اعتقاد أنها ستغير من نهجها، أو تعترف بإخفاقاتها، هو محض أوهام لا أساس واقعيا لها..

فرئيس الحكومة المتفائل المحب للرياضة والتشاركية والاستثمارات الخارجية، أكد أن لا أزمات لدينا بل مشكلات قابلة للحل، أسبابها النمو السكاني، وأننا أقل المتأثرين بالأزمة الاقتصادية العالمية، وتجنبنا الصدمة لأن (حكومته) اعتمدت التدرجٍ في التحول الاقتصادي (إلى أين؟)، وربطت «الفلاح بأرضه ودعمت الزراعة!!».. وأطلق وعودا كبرى في مجال حلحلة مشكلة الكهرباء مع الربع الأول من العام القادم، وجلب المزيد من الاستثمارات..

ولكن أهم ما قاله جاء حول القطاع العام والأجور والدعم وتصنيف الإعلاميين..

أما القطاع العام، فوفق توصيفه «ينقسم إلى ثلاث فئات: فئة رابحة تقدم لها الحكومة الدعم والمؤازرة من خلال منحها صلاحيات البيع بأسعار السوق والتصرف بالمخازين وذلك بعد انتهاء العمل بالتسعير الإداري، وفئة ثانية تحتاج إلى عملية تصحيح وهذا ما يتم تنفيذه من خلال وزارة الصناعة، أما الفئة الثالثة فهي فئة حسبنا الله ونعم الوكيل».

وأما الأجور، فحسب الزميلة «الوطن» فإن رئيس مجلس الوزراء «أكد أمام الإعلاميين عدم وجود أي زيادة على رواتب العاملين في الدولة في المدى المنظور»..

وأما الدعم فـ«لم يتخذ بشأنه قرار نهائي حتى الآن».

وأما الإعلام (المحلي) فبعضه معاد (دون تصنيف)، وبعضه انتهازي (دون تصنيف أيضاً)، وبعضه وطني، وهو الذي لا يركز على السلبيات!!

ولم يعرّج رئيس الحكومة في غمرة تفاؤله، لا على الفقر، ولا على مخيمات المهجرين من محافظاتهم وحقولهم وقراهم، ولا على البطالة المتفاقمة، ولا على تزايد الأوبئة الاجتماعية من جريمة ودعارة وسواها ...، ولا على تراجع التعليم، ولا على انهيار القطاعات الإنتاجية في العام والخاص، ولا عن استفحال الفساد وتمركزه وتعاظم التهرب الضريبي... ولا .. ولا ...

نحن بخير.. هذا ما يراه، أو يود أن يراه رئيس الحكومة.. فكيف سنتطور؟؟

حسبنا اللّه ونعم الوكيل..

■

الروس يفضحون «بندر»..!

ذكرت شبكة الملتقى في ١٧/ ٨/ ٢٠٠٩ أن مصادر سعودية شبه رسميّة أكدت صحة الخبر الذي نشرته «فايننشيال تايمز» البريطانية في تموز الماضي والمتعلق بمحاولة الأمير بندر بن سلطان القيام بانقلاب على الملك عبد اللّه، وقالت المصادر إن الخبر (صحيح، ولكنه قديم) ويعود إلى الشهورِ الأخيرة من عام ٢٠٠٨. وأضافت بأن الهدف لم يكن انقلاباً عسكرياً على الملك عبداللّه، بل على النظام بمجمله، وأن غرضه كان إيصال بندر إلى كرسي الحكم، وليس لإيصال أبيه أو أعمامه.

وحسب الشبكة تؤكد المصادر السعودية ذاتها، بأن الاستخبارات الروسية. وهذا هو المدهش هي من اكتشف خيوط المحاولة الانقلابية، وأبلغ الاستخبارات عنه. وأضافت المصادر بأن ساحة الانقلاب كانت في الجيش، وبالتحديد في قاعدة الرياض الجوية، وليس في الحرس الوطني، كما تردد، وأن الذين اعتقلوا لم يكونوا من الحرس الوطني، بل قيادات كبيرة في الجيش. ويشار هنا بصورة أكيدة إلى إزاحة عدد من الضباط الكبار في الاستخبارات العسكرية وفي سلاح الطيران كما في مواقع أخرى.

وتؤكد المصادر، أن الأمير سلمان، أمير الرياض، والذي كان- ولايزال يرافق شقيقه ولي العهد منذ عام بسبب صحته المعتلّة. ترك المغرب إثر انكشاف محاولة الانقلاب، وعاد إلى الرياض ليؤكد للملك بأن أخوته ليسوا على علم بالمؤامرة ولا هم ضالعين فيها، ونصح الملك بلملمة الموضوع، وعدم تسريب أية أخبار قد تسيء للعائلة المالكة، لأن ما قام به بندر شأن داخلي.

ويقول مطلعون، حسب شبكة الملتقى أيضاً، إن محاولة بندر جاءت في غمرة شعوره باليأس، وبعد أن وجد نفسه على هامش النظام بعد أن أُزيح من سفارة بلاده في واشنطن، وبعد أن غضبت عليه أوساط عديدة في الداخل والخارج، واتهمته باستخدام عناصر من القاعدة والوهابية المتطرفة لتحقيق أهداف انقلبت في غير مصلحة واشنطن والرياض، وبينها دعم القاعدة في العراق، وفتح الإسلام في لبنان، إضافة إلى محاولته شراء ضباط ووجوه عشائرية في سورية للقيام بانقلاب فيها.

وبخصوص الدور الأمريكي يميل الأمراء السعوديون الكبار، وبينهم الملك، حسب المصادر السعودية شبه الرسمية، إلى أن ما قام به بندر بن سلطان لم يكن ليتم إلا بتفاهم ما مع جهات في الإدارة الأميركية. والسؤال الذي يشغلهم: كيف تكتشف المخابرات الروسية العملية الانقلابية، في حين لا يتم كشفها من الأمريكيين الموجودينٍ عبرٍ استخباراتهم (السي آي أيه والإف بي آي) في ٣٦ مقرا رسميا في المدن السعودية؟!

■

بصراحة

استنتاجات... من وحي الحلقة الحوارية

◄ علي نمر

الحلقة النقاشية التي دارت بين وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل والقيادات النقابية فتحت باب الأسئلة والاستنتاجات على مصراعيه، ووضعت بالتالي الاتحاد العام لنقابات العمال في مقدمة الأحداث، والمواجهة القادمة ستكون مع الحكومة التي تحاول جاهدة تمرير ما تخطط له من إجراءات نيوليبرالية.

ففي عمليات التحول الجارية نحو اقتصاد السوق الاجتماعي أضحت دراسة ما يجري اليوم من خطط ضرورة لابد منها، خاصة في حال صدق توقعات وزيرة الشؤون حول ما سيحصل في العام ٢٠١٧ من كارثة حقيقية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

وهنا لابد من التأكيد أن أية مطالبة للحكومة بزيادة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج وإعطائه نوعاً من التشاركية، عليها أن تؤكد في الوقت ذاته بشكل أكبر على الجانب الاجتماعي، وأن تتغير القيمة التي يضيفها القطاع الخاص إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، في حال أراد هذا القطاع أو أرادت الحكومة منه أن يكون الرديف للحكومة والقطاع العام معاً.

لكن الذي لم يستطع أحد فهمه في حديث الوزيرة هو إصرارها على أن الاستثمار لن يجدي نفعاً لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، في وقت لا يمر فيه يوم وإلا ويكون فيه حديث للحكومة وفريقها الاقتصادي عن مناقب الاستثمار والخصخصة!! وتأكيد الوزيرة على أن هذه الاستثمارات لن تؤدي إلى زيادة تعويضات المؤسسة غريب جداً، خاصة إذا علمنا أن أرباح التأمينات الاجتماعية من عائدات بعض المشاريع الاستثمارية التي أقامتها بين عامي ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩ بلغت حوالي /٤/ مليارات ل.س بحسب الأرقام الرسمية، وهذا يصب فيما ذهبت إليه القيادات النقابية في الحلقة النقاشية، عندما أكدوا أن الديون المستحقة للمؤسسة والبالغة /٥٠/ ملياراً في عام ١٩٨٢ لا يمكن أن تحسب بهذه الطريقة البسيطة بعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً، فهل القدرة الشرائية لعام ١٩٨٠ تساوي القدرة الشرائية لعام ٢٠٠٩؟!!

لقد أبدت القيادات النقابية في الحوار الكثير من الوعي الطبقي والوطني، وظهر بوضوح مدى اطلاعها ومتابعتها للأوضاع، حيث بدا النقابيون على يقين تام بما ترسمه السياسات الليبرالية «المنفتحة» التي تحاول جاهدة أن تذهب بنا إلى حافة الهاوية، والكل يعلم مدى حجم المأساة عندما تتحول أية أزمة من اقتصادية إلى اجتماعية، وهذا يزيد من ضرورة التأكيد على دور الدولة الاجتماعي، سواء في اقتصاد السوق أو في غيره من الأنظمة الاقتصادية.

وبالرجوع إلى الندوة الحوارية، فقد أكدت الوزيرة على أن هذه الندوة ليست لاتخاذ القرار بل لمناقشة مواضيع وقرارات حول مسألة التأمينات الاجتماعية، وأن الهدف من عقدها ليس الانتقاص من شيء موجود، وإنما إيجاد طرق وحلول جديدة لما يعانيه القطاع التأميني.

إن هذا الكلام جميل على لسان مسؤول في الحكومة، لكنه غير مضمون النتائج، في ظل جملة من الممارسات التي تدفعنا للتوصل إلى استنتاجات خطيرة، والأهم من كل هذا، هل تكون مثل تلك التصريحات موجهة لصرف النظر عن ما يقوم به «البنك الدولي» وخبراؤه الاكتواريون من أجل تمرير نقاط أو مواد خطيرة في قانون العمل؟ وخاصة فيما يخص مكاتب الاستخدام، واستقدام العمالة التي ستلغي أوتوماتيكياً العلاقة المباشرة بين العمال وأرباب العمل، وهذا بحد ذاته كارثة حقيقية على الطبقة العاملة، خاصة أن المادة /٢٧٧/ من القانون الجديد تتيح الفرصة لأرباب العمل بالعودة عن جميع العقود المبرمة مع العمال قبل وبعد صدور القانون، وهذا ما لا نتمنى حدوثه في كل الأحوال.

إنها مجرد تحذيرات للاتحاد العام لنقابات العمال من أجل الاستعداد لكل الاحتمالات، وبالنهاية فهي استنتاجات قد تطبق في أية لحظة وعلى النقابات التحضير لأي طارئ.. ■

في المؤسسة العامة للخطوط الحديدية:
العمال يحققون الربح للقطاع العام... رغم كل العراقيل

مازالت المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية تشد الخطى بنجاح، وتحقق أرباحاً كبيرة على الرغم من الضعف الواضح في العمل التسويقي والإعلاني للمؤسسة بمواجهة أسطول النقل البري للقطاع الخاص، في ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها حركة النقل في سورية بعد قانون الاستثمار رقم /١٠/ الذي أجاز لقطاع الخاص بدخول قطاع النقل السوري وتغيير موازين القوى فيه.



وقد أكد حسين حمدان رئيس نقابة السكك الحديدية لـ«قاسيون» أن معظم المشاريع والخطط والأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩ قد تكللت بالنجاح، وحققت أرباحاً كبيرة وصلت النسبة المئوية في بعضها إلى ٩٨٪، وفي الرد على مضمون الكتاب رقم ٥٨٠/ وف تاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٣ المسطر على كتاب نقابة عمال السكك الحديدية رقم ٣١٩/ص تاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٢، يتضح الانتهاء الكلي من تنفيذ أعمال توسع محطة القدم وصالة تفتيش الحقائب في المحطة، والانتهاء بنسبة لا تقل عن /٨٤٪/ من أعمال تنفيذ الجسور البيتونية. أما بالنسبة لعدد الركاب الكلي خلال الربع الأول لعام ٢٠٠٩ على كامل محور فرع دمشق فهو /١٥٧١٧٥/، أي بزيادة عن العدد الوارد في خطة ٢٠٠٩ للربع الأول بمقدار /٤٥٧٦٩/ راكباً، أما خلال الربع الثاني لعام ٢٠٠٩ فقد بلغ عدد الركاب على كامل محور فرع دمشق /١٦١٩٨٢/ بزيادة أيضاً عن العدد الوارد في خطة ٢٠٠٩ .وتكون بذلك نسبة التنفيذ للنصف الأول لهذا العام ٢٠٠٩ هي /٦٧, ١٢٦٪/، أما بالنسبة لكميات البضائع المحملة والبضائع المفرغة خلال الربعين الأول والثاني لعام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع الخطة، فتبلغ نسبة الانجاز فيها /١٠٦٪/ للبضائع المفرغة، و/٤٤٪/ للبضائع المحملة حسب الخطة في الربع الأول، أما في الربع الثاني فهي /١٥٣٪/ للبضائع المفرغة و/٧٧٪/ للبضائع المحملة.

وأكد حمدان أن أهم المعوقات التي تواجه قطاع السكك الحديدية يمكن إرجاعها إلى النقص الواضح في الكادر الفني من العمال، إضافة إلى عدم وجود معدات كافية تتناسب مع حجم العمل، والأهم من كل هذا عدم رصد الاعتمادات المالية اللازمة والمخصصة في الخطة الخمسية العاشرة لتنفيذ مشاريع المؤسسة بمواعيدها العقدية المحددة، اضف إلى ذلك المشاكل المرورية على جانبي حفريات النفق، كون تلك المشاريع الإستراتيجية في قلب المدينة، وضمن أحياء وتجمعات سكنية مما يعرقل حركة الآليات الداخلة والخارجة إلى المشروع، مع وجود بنى تحتية (شبكات كهرباء وهاتف وصرف صحي) تقع ضمن مسار النفق، ومنازل سكنية في مناطق المخالفات، ومحلات تجارية وأبنية تابعة لمؤسسات وإدارات حكومية (إدارة المدفعية، الخزن والتسويق، الإذاعة والتلفزيون)، وخط صرف صحي رئيسي متقاطع من النفق في منطقة نهر عيشة.

وعن الكتاب الذي رفعه مكتب النقابة إلى اتحاد عمال دمشق بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٦، أكد حمدان أن الكتاب نوه إلى أن الاعتمادات المخصصة للمؤسسة وفق الخطة الخمسية العاشرة بلغت /٥٩٣٢/ مليون ل.س، ولكن لم يصرف منها سوى /١٢٥٠/ مليون ل.س خلال السنوات المنصرمة من الخطة العاشرة (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)، أي أن هناك مبلغ /٤٦٨٢/ مليون ل.س من اعتمادات الخطة لم يصرف للمؤسسة حتى الآن!!

ومن باب تقديم المقترحات اللازمة لتنفيذ الخطط السنوية أكدت النقابة على ضرورة التوسط لدى وزارة المالية لرصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشاريع المؤسسة، علماً بأن المبالغ المقترحة في مشروع الخطة السنوية لعام ٢٠٠٩ هي /٨١٠/ مليون ل.س، ثم تم تخفيضها إلى /٢٥٥/ مليون ل.س فقط. وبناء على هذه الأرقام تمت دعوة جورج مقعبري المدير العام للمؤسسة لتقديم محاضرة في قاعة المؤتمرات باتحاد عمال دمشق، حضرها عدد كبير من النقابين والمهتمين، قدم فيها مقعبري عرضاً لخطة المؤسسة استناداً إلى الأرقام والخرائط، وضمن نظرة استشرافية لسورية بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٥ ■

قضية من الواقع الحرفي



بدأت قصة الحرفي عدنان قندقجي بعدما كلفته الجمعية الحرفية للنجارة والأثاث الخشبي في حماة بالقيام بجولات ميدانية على محلات الحرفيين في المنطقة الصناعية للتاكد من تخصصاتهم، وذلك ضمن لجنة ضمت أعضاء آخرين من مجلس مدينة حماة. فما كان منه إلا أن قدم سيارته الخاصة لخدمة اللجنة ولفترة تزيد على ثلاثة أشهر، وبكلفة تقريبية تبلغ ٦٠ ألفاً كثمن وقود، وعندما علم بعض الحرفيين بأن السيارة خاصة والجمعية لا تغطي نفقاتها، قام البعض منهم بالتبرع بمبالغ وصل مجموعها إلى ٣٥٠٠ ل.س. وكان هذا المبلغ فخا نصبه صيادو الماء العكر ووثقوه بشكاوى مغرضة، حيث قاموا بدفع من تبرعوا بهذا المبلغ إلى وصف الواقعة وتدوينها لتصبح شكوى مقدمة إلى الاتحاد العام للجمعيات الحرفية. وقد تم تشكيل لجنة من اتحاد الجمعيات الحرفية بحماة، استجوبت الحرفيين الذين قدموا التبرعات، فكان جوابهم أنهم قدموا تبرعاتهم للسيد عدنان قندقجي دون إكراه أو ضغوط، ومن ثم استرجعوا تلك التبرعات، كما أكد الحرفيون أنهم لا يريدون الادعاء على عدنان قندقجي.

وبناء على ذلك أعطي براءة ذمة رقم ٠٩٠٢/ تاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٣، بعد أن طرد من التنظيم الحرفي على عجل ودون إدانة بتاريخ ٦/٤/٢٠٠٨.

وما يطالب به الحرفي عدنان قندقجي هو إعادة تنسيبه إلى التنظيم الحرفي حسب نص المرسوم التشريعي رقم ٢٥٠، فهو ينص في إحدى فقراته على إعادة الحرفي إلى التنظيم بعد ستة أشهر من تاريخ فصله إذا ظهرت براءته، وعلى ذلك تقدم بطلب إعادة تنسيب إلى التنظيم بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٦.

وبعد ١٥ يوما راجع الاتحاد وتماشيا مع إحدى فقرات المرسوم التي تنص على أنه في حال عدم تلقي المتقدم بطلب انتساب إلى الاتحاد رداً بالرفض تعتبر عضويته سارية، إلا أن الاتحاد لا يعمل بالقوانين، وإنما يعمل بشكل كيفي، فالقضية أن هناك فريقا في الجمعية الحرفية يريد الاستئثار بموارد ومكاسب الجمعية لمصلحته دونما رادع أو معارض يعرقل سيره.

وفي رسالة إلى المؤتمر العام لاتحاد الحرفيين أرسلها عدنان في ٢٠٠٩/٣/٣ ليبين بعض مخالفات خصومه، يذكر: إن نائب رئيس الاتحاد الحالي إبراهيم الجزار يزاول مهنة بيع الخردوات بدلا من حرفة الأبواب و النوافذ الخشبية، وهذا ما يؤكده الكتاب رقم ٤/١١/١٧٥٨ تاريخ ٢٠٠٩/٤/١ وهو موقع من مدير صناعة حماة أحمد الحموي، وبناء على ذلك لا يعتبر حرفياً بل تاجراً. وأن حسن رسلان رئيس المكتب الاقتصادي منتسب لجمعية النجارة بينما عمله الفعلي هو الحدادة وتجارتها.

وفي رسالة أخرى إلى الاتحاد العام للجمعيات الحرفية بدمشق، ذكر عدنان أن هناك من الأسباب الشخصية ما يدفع خصميه إبراهيم الجزار وحسن رسلان إلى تلفيق التهم وفبركتها، فقد أشار إلى أنهما طلبا منه تخصيصهما بمقاسم درجة أولى في المدينة الصناعية بحماة وهذا ما رفضه، مما جعله خصما لهما.

ورغم أن هذه المعلومات و الوثائق موجودة لدى الاتحاد العام للجمعيات الحرفية، و الجهات الأخرى ذات الصلة، ورغم أن وزارة الصناعة على علم ببراءة السيد عدنان قندقجي إلا أن هذه الجهات لم تحرك ساكنا حتى الآن.

فمن ينصف السيد عدنان قندقجي بإعادته إلى التنظيم الحرفي ورد الاعتبار له؟ وهو الذي أدخل إلى الجمعية الحرفية والاتحاد بحماة وصندوق المساعدة الاجتماعية مبلغ ٢.٥ مليون ليرة سورية على حد ما ذكره كتاب مدير صناعة حماة رقم ٢٨٦٥/تاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٦.

■ يامن طوبر

نادي عمال دمشق ينتصر لعمال الوطن

جاءت نتائج نادي عمال دمشق بمثابة رد سريع على كل المشككين بجدوى بقاء الأندية العمالية التي ترعاها النقابات، فبعد الاقتراح الذي تم طرحه في الاجتماع الأخير للاتحاد العام لنقابات العمال، حول إمكانية إلغاء الأنشطة الرياضية والفنية التي تنظمها النقابات، تأهل نادي عمال دمشق لكرة الطاولة إلى الدور النهائي لبطولة الجمهورية لكرة الطاولة، بعد فوزه على عدة أندية عريقة في اللعبة (الكرامة، الطليعة، مصفاة بانياس، والمحافظة). ويستعد النادي الآن لملاقاة أبطال المجموعة الشمالية لكرة الطاولة في موعد سيحدده قريباً الاتحاد العربي السوري لكرة الطاولة.

إن هذه النتائج المشرفة تؤكد ضرورة وجود أندية رياضية للعمال أسوة بنوادي الجيش والشرطة وباقي المنظمات الشعبية، إضافة إلى أهمية وجود الأندية الثقافية والمسرحية العمالية التي تخلق حالة من التواصل بين أفراد الطبقة العاملة، وإذا كانت حجج مقترحي الإلغاء تقوم على ضرورة الترشيد في الإنفاق على نشاطات لا تحقق أية نتائج، فإن الواقع يؤكد عكس ذلك الزعم، مما يدعونا لمطالبة الاتحاد العام بعدم قبول ذلك الاقتراح، حتى يبقى الاتحاد مشاركاً بكل المحافل الرياضية والمناسبات الوطنية.

ألف مبروك للعمال على هذا النصر الرياضي، ونتمنى لهم تحقيق انتصارات أخرى على الصعيد الطبقي والوطني.

قضية عمال فندق بلازا بلا حل

ما تزال قضية عمال فندق بلازا مستمرة بين أخذ ورد، بعد صدور قرار محكمة الاستئناف المدنية السابقة بدمشق، وفي التفاصيل أن ثمان عمال كانوا يعملون في الفندق أقاموا دعوى قضائية ضد اتحاد عمال دمشق بتاريخ ٢٠٠٣ بعد تسريحهم من العمل وهم (جفال بكر، علي الطويل، يوسف أحمد، عماد جوابرة، صبري السالم، ماجد دحدل، سامي عكاري، أحمد محفوض). علماً أن العمال أكدوا على أنهم خدموا في الفندق لمدة لا تقل عن /١٣ ـ ٢٠/ سنة، وبناء على الدعوى التي رفعها علي الطويل، أحد العمال المسرحين، على فندق بلازا دمشق الذي تعود ملكيته إلى اتحاد نقابات عمال دمشق، طلب الطويل وقف تنفيذ تسريحه وإعادته إلى العمل، ولما لم تجد الوساطة الإدارية في حسم النزاع فقد أحيل بالمذكرة رقم /١٧٢٦٨/ تاريخ ٢٠٠٤/١١/٣٠ إلى لجنة قضايا تسريح العمال التي أكدت على قانونية الشكوى لتقديمها ضمن المدة القانونية، وهي مقبولة شكلاً.

وبالتدقيق تبين أن الجهة المدعى عليها أفادت أثناء إجراء الوساطة الإدارية بأن العامل المدعي يعمل لديها بموجب عقد عمل محدد لمدة معينة، وأقدمت على تسريحه من العمل لانتهاء عقد عمله، وطلبت إدخال المستثمر إبراهيم الأسعد في الدعوى ورد دعوى العامل المدعي، وذلك من خلال مذكرتها المبررة بجلسة ٢٠٠٥/١/١١.

وحيث أن أحكام قانون العمل /٩١/ لعام ١٩٥٩ أجازت للعامل المدعي إثبات دعواه بكافة طرق الإثبات، ومن ضمنها إثبات بالشهادة، إضافة إلى أن أحكام المرسوم التشريعي رقم /٤٩/ لعام ١٩٦٢ وتعديلاته وخاصة المادة /١٨/ منه قد أعطت اللجنة الاختصاص في النظر بالدعاوى التي تنظم بها عقود العمل القابلة للتمديد والتجديد، استمعت اللجنة إلى شهود العامل المدعي لإثبات أنه يعمل لدى الجهة المدعى عليها منذ بدء عمله وحتى تاريخ فصله من العمل دون انقطاع، وأن عقود العمل التي كانت تنظم للعامل تجدد تلقائياً بفواصل وهمية ودون انقطاع، وأكد الشهود صحة أقوال العامل المدعي في جلسة ٢٠٠٥/٥/١٦ حيث تبين من خلال الوثائق المبرزة في الإضبارة أن عقد المستثمر إبراهيم الأسعد ينتهي بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣٠، ويترتب على ذلك رد طلب الجهة المدعى عليها وإدخال المستثمر إبراهيم الأسعد في الدعوى.

واستناداً إلى أحكام قانون العمل /٩١/ لعام ١٩٥٩ وخاصة المادة /٧١/ منه فإن عقد عمل المدعي يعتبر عقد عمل غير محدد المدة، ويعتبر تسريحه مخالفاً لأحكام القانون، ويترتب على ذلك رفض التسريح وإعادة المدعي إلى عمله. قراراً وجاهياً بحق الطرفين قابلاً للاستئناف صدر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٦ وأفهم علناً حسب الأصول.

يؤكد العمال المسرحون أنهم تقدموا بعدة شكاوى إلى رئيس اتحاد العمال لكنهم لم يصلوا إلى الآن لنتيجة أو حلول نهائية تضع حداً لهذه القضية التي امتدت لأكثر من سنة، وهم مايزالون بانتظار الفرج لهم ولعائلاتهم التي تواجه ضيق الحال في هذه الأوقات الحرجة اقتصادياً ومعيشياً. والسؤال إلى متى ستبقى هذه القضية بين محاكم الاستئناء ولجان التسريح؟ وهل من حل قريب لقضية هؤلاء العمال الثمانية؟ ■

شركة أسمنت عدرا تنفذ الخطة الإنتاجية بنسبة ١٠٦٪

الشركة مطروحة للتطوير وإعادة التأهيل من قبل القطاع الخاص رغم ربحيتها

◄ يوسف البني

ضمن المخطط الرامي إلى خصخصة شركات القطاع العام، بعد إنهاكها وتخسيرها، تتعرض الكثير من الشركات الرابحة لهذا المصير، على حساب مصلحة الوطن والمواطن، وشركة أسمنت عدرا الرابحة بامتياز، والتي تنفذ الخطة الإنتاجية بنسبة تزيد عن المخطط لها، رغم كل الصعوبات ومعوقات العمل، من ضمن الشركات التي تتعرض لهذه الهجمة.



تم تأسيس شركة أسمنت عدرا في الضواحي الشرقية لمحافظة دمشق عام ١٩٧٨، وتتألف من ثلاثة خطوط إنتاجية بطاقة ٨٠٠ طن من الكلينكر يومياً لكل خط، والآلات الموجودة مازالت تعمل منذ تركيبها، أي ما يفوق ثلاثين عاماً، وكذلك الأيدي العاملة التي شاخت في المعمل، وأصبح معظمهم في سن الكهولة، في غياب التعيين والتوظيف الجديدين، وافتقدت الشركة لليد العاملة الشابة النشيطة، وانخفض عدد عمالها من حوالي ١٨٠٠ إلى ١٣٠٠ عامل، ومع أن الآلات قديمة وتحتاج إلى يد عاملة إضافية، زيادة عن الملاك المخصص لها، تسعى المؤسسة العامة للأسمنت ووزارة الصناعة إلى تخفيض عدد العمال الآن إلى ٩٠٠ عامل فقط، ورغم قدَم الآلات وقلة اليد العاملة وكهولتها فإن الشركة تحقق إنتاجاً متميزاً، وأرباحاً سنوية جيدة، ترفد خزينة الدولة، وحسب تقرير الإنتاج الصادر عن مديرية الإنتاج في الشركة حتى تاريخ ٢٠٠٩/٨/١٩، فقد كان المخطط إنتاجه من الكلينكر /٣٩٩٢٧٧/ طناً، وقد بلغت كمية المنتج منه /٤٢٢٤٨٣/ طناً، أي بنسبة تنفيذ ١٠٦٪، وكذلك كان المخطط إنتاجه من الإسمنت الجاهز /٤٣٧٦٤٥/ طناً، وبلغت كمية المنتج منه /٤٦٣٦٤٧/ أيضاً بنسبة تنفيذ ١٠٦٪، والمخطط من التعبئة /٤٣٨٨١٨/ طناً، بلغ المنفذ منه /٤٣٦١٢٦/ طناً، أي بنسبة ٩٩٪ فقط.

التطوير والتحديث على مدى عقد كامل

تظاهرت المؤسسة العامة للأسمنت، في بداية العقد الحالي، بنيّتها لتحسين الواقع الإنتاجي لخطوط الأسمنت القائمة، وزيادة طاقتها الإنتاجية، وذلك بتطوير آلات الإنتاج وتحديثها، وإعادة تأهيل خطوط الإنتاج، بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية، وتم اقتراح تطوير وإعادة تأهيل خط الإنتاج الثالث في شركة أسمنت عدرا كنموذج أولي للتطوير، تُعمَّم تجربته فيما بعد على الشركات الأخرى. وتمت المراسلة في عام ٢٠٠٠ بين الشركة وخمس شركات استشارية قدمت عروضها، وتم التعاقد، وبدأت المعدات والتجهيزات والآلات تصل إلى الشركة منذ عام ٢٠٠٤، ومازالت تتوالى بالوصول حتى الآن، حيث وصلت آخر آلات التطوير والتحديث في حزيران المنصرم من هذا العام. ومازالت الآلات موجودة في مستودعات وشوارع وساحات الشركة حتى الآن.

> **• هناك من يريد تعطيل الشركات العامة وإنهاءها وصولاً إلى خصخصتها رغم الأرباح المحققة لها.**

> **• الآلات مازالت تعمل منذ ما يفوق ثلاثين عاماً، والأيدي العاملة شاخت في المعمل، في غياب التعيين والتوظيف الجديدين، وافتقدت الشركة لليد العاملة الشابة النشيطة.**

روتين الأنظمة والقوانين النافذة

تمت المراسلة بين إدارة الشركة وإدارة المؤسسة العامة للإسمنت، وطالبت إدارة الشركة دائماً بتعجيل تركيب المبردين والفلترين، آلات التطوير وإعادة التأهيل التي وصلت منذ أكثر من خمس سنوات، والتي مازالت في صناديقها في ساحات الشركة، بهدف تحقيق الجدوى الاقتصادية للوطن من حيث التخفيض في استهلاك المياه والكهرباء والغاز، وللتخلص من التوقفات الطارئة لإجراء صيانات للأفران والمبردات، التي بلغت في عام ٢٠٠٨ بحدود /٥٤/ يوماً، وانعكست سلباً في تراجع معدل تنفيذ خط الكلينكر إلى ٩٢٪ فقط. وتم اقتراح عدة عروض لتركيب الفلترين والمبردين، إلا أن المؤسسة والوزارة كانتا دائماً تردان بالتريث والتمهل، ورفض العروض المقترحة، بحجة أنه توجد في السوق أسعار أدنى من السعر المعروض، مع أنها لم تتقدم بعروضها ضمن المناقصة المطروحة، وكانت المؤسسة والوزارة دائماً تطالبان بالاستمهال والتقيد بالتعليمات والقوانين النافذة. وبسبب الروتين القاتل والبيروقراطية المتبعة في الأنظمة والقوانين والتعليمات النافذة، يجري التأجيل والتسويف من الجهات الوصائية، ولم يتم تركيب المبردين والفلترين حتى الآن....

قتل القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص

هل هناك حقاً من يريد تعطيل الشركة وإنهاءها وصولاً إلى خصخصتها؟!! هذا ما يبدو من خلال الخطوات التي اتخذتها المؤسسة العامة للأسمنت ووزارة الصناعة، فرغم الأرباح المحققة للشركة، ورغم تنفيذ الخطة الإنتاجية بنسب تزيد عن المعدل المخطط، فقط طرحت وزارة الصناعة والمؤسسة العامة للأسمنت دفتر الشروط الخاصة (الفنية والمالية والحقوقية) لإعادة التأهيل والتطوير لشركة عدرا لصناعة الأسمنت ومواد البناء، لرفع الطاقة الإنتاجية السنوية المحققة حالياً في الشركة والبالغة /٨٤٥/ ألف طن أسمنت بورتلاندي عادي، وهي وسطي الطاقة المحققة خلال السنوات السابقة، والتي ستحصل عليها شركة أسمنت عدرا سنوياً طيلة فترة تنفيذ التطوير والتعاقد، إضافة إلى حصة يتفق عليها مع الجهة المطوِّرة، من الإنتاج المضاف، بعد فترة التنفيذ (دون اشتراط تحديد كمية الإنتاج المضاف وحصة الشركة منها، فقد تركتها (مطاطة)..

مكاسب إضافية للعارض على حساب الشركة

كما جاء في البند /١٥/ من دفتر الشروط الخاصة: «تقترح الجهة المطوِّرة في عرضها الفترة الزمنية للتعاقد، ويتم تحديدها لاحقاً بالاتفاق بين الطرفين» وجاء في البند /١٦/: «تحدِّد الجهة المطوِّرة في عرضها فترة التنفيذ (البرنامج الزمني) للوصول إلى الطاقة الإنتاجية الجديدة المقترحة، على أن يتضمن البرنامج الزمني النقاط التالية ابتداءً من تاريخ تبليغ الجهة المطورة تصديق العقد أصولاً، (أي لها حرية التحديد بعد حصولها على العقد رسمياً)» وهذه النقاط التي يحق لها تحديدها لاحقاً هي:

أ ـ تحديد تاريخ المباشرة بالعمل بعد إبلاغ تصديق العقد، بمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

ب ـ تحديد الزمن اللازم للتطوير وإعادة التأهيل لكل خط إنتاجي على حدة.

ج.تحديد الفترة الزمنية الكاملة لتطوير وإعادة تأهيل جميع الخطوط الإنتاجية في الشركة، وبدء الإنتاج بالطاقة الإنتاجية الجديدة «المقترحة»، وحتى نهاية العقد.

وهنا نرى أن المؤسسة تقدم للعارض تسهيلات زمنية غير ملزمة...

ليس إعفاءَه من التقصير فقط بل تحمل ثمنه أيضاً

جاء في البند /٢٢/ من دفتر الشروط: تلتزم الجهة المطورة بتسليم الشركة كميات الأسمنت المتفق عليها، والبالغة /٨٤٥/ ألف طن أسمنت بورتلاندي سنوياً، طيلة فترة التعاقد، يضاف إليها حصة من الإنتاج المضاف سنوياً، بعد فترة تنفيذ التطوير وحتى نهاية فترة التعاقد. وفي حال عدم تسليم الشركة كميات الأسمنت المتفق عليها، تلتزم الجهة المطورة بتوريد كمية النقص من مادة الأسمنت البورتلاندي، أو ما يعادلها من الكلينكر، وتسليمها إلى الشركة خلال فترة ثلاثة أشهر من نهاية السنة التي يحصل فيها النقص، وتسدد قيمتها من شركة أسمنت عدرا، وفقاً لتكلفة إنتاج الطن بالشركة في تلك السنة».

وهنا نرى حصول العارض على امتيازات ليست من حقه، على حساب الشركة وميزانيتها وأرباحها، فإذا كان العارض ملزماً بتسليم /٨٤٥/ ألف طن من الأسمنت، يضاف إليها (على سبيل المثال) /١٥٥/ ألف طن حصتها من الإنتاج المضاف، فلو لم يستطع العارض تأمين الحصة الإضافية المستحقة مقابل حصوله على امتيازات عقد التطوير وإعادة التأهيل، يلتزم بتوريد الكمية وتدفع ثمنها الشركة، مع أنه من المفترض أن يسلمها العارض مجاناً، مقابل حصوله على حصرية العقد والامتيازات اللاحقة له.

ولا يتعلمون من أخطائهم

تقوم الآن بعض شركات التطوير وإعادة التأهيل بزيارة الشركة للإطلاع على واقعها وسير العمل فيها، مثل مجموعة فرعون وغيرها، ولم تتعظ المؤسسة العامة للأسمنت من خطأ تعاملها مع شركة فرعون التي خسَّرت شركة أسمنت طرطوس عام ٢٠٠٨ ما يزيد عن /٢٠٠/ مليون ليرة سورية، حيث كان معدل التنفيذ من مجمل الخطة الإنتاجية ٧٢٪ فقط، لأن مجموعة فرعون لم تحقق الالتزامات الإنتاجية المتفق عليها، وكان هناك نقص في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ بحدود /١٠٠/ ألف طن أسمنت، يجب تعويضها خلال عام ٢٠٠٩، أو يجب على الشركة المطوِّرة توريدها، وتقوم شركة أسمنت طرطوس بدفع ثمنها حسب تكلفة إنتاج الطن في الشركة لعام ٢٠٠٨.

احذروا الناهبين

إن قاسيون التي أخذت على عاتقها دائماً الدفاع عن مكتسبات الطبقة العاملة والقطاع العام، وتدعو إلى الحفاظ على الشركات العامة ودعمها وتطويرها ودفع عجلة الإنتاج فيها حفاظاً على أمن الوطن والمواطن، اجتماعياً واقتصادياً، تدعو لدعم الكادر الإنتاجي في شركة أسمنت عدرا، الذي يسعى إلى تحقيق الربحية المرجوة للشركة، من خلال تنفيذ الخطة الإنتاجية بنسب تزيد عن المخطط لها، ووصلت إلى معدلات تفوق الـ ١٠٦٪، وتحذر من التفريط بالمنشآت العامة وإعطاء ميزاتها وأرباحها إلى القطاع الخاص، الذي لا تهم غالبيته مصلحة الوطن، بل هدفها الأول والأخير تحقيق مصلحتها الخاصة. ■

مطبات

عن امرأة.. ومرتعشة أيضاً

ليست امرأة خارجة عن السيطرة، وليست أحجية أو لغزاً، أو دفتر سحر عتيق، أو أيقونة في صدر حورية دخلت في اليم ولم تعد، لكنها عادية كالفوضى، متسرعة كمراهق يتشاجر مع لباسه، شعره، هادئة كلغة ناسك هندي.

المرأة التي تمسك بتلابيب الوقت الآن تشير إلى بلد صار فيه المثقف مجموعة تلهث وراء رغيف الخبز، هوت كل شعاراته في الدفاع عن قضية يتبنى مفرداتها، وصارت مجموعة مصطلحات الزمن من فساد، مال عام مهدور، الغلاء، الناس بمفردات عيشهم، مجرد حكايات تجلب بعض النقود.

تصيح بوجه حاجتها، أكتب الآن لأدفع إيجار غرفتي مناصفة مع صديقتي، لأشتري حقيبة تليق ببنطال الجينز، قطعة قماش للقليل من أنوثتي، القليل لمشوار مسائي برفقة صديق، مواعدة مجنونة، أو انزواء مخاتل.

صارت كل الآمال أقل من الطموح الذي يساورها عندما تنظر في مرآتها، دخلت دون أن تدري عقدها الثالث، ودون أن تدري صارت وحيدة في قلب هذي (الدمشق المضطربة)، وعاشقة مضطربة، دخل القلب في نفق المال أيضاً، ضاعت بوصلة الارتعاش، ومن طفولتها لم يبق سوى وشم على شفتها العليا يصهل كلما ابتسمت من قلبها.

دون وجل تتحدث عن زمنها، أليست الصحافة مهنة للحياة أيضاً، وأن لا شيء يمنع من أن نكون أصحاب مبدأ ونجني بعض المال كي لا نقف على أبواب أمراء المال الجدد، أليس قدراً قذراً أن أتكئ على ذراع مفلسة، أليست جريمة أن أقف في باب محتال للعمل كسكرتيرة دون خبرة، ومرافقة في نزوات أحمق قاده مال مشبوه ليسهر في فنادق الخمس نجوم، ويتحدث عن الوطن من منطلق الحرص، وعن الفقراء بنظرة استعلاء، وعن الثقافة كفائض.

صاحت في وجه الألمعي: ماذا صنعت بكل انتصاراتك الصحفية، هل تستطيع الآن أن تأخذ أبناءك إلى البحر لخمسة أيام فقط وتستجم في أرخص مكان على ساحلنا الكبير؟ هل بإمكانك أن تعد لروحك كأساً في فندق من نجمة واحدة؟ ماذا صنعت بكل المقالات التي كتبتها عن الفساد وآله، عن المرتشين، عن لصوص النهار، عن القرارات الجائرة والظلم المبين؟ ماذا فعلت بكل زهوك عندما يطري عليك قارئ لا يستطيع أن يدافع عن نفسه، بالغرور الذي يتأتى من مديح صديق أو عابرة؟

تهدأ الثائرة وبصوت خامد كبركان شاهق: أتمنى كقارئة أن أفعل ما فعلت، لكنني لا أملك الجلد لقراءة كتاب، أو تصفح رواية حب، لا أملك الجلد حين يصل أول الشهر ولا أجد أجرة غرفة بائسة، لا أستطيع أن أمد يدي من أجل دَين بسيط، لا أحتمل نظرات الزملاء عندما يحين دوري في دفع ثمن فناجين القهوة في مقهى على رصيف.

تستطيع المرأة الصغيرة اختصار أوجاعنا نحن الكبار في إغفاءتها على الكرسي المجاور، تبوح بجرأة مخيفة عن أشيائها الصغيرة الكبيرة، ترسم صورة واقعية لما يعتصرنا حين يصير الحرف ممارسة يومية من أجل شراء وجبة غداء للعائلة، وتصير المقالات والتحقيقات عبارة عن وجبات، هذا التحقيق من أجل فاتورة الكهرباء، وذاك من أجل فاتورة الهاتف الجوال، هذه المواد السريعة للباس المدرسة حينما يباغتنا أيلول، هذا الشهر سنكرسه للمونة.. تقاسمتنا الحاجات.

ربما أيتها الوجلة، الخائفة، والمرتعشة.. ربما خشيتك ورهبتك ومخاوفك في مكانها، وربما هواجسك عن الحياة والجوع، عن الآمال الصغيرة، عن المحاولات اليائسة، التحرشات، الوسط الذي يغص بالمنتفعين، وربما يعز عليك أن تطرقي باب أحد، وأن تغمزي من أجل إيجار الغرفة، أو تواعدي لمجرد عشاء. نعرف يا صغيرة أن الوطن يضيق علينا من هول الحاجة، لكننا نتسع من أجل أن نكون نحن، دون رتوش، ودون أن ترتجف شفة لنا على باب، وأن قلوبنا الخضراء ما زالت تغني كما بالأمس أغاني الصيادين (هيلا)، أغاني الصباح، وتشد على يدك الناعمة وأصابعك الطويلة كامرأة من الجنوب لا تغفر إلا لمن يستطيع أن يحتفظ بياسمينتها الوحيدة.

■ عبد الرزاق دياب

المصرف العقاري في صافيتا بلا حرمات

وردتنا من موظفي المصرف العقاري في صافيتا شكوى تحمل ثلاث ملاحظات غاية في الجدية والخطورة:

١ـ تم مؤخراً افتتاح كافتيريا (شباش) في رواق المصرف العقاري بصافيتا، وهي مخالفة وغير مرخصة، وتم إغلاقها ثلاثة أيام بعد افتتاحها مباشرة، لكن صاحبها من الواصلين واستطاع الحصول بشكل غير قانوني على موافقة بافتتاحها من جديد، علماً أنها تعرقل حركة الدخول والخروج من المصرف، والمراجعون أعربوا عن تأفف واستياء كبيرين. ومع ذلك ما زالت الكافتيريا مفتوحة.

٢ـ هناك ظاهرة خطيرة جداً وقد تتكرر ببساطة كاملة، ففي يوم السبت ٢٠٠٩/٨/١٥، وفي تمام الساعة التاسعة والنصف ليلاً، كانت إحدى الفتيات جالسة في الكافتيريا، وسألت حارس المصرف الوحيد، وكل ظنها أنه من عمال الكافتيريا: أين دورات المياه؟ فأشار لها إلى دورات المصرف، علماً أن دورات المصرف تبعد أكثر من ١٠٠ متر عمقاً داخل المصرف، ومدخلها من المدخل الرئيسي له. وأثناء حديثها مع الحارس انتبه نادل الكافتيريا ودلّها على الدورات الخاصة بالكافتيريا. ولنفرض جدلاً أن هذه الفتاة مدفوعة أو لها قصد في دراسة نوافذ ومخارج ومنافذ المصرف، فما رأي أصحاب الشأن إذا تم الاعتداء والسطو على المصرف بهذا الاستهتار واللامبالاة؟! وللعلم فإن الزبائن يقصدون الكافتيريا ليلاً ونهاراً، وقد تكون مكاناً نموذجياً لتسلل أصحاب السوابق لمراقبة المصرف بدقة متناهية، و قد يحدث ما لا تُحمد عقباه.

٣ـ نلفت الانتباه إلى أن الكثير من الأولاد الذين يأتون برفقة أهلهم، يلعبون بأزرار الصرّاف الآلي وكأنه لعبة (play station)، وبهمجية وانعدام المسؤولية، ما قد يفسد عمل الصراف ويعطله، وفي هذا خسارة كبيرة للوطن والتطور التقني الذي نسعى إلى حمايته وتكريسه.

إن «قاسيون» إذ يهمها حماية مرافق ومؤسسات هذا الوطن، تضم صوتها إلى أصوات الساهرين على سلامة القطاع العام ومنشآته، وتطالب بإيجاد السبل والآليات الجادة، لردع العابثين والانتهازيين، وفي هذا صون لكرامة الوطن والمواطن، التي هي فوق كل اعتبار...

■ يوسف يوسف

جامعة الفرات.. ما غاية العقوبات الجامعية؟

لا شكّ أن جميع عمليات الغشّ مرفوضة قانونياً وأخلاقياً، لذا حرص المشرعون على ردع وضبط هذا النوع من المخالفات بنصوص واضحة، تتدرج في كبح هذه الظاهرة بدءاً من التنبيه إلى الإنذار، وصولاً إلى إنزال العقوبة بما يتناسب وحجم الخطأ المرتكب وتكراره..



نبدأ بهذه المقدمة لنقف عند ظاهرة الغش التي يرتكبها بعض الطلبة أثناء الامتحانات، وخصوصاً الامتحانات الجامعية، والعقوبات التي تفرض عليهم، ونأخذ جامعة الفرات نموذجاً..

بداية لابد من التنويه أن نسبة كبيرة من محاولات وحالات الغش هي حالات استثنائية، تفرضها حالة التردي المصابة بها المؤسسة التعليمية عموماً، لكن بين القاعدة العامة القانونية و(الاستثناء التعليمي) يتقرر مصير ومستقبل بعض الطلاب، فيحرمون من دورات هم أحوج إلى كل يوم وساعة ودقيقة لتجاوزها في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتقلص فرص التعلم والعمل. والشيء الذي نود التنبيه إليه والتأكيد عليه أنه يجري التضخيم لحالات الفساد الصغرى، وتجاهل حالات الفساد الكبرى التي تجري بحقّ التعليم كما حدث في امتحانات الثانوية والجامعة، وفي التعليم العالي كما حدث في جامعة تشرين ومن حرمان أغلبية الطلاب الفقراء على مستوى الوطن من حقّهم في التعليم الجامعي عبر أساليب شتّى كرفع درجات القبول وسن القوانين الجائرة التي تؤدي إلى حرمان الطلاب من إكمال تحصيلهم وتدفعهم باتجاه التعليم الخاص وتحمّلهم أعباء مادية كبيرة .

ودخولاً في الموضوع نبيّن أن اثنتين وثلاثين حالة أو محاولة غشّ تم ضبطها في كلية الآداب بجامعة الفرات بدير الزور، وأحيلت إلى مجلس الجامعة، فأصدر فيها أحكامه التي لم تراع اللائحة التنفيذية في كثير من الحالات، مَن التنبيه إلى الإنذار إلى ...، وشُددت العقوبة، فتحوّل أغلبها من هدفها التقويمي كجنحة، إلى التجريم والجناية بلغة القانون.

ولنأخذ بعض الحالات: سبع حالات على الأقل تمت معاقبتهم بسبب رنين الجوال في حقائبهم الموضوعة بعيداً عن متناول أيديهم، فهل هذا معقول؟ صحيح أنه وضعت تعليمات تمنع إدخال الجوال إلى قاعة الامتحان، لكن من وضع جواله في الحقيبة البعيدة هل هو قادر على الوصول إليه والغش عن طريقه؟ طالب جاء في اللحظة الأخيرة من الوقت بعد أن ودع والده المسافر خارج القطر وهو من المميزين والمعروفين في اختصاصه. ونتيجة تسرعه وارتباكه نسي الجوال في جيبه، واتصل به والده ليطمئن إلى وصوله إلى الامتحان، فكان هذا الاتصال سبباً في معاقبته؟؟..

نورد هذه الأمثلة ونؤكد أن من غشوا متعمدين، وكرروا ذلك فلابد من محاسبتهم على قدر خطئهم، ولكن هناك أمران يستحقان التوقف عندهما، الأول: أن العرض على مجلس التظلم والرحمة بجامعة الفرات كان شكلياً ولم يأخذ بعين الاعتبار طبيعة كل حالة، واكتفى بتثبيت العقوبات المتشددة، والثاني: أن الخوف لدى المسؤولين في الجامعة ممن يكتبون التقارير إلى بعض الجهات هو على الغالب ما يدفعهم لإنزال العقوبات، وليس الحرص على مصلحة التعليم والطالب!؟ والشيء الأهم هو أن أساليب الامتحانات في جامعاتنا عموماً ما زالت متخلفة وتعتمد على الطريقة الحفظية والذاكرة فقط، وهذا ما يدفع الطلبة للتركيز على الحفظ ويوقعهم في الخطأ : الغش!.

ونحن إذ نوجه العتب لعمادة الكلية المدركة للظلم الواقع في مثل هذه الحالات، ونعذرها (قليلاً) لأنها محكومة بتعليمات وزارية وليس بيدها حيلة لتجاوزها، نوجه اللوم أكثر لرئاسة الجامعة ومجلسها لتشديده العقوبات، فيما الاتهام والتجريم يجب أن يطال وزارة التعليم العالي ممثلة عن الحكومة بسبب سياستها التي تنتهجها وتتنافى مع التوجهات العامة للدستور ومصلحة الشعب والوطن، من خلال ما تقوم به من تضييق على الطلاب، والاهتمام بالشكل على حساب المضمون، وعلى سبيل المثال التقصير في تطوير أسلوب الامتحانات والتركيز على الفهم والتجربة العملية والبحث العلمي والإبداع، وليس التركيز على الحفظ والذاكرة، ناهيك على العلاقة السلبية غالباً بين الطالب من جهة، والجهاز الإداري والتعليمي من جهة أخرى، وكذلك بما تقدمه من تسهيلات للجامعات الخاصة على حساب الجامعات الحكومية التي توضع أمامها العراقيل وتُشدد عليها القيود وتُحرم من الدعم اللازم.

إنّ إعادة النظر بالعقوبات المفروضة على الطلاب تمنحهم الأمل بمتابعة دراستهم بعد الاستفادة من التجربة والخطأ .. وهذا برسم وزارة التعليم العالي ورئاسات الجامعات الحكومية في شتى المحافظات.

■ مراسل قاسيون بدير الزور

توضيحات رسمية (حول الفضائح) في جامعة تشرين

نشرت قاسيون في عددها الماضي مقالاً عن فضائح الفساد في جامعة تشرين، يتضمن تكثيفاً لحوار جرى بين بعض الطلاب وعميد كلية الآداب في الجامعة المذكورة، وقد وردتنا (رسالة توضيحية) حول هذا المقال من د . محمد إسماعيل بصل عميد كلية الآداب نوردها كاملة:

«السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون.. تحية طيبة...

فإنني أتمنى منكم نشر بعض التوضيحات بالمقال الموسوم (فضائح الفساد في جامعة تشرين السورية) الذي تم نشره في العدد /٤١٧/ تاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٢ من جريدتكم الغراء «قاسيون».

سأبدأ من النقطة التي انتهى منها المقال، إذ يقول «القائمون على نشر المقال في الجريدة» تأكدنا قبل قيامنا بنشر هذه الرسالة من حقيقة حدوث هذا الحوار بين العميد والطلبة.

وأنا أؤكد لكم حقيقة حدوث هذا الحوار في اللقاء الذي جمعني مع بعض طلاب كلية الآداب في معسكر التدريب الجامعي باللاذقية، ولكن بالمقابل أؤكد لكم ولقرائكم الأعزاء أن مضمون الحوار لا يمت بأية صلة لمضمون هذه الرسالة التي قام بإرسالها طالب أو أكثر من طلاب المعسكر إلى جريدتكم.. لقد استمعت إلى مشكلات الطلبة وأجبت عن تساؤلاتهم واستفساراتهم فيما يتعلق بموضوع أتمتة الأسئلة الامتحانية، وهمومهم حول بعض النتائج وسوء معاملة بعض الموظفين في استقبالهم. وثمة طالب زعم أن الأستاذ الموسوم ب(ي.ز) توعدهم بعدم النجاح في المقرر الذي يدرسه لضعفهم وإهمالهم وعدم متابعة محاضراته، ولكن أياً من الطلاب الذين حاورتهم لمدة ساعة تقريباً في المعسكر لم يتطرق إلى موضوعات تمس نزاهة الامتحانات وعمل الأساتذة في الكلية. وأعتقد أن من أرسل هذه الرسالة وذيلها بالتوقيع التالي (طلبة كلية الآداب في جامعة تشرين – قسم اللغة العربية)، لا يتسم بالموضوعية بتاتاً، فالطلاب الذين حضروا هذا الحوار لم يتجاوز عددهم مئة طالب من مختلف أقسام الكلية، وليس من قسم اللغة العربية وحسب، وليس من المعقول أن نأخذ بكلام من يذيل رسالة ما «بالجماهير العربية على سبيل المثال» أن نعد ذلك وثيقة رسمية يمكن البناء عليها .

مما لا شك فيه أن هناك بعض الطلاب الذين يتظلمون لأسباب تخصهم، ونحن عالجنا ونعالج هذه الحالات وفق القوانين الجامعية النافذة، وليس وفق أوهام وافتراءات هدامة.

إن ما نشر في جريدتكم حول فضائح الفساد هو من نسج خيال طالب أو أكثر، ونحن كنا ومازلنا مستعدين للتصدي ومنع أية ظاهرة فساد في الجامعة، ولعل المتتبع لمسيرة كلية الآداب في جامعة تشرين يعرف تماماً أننا لسنا ممن يتسترون على الخطأ، بل لعلنا في طليعة هؤلاء الذين يكشفون الخطأ ويفضحونه ويضعون حلولاً جذرية له، وإنني شخصياً على استعداد لاستقبال أي طالب لديه إثباتات على ارتكابات لأساتذة أو موظفين، مع توفير السرية والحماية التامتين له، فهدفنا الأول والأخير في الجامعة حماية الطالب وتأمين الظروف المناسبة له في العمليتين العملية والامتحانية. ونتمنى من مراسيلكم توخي الدقة والموضوعية والاتصال بالجهات المعنية قبل نشر أية مادة في المستقبل.. ودمتم ذخراً للوطن.

عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية الدكتور محمد إسماعيل بصل»

تعقيب

نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ د. محمد إسماعيل بصل عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة تشرين على تفضله بهذا الشرح، ونؤكد له أن ما نشرناه حول الحوار الذي طال فضائح الفساد في الجامعة، استند إلى شهادات من طلاب حضروا معسكر التدريب الجامعي باللاذقية. أما دقة ما أفادونا به، فهو ما نحاول التثبت منه من خلال شهود عيان آخرين، خصوصاً بعد هذه الرسالة التوضيحية.. وللحديث بقية.

القانون والأخلاق

تتميز النصوص القانونية عن القواعد الأخلاقية بكونها نصوصاً مكتوبة ملزمة، تقوم السلطة التشريعية بوضعها، وتعمل السلطة القضائية على ضمان الالتزام بها بالتعاون مع السلطة التنفيذية، في حين أن القواعد الأخلاقية تكتسب أهميتها من الصوت الوجداني النابع من ضمير الجماعة. إلا أن بينهما علاقة جدلية، وتداخلاً قد يصل إلى حد التماهي في بعض المسائل.



والواقع الفعلي يثبت أن هناك اختلافاً بين القانون والأخلاق في درجة شمول كل منهما، ذلك أن الأخلاق تشمل كل تصرفات الإنسان وأفعاله وحتى أفكاره وقيمه الذاتية الداخلية، في حين أن النصوص القانونية لا تعنى إلا بضبط السلوك الخارجي للإنسان، وإن كانت كثيراً ما تعنى بالخلفية الذاتية والأخلاقية لتصرفات الفرد. كما أن الأخلاق لا تسعى إلى تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة في المجتمع كما هو الأمر بالنسبة للقواعد القانونية، وإنما تهدف إلى تحقيق (ما تستطيع من) العدالة، والإصلاح، وصيانة القيم الاجتماعية. وهذا يجعلها ترفض ما يسمح به القانون حيناً، وتسمح بما يرفضه حيناً آخر. وأخيراً فإن الفرق الجوهري بين القانون والأخلاق، يكمن في القوة الإلزامية لكل منهما . فبينما يتم فرض الالتزام بالقواعد القانونية بالقوة إن لزم الأمر، فإن القواعد الأخلاقية لا يحميها إلا الضمير الجماعي.

وقد أفضت هذه الفروق بين القانون والأخلاق، إلى وضع حدود تفصلهما لدى أغلب علماء القانون، على اعتبار أن القانون يختلف في غايته وطبيعته عن الأخلاق. وتم تكريس هذه التفرقة معرفياً حتى على صعيد مصدر كل منهما . على أساس أن مصدر القانون هو المؤسسات التشريعية، في حين أن مصدر القواعد الأخلاقية هو ضمير الجماعة.

وإذا كانت التفرقة العملية بين القانون والأخلاق، تفرقة صحيحة لجهة القوة الإلزامية الواقعية لكل منهما . فإن وضع حدود فاصلة بينهما، ومحاولة تثبيت هذه التفرقة نظرياً ومعرفياً، وتكريسها على صعيد غاية ومصدر كل منهما أمر أقل ما يقال فيه إنه محل انتقاد .

ولعل العودة إلى العلاقة التاريخية بين القانون والأخلاق، تبين أن الحدود الفاصلة بينهما وهمية أو مصطنعة. فالقاعدة الأخلاقية هي بنية وجدانية اجتماعية تهدف إلى الإصلاح وتحقيق العدالة وبلوغ الكمال المطلق لدى الفرد، وإلى ضبط كل أفعال هذا الفرد بوصفه جزءاً من الجماعة. وبالتالي فإنها كانت تقوم بدور القانون في الحياة الإنسانية قبل الدولة المركزية والتدوين.

وتاريخياً، شكلت القواعد الخلقية مادة القانون المكتوب عند بدء التدوين، والحقيقة أن القواعد القانونية المدونة، كانت تهدف عند ظهورها إلى ما تهدف إليه القاعدة الأخلاقية نفسها، من تحقيق للعدالة، وبلوغ للكمال المطلق في الحياة الاجتماعية. إلا أن الظروف الموضوعية المحيطة بعملية التدوين، والظروف الموضوعية للقائمين على هذه العملية، جاءت لتمهد لولادة الفروق بين الأخلاق والقانون، إذ أن التعقيد الذي طال حياة الإنسان، وعلاقات الإنتاج، ومن ثم العلاقات الاجتماعية، أدى إلى انضمام هدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي إلى هدف تحقيق العدالة والإصلاح. ولكن جوهر غاية القانون والأخلاق بقي واحداً، لأن تحقيق الاستقرار الاجتماعي، ليس هدفاً إضافياً للقانون لا تلحظه الأخلاق، بل هو ضرورة تاريخية لتحقيق العدالة والطمأنينة، وحماية القيم الاجتماعية، وهما من أبرز أهداف القاعدة الأخلاقية، إلا أنها ضرورة نشأت لاحقاً مع التطور الذي طال حياة الإنسان وعلاقاته.

فإذاً، يتركز الفرق بين القانون والأخلاق، في درجة كل منهما، وفي نطاق الأفعال التي يحكمها كل منهما، وما يترتب على ذلك من وسائل الإلزام. إلا أن الهدف النهائي لكل منهما واحد، كما أن مصدر كل منهما واحد أيضاً . فإذا كان مصدر الأخلاق هو وجدان الجماعة بشكل مباشر، فإن مصدر القاعدة القانونية أيضاً هو وجدان الجماعة، ولكن كما تعبر عنه السلطة التشريعية صاحبة الحق في سن القوانين. ومما يؤكد صحة هذا التحليل، العلاقة الجدلية التي تربط القانون بالأخلاق، إذ تؤثر القيم الأخلاقية بشكل مباشر في العديد من النصوص القانونية، كما أن الكثير من القواعد القانونية، قد استقرت في وجدان بعض المجتمعات بحيث أصبح من العسير التمييز بينها، وبين تلك القواعد الأخلاقية التي نشأت وتطورت في كنف وجدان الجماعة.

إن المسافة الشاسعة الفاصلة بين القواعد الأخلاقية، والقواعد القانونية في مجتمعاتنا المعاصرة، لا تعني أن ثمة فرقاً في الغاية والمصدر بين القانون والأخلاق، بقدر ما تعني أن ثمة فهماً خاطئاً للعلاقة بينهما، وإن تصويب هذا الخطأ يتطلب من علماء القانون والمشرعين التعامل مع الأخلاق بوصفها بوصلة القاعدة القانونية، بما يضمن تقريب القانون من إمكانية تحقيق العدالة. والتعامل مع النصوص القانونية بوصفها رافعة للأخلاق الاجتماعية، ومحفزاً لتطويرها، بما يضمن تنقيتها مما قد يهدد استقرار المجتمع وتقدمه، لأن للأخلاق والقانون هدفاً واحداً هو تأمين سعادة الإنسان من خلال تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي معاً . ولأن لهما مصدراً واحداً هو وعي الجماعة، معبراً عنه بقواعد أخلاقية على الصعيد الوجداني، وبقواعد قانونية على الصعيد العملي.

■ نجوان عيسى

فواتير الكهرباء.. سرقة «قانونية»!

جرت العادة في كل الدول المتحضرة أن تجري الحسومات على استهلاك المواطن كلما شارك أكثر برفد خزينة الدولة من استهلاكه، وخاصة في مجال اشتراكه باستجرار التيار الكهربائي، فكلما زاد استهلاكه انخفض سعر الشريحة، وذلك دعماً وتشجيعاً للمواطن على المشاركة أكثر فأكثر بتسديد مبالغ أكبر لخزينة الدولة. أما في سورية فكل القوانين والتعاملات تجري بعكس السير، وذلك بحجة حض المواطن على التقنين وتوفير صرف الكهرباء، بهدف إظهار عجز الدولة عن تأمين متطلبات المواطن من الطاقة، كي يصلوا إلى النتيجة التي يخططون لها بقول المواطن: «أعطوها للقطاع الخاص وخلصونا !!»

أما من جهة الفواتير فهناك يقع الظلم الحقيقي، وفي أكثر من مجال، فاستناداً إلى الظاهرة العامة يلاحظ المواطن أنه يدفع مبالغ لا يتخيل أنه استجر التيار بقيمتها، وذلك بسبب وجود عدّاد رئيسي على مدخل المأخذ الرئيسي لكل بلدة أو قرية، يسجل الاستهلاك العام لها، وعند نهاية كل عام وفي الدورة الأخيرة منه، يحسب الفرق بين مجموع الكيلوواط الساعي الذي تم تسديد ثمنه في كوة الجباية للبلدة، ومجموع ما تم استجراره فعلياً، طبعاً مع وجود الهدر في التيار والفاقد منه والسرقات من الشبكة، ويقسم الفرق على مجموع فواتير أهل البلدة، وبذلك يدفع المواطن المشترك باستجرار التيار بشكل نظامي، ثمن استهلاكه واستهلاك غيره من الفاقد والهدر والسرقة.

ومن جهة حساب الشرائح فحدث عن الظلم ولا حرج، لأننا نجد من المعطيات الرقمية لأسعار الشرائح الموضحة على خلفية فاتورة الكهرباء أن قيمة الـ٦٠٠ كيلوواط ساعي الأولى من الاستهلاك تساوي ٣١٠ ل.س، وإذا زاد الاستهلاك حتى ٨٠٠ كيلوواط ساعي تصبح قيمتها ٧١٠ ل.س أي بزيادة ٤٠٠ ل.س عن زيادة ٢٠٠ كيلوواط ساعي، وإذا زاد الاستهلاك حتى ١٠٠٠ كيلوواط ساعي تصبح القيمة ١٣١٠ ل.س، أي بزيادة ٦٠٠ ل.س عن زيادة ٢٠٠ كيلوواط ساعي، وإذا وصل الاستهلاك إلى ٢٠٠٠ كيلوواط ساعي، وهذا وارد وطبيعي للاستهلاك المنزلي، تقفز القيمة حتى ٤٨٠٠ ل.س، وإذا زاد الاستهلاك عن ٢٠٠٠ كيلوواط ساعي ولو بقدر ١ كيلوواط ساعي فقط، وهنا الطامّة الكبرى، فإن القيمة تحلق بعيداً فوق التصور والخيال، وتصبح أكثر من ٨٠٠٠ ل.س.

وفي فاتورة يبلغ الاستهلاك فيها ١٣٨٠ كيلوواط ساعي تبلغ القيمة الإجمالية لها مع الرسوم والضرائب ٢٦٧٦ ل.س، وفي فاتورة أخرى يبلغ الاستهلاك فيها ١٩٣٠ كيلوواط ساعي، تصبح قيمتها الإجمالية ٤٢٦١ ل.س، أي أن قيمة الـ٥٥٠ كيلوواط ساعي في الألف الثانية تساوي ١٥٨٥ ل.س، مع قيمتها في الألف الأولى لا تزيد عن ٢٦٥ ل.س.

فأي قانون هذا؟ وأي تطور هو الذي يجبر المواطن على العيش في العتمة والتقشف؟! وأية ضريبة لا يتصورها العقل سوف يدفعها المواطن إذا استفاد من معطيات التطور الطبيعي والحضارة التي تسعى كل الدول «باستثنائنا طبعاً» إلى تأمينها لمواطنها، بأقل التكاليف وأرخص الأسعار.

■

أنفلونزا عقارية في ريف حمص

إن ما يحدث من أنفلونزا جائحة في سوق العقارات الزراعية في ريف محافظة حمص مثير للاستغراب والقلق، بل وحتى الخوف على مصير عشرات الآلاف من دونمات الأراضي الزراعية التي كانت تزرع بالحبوب والبقوليات.



إذ تجتهد المافيا التجارية الطفيلية في نسج خيوطها العنكبوتية حول هذه الثروة، وتتفنن في عمليات إقناع أصحاب الأراضي من الملاك والفلاحين من أجل بيع ممتلكاتهم من الأراضي الزراعية، ويلجؤون في ذلك إلى طرق متعددة ومبتكرة، وإحدى هذه الطرق الخبيثة هي قيامهم بإرسال أشخاص مرتبطين بهم إلى معظم المكاتب العقارية المنتشرة في جميع أحياء المدينة، فيقدمون أنفسهم على أنهم مندوبون لفروع بعض البنوك الخاصة الموجودة في المدينة، ويرغّبون أصحاب المكاتب العقارية بعمولات مالية مجزية في حال استطاع هؤلاء ترتيب صفقات شراء الأراضي لهم ولمن وراءهم!! وتتجه شهية هذه المافيا الخطيرة إلى العقارات المفرزة حصراً، وبكامل العقار، أي /٢٤٠٠/ سهم، ويسعون لشراء كامل الأسهم ولو كانت لعدة مالكين، وهنا يظهر دور المكاتب العقارية المشبوه أيضاً بإقناع المالكين في حال تعددهم.

هؤلاء التجار الكبار وأصحاب الأموال المشبوهة الذين يقودون هذه العملية الأخطبوطية من وراء ستار مندوبيهم الموهومين ومنتحلي الصفة، يدفعهم جشعهم ونهمهم للربح السريع والغنى الفاحش يهدفون إلى:

– شراء الأراضي الزراعية بأثمان بخسة مستغلين الصعوبات التي يعانيها الفلاحون.

– رهن هذه العقارات للبنوك والمصارف الخاصة أو العامة.

– الحصول على قروض كبيرة بشروط ميسرة بعد الحصول على تراخيص لإقامة مشاريع سياحية.

وبعد ذلك يأتي دور الحركة الملتوية لهذه المافيا، فتعلن عجز صاحب المشروع السياحي أو الخدمي عن التسديد، فيلجأ البنك أو المصرف عندها لإلقاء الحجز الاحتياطي ثم التنفيذي على العقار المرهون سداداً للدين، وتكون ساعتها الكارثة بالنسبة للبنك لأن قيمة القرض في الغالب، أكبر بكثير من قيمة الأرض الحقيقية. فنصبح في الواقع أمام أزمة تمويل عقاري سورية، ولكن على الطريقة الأمريكية، ونكون بالتالي أمام نذر كارثة اقتصادية قد تحل بنا متماهية مع امتدادات الأزمة التي طالت دول العالم.. ولن يستطيع أحد أن يقول إن الاقتصاد السوري لم يتأثر سلباً بالأزمة الاقتصادية العالمية، من هذه الناحية على الأقل.

لقد أصبحت القاعدة الذهبية لدى برجوازيتنا الطفيلية في سورية تقول إن العقار أفضل من المال، أي أوراق النقد، ولذلك اتجه نشاطها الطفيلي للمتاجرة بالعقارات وليس باتجاه خلق صناعة وطنية حقيقية، أو تنمية تخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل وتزيد الدخل الوطني للمجتمع وللأفراد أيضاً. لهذا فهي رأسمالية طفيلية وخبيثة وتعمل لتخريب الاقتصاد الوطني وتخريب عقول وأفكار الناس وتشويه القيم بما يتفق مع أخلاقيتها في العمل والربح.

والسؤال المشروع إلى متى ستظل هذه السوق العقارية خارج إطار رقابة الجهات المسؤولة ورقابة الجهات الشعبية كاتحاد الفلاحين وبقية المنظمات الشعبية، لأن ما يتلاعب به التجار هو أرض الوطن وليس مكاناً مهجوراً في كوكب آخر، فإذا كانت الملكية مصانة بالقانون والدستور، وللمالك حرية التصرف في ملكيته، فإن ذلك يجب أن يتم من خلال عدم الإضرار بالمجتمع بشكل عام، ودون التأثير على حالة الأمن الغذائي في سورية.

فإذا جرى انتقال ملكية هذه الأراضي الزراعية وبآلاف الدونمات إلى أسماء هؤلاء التجار الكبار الذين أصبحوا الإقطاع الجديد والذي يحاول أن يستعيد أراضي أجداده الإقطاعيين السابقين، فإن كل ذلك يخرج هذه الأراضي من دورة الاقتصاد الوطني ما سيؤدي لتراجع الإنتاج الزراعي، خصوصاً وأن التأثيرات المناخية للجفاف تمضي في الاتجاه نفسه.

بما يعني أن الأمن الغذائي مهدد بقوة ومعرض للانهيار في حال استمر التغاضي والنتيجة أنه لابد من الانتباه والحذر، ومقاومة هذا النشاط الطفيلي العقاري من أجل دعم الموقف الوطني الداخلي وتمتين صلابته وقوته الممانعة.

■ **حمص. مراسل قاسيون**

لماذا يا وزارة الصحة؟؟

في إطار خطة لتوفير اختصاصات طبية جديدة تلبي ازدياد متطلبات الاستشفاء العصري المتطور في سورية، قامت وزارة الصحة في العام ٢٠٠٢ باعتماد اختصاص مركب جديد هو: (حروق ـ جراحة ترميمية)، وأتاحت للأطباء البشريين المؤهلين الراغبين بدراسة هذا الاختصاص التقدم للمفاضلة العامة..

وقد تقدم للمفاضلة العامة للعام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ أربعة عشر طبيباً من مختلف المحافظات، دأبوا طوال أربع سنوات (هي مدة الدراسة) لإتمام تأهيلهم والحصول على شهادات تتيح لهم العمل في الاختصاص الذي درسوه، علماً أن منهاجهم كان غنياً ومتشعباً تضمن (استاجات) جدّية في طب الأطفال، عناية عامة، جراحة عامة، إضافة للاختصاص نفسه.

لكن المفاجأة غير المتوقعة كانت تنتظرهم على أبواب تقدمهم لامتحانات التخرج، فبعد تجاوز الأطباء المتقدمين سنوات الدراسة الأربع بنجاح مثبتين جدارة عالية، تقدموا للامتحان النهائي، فتجاوزوا الامتحان النظري (وهو امتحان كتابي) بنجاح ويسر، ولكنهم في امتحان المقابلة لم ينجح منهم في السنة الأولى سوى أربعة أطباء بشكل أثار استغرابهم، خصوصاً وأن عدم التقدير هذا لإمكاناتهم ومستوى تأهيلهم العالي، تزامن مع أحاديث ومعلومات عن (ندم) أو(تراجع) وزارة الصحة عن فتحها هذا الباب/ الاختصاص..

في كل الأحوال، انتظر الأطباء عاماً آخر، ثم تقدموا مرة أخرى لامتحان التخرج، لكن النتيجة في المرة الثانية كانت أسوأ من الأولى، حيث كانت نسبة النجاح.. صفر بالمائة!!

يذكر أن لجنة الامتحانات التي تعيق تخرج هؤلاء الأطباء مكونة من عدد من الأطباء من وزارتي التعليم العالي والصحة، ومن الخدمات العسكرية، بالإضافة إلى رئيس رابطة التجميل في سورية.

والسؤال مَن من هؤلاء يا ترى يعيق تخرج الأطباء ليزاولوا مهنتهم الاختصاصَية الفريدة من نوعها في سورية؟!

القضية برسم وزارة الصحة التي ينبغي عليها أن تكون سند الطلاب/الأطباء في هذا الغبن الذي يطالهم، وليس الوقوف مكتوفة اليدين، أو المساهمة في إعاقة تخرج قسم من أبنائها الأكفاء المنوط بهم وضع ما تعلموه في خدمة الوطن والمواطن..

أمننا الصّحي والغذائي في مهب الريح؟!



أصبح كل شيء في بلادنا عرضة للنهب والسرقة بفضل أساليب الفساد التي تُبتَكر كل يوم، والمتناسبة طرداً مع ازدياد نفوذ الليبراليين والفاسدين.. بينما تلعلع ألسنة المسؤولين بالنفاق والدجل وكيل المديح لأنفسهم وسياساتهم هنا وهناك، أو بالحديث عن التنمية والاستثمار والسياحة، فيما الواقع يقول إنّ كل شيء عكس ذلك، وأسعار جميع الأشياء بارتفاع، إلاّ حياة المواطن التي أصبحت رخيصة!!

لن نستغرب بعد كل هذا أن يطالعنا السيد وزير الصحة عبر جريدة تشرين وهو ينفي وجود الكوليرا في محافظتي دير الزور والرقة، بينما اعترف مدير صحة دير الزور عبر الصحف المكتوبة والإلكترونية بـ٥٧ إصابة على الأقل وإن لم يقر بعدد الوفيات!!

الوقائع تقول إن مدينة السبخة التابعة لمحافظة الرقة لا تقل فيها الإصابات السمية عن ١٧٠ حالة، لم يكشف الستار عن سببها الحقيقي، وجرى التداول بأنها كوليرا، قبل تصريح معاليه. وكل ذلك كرمى عيون التجار والمستثمرين والسياح، أما المواطن فليذهب إلى الجحيم.. وهذا الاستهتار بأساسيات حياة المواطن لا يقتصر على الموضوع الصحي، بل يمتد إلى كل المجالات، بما فيها الأمن الغذائي للوطن، فسورية على وشك أن تتحول إلى دولة مستوردة للقمح بدلاً من أن تكون دولة مصدرة له، بعد كل الممارسات العجيبة التي اتبعها الفريق الاقتصادي في المجال الزراعي، والجميع يتذكر مشاكل الخبز التي كنّا نعاني منها عندما كان إنتاجنا من القمح يفوق حاجة الوطن بمرات، فكيف سيكون الحال الآن؟

الخبز نوعيته سيئة وتزداد سوءاً في أفران الدولة والأفران الخاصة في المدينة والريف، والمواطن يهدر وقتاً طويلاً في الحصول عليه، فهل تعجز الدولة عن توفير الطحين الجيد وقمحنا من أفضل الأقماح في العالم، بدل أن تترك الأمور بيد تجار الحبوب وأصحاب المطاحن الخاصة، ناهيك عن سرقة المواطن جهاراً نهاراً عبر تخفيض الوزن، وما لفت انتباهنا أكثر من الأساليب الجديدة في التلاعب بالأوزان، ما حدث في فرن مدينة العشارة (تُرقا) التابعة لمنطقة الميادين بدير الزور، هو ما قام ويقوم به مستثمر الفرن الاحتياطي فيها الذي افتتح مؤخراً بعد مطالبات عديدة، وكان خبزه متميزاً في الأيام الأولى، لكن ما لبث أن تراجعت نوعيته، فهو يقوم بخصم ما لا يقلّ عن ٤٠٪ من الوزن، دون أن يحاسبه أحد رغم شكاوى المواطنين الذين أكدوا لنا ذلك؟! وننوه هنا أن الأفران الاحتياطية لها إدارة مستقلة ومدعومة، كما أكد أحد النقابيين، وعمالهم من خارج المحافظة، بينما أبناء المنطقة يضطرون للذهاب إلى لبنان للبحث عن فرصة عمل، وهم غير منتمين للنقابة رغم محاولات تنسيبهم العديدة، بسبب سيطرة المستثمرين، وخوف العمال منهم؟!

يجب وضع حدّ لكل الممارسات، التي تمس أمننا الصحي والغذائي، ونتوجه إلى السيد محافظ دير الزور والمسؤولين الكبار بذلك، ومن يتحدث عن تنمية المنطقة الشرقية، عليه حماية غذائنا وصحتنا قبل كل شيء.

■ **زهير مشعان**

العبث بسعر البطاطا.. لعبة خطرة

◄ **إبراهيم نمر**



بمناسبة قدوم شهر الصوم ارتفعت أسعار معظم السلع الغذائية الموجودة في الأسواق المحلية، وعلى رأس هذه المواد مادة البطاطا..

والبطاطا كما هو معروف، هي إحدى عناصر الغذاء اليومي للشرائح الشعبية في سورية، وربما تكون العنصر الأهم في سلة الفقراء الغذائية، وقد وصل العبث الاحتكاري إليها بشكل فاقع مع بداية الشهر الفضيل، فخلال أيام قليلة وصل سعر الكيلو غرام الواحد من هذه المادة إلى نحو ٣٠ ليرة سورية، أي بارتفاع تقارب نسبته الـ١٠٠٪ عن السعر القديم، ويبدو أن البعض لم يدرك بعد مدى خطورة اللعب بأسعار هذه المادة الغذائية الرئيسية لمحدودي الدخل، الذين إذا كان بإمكانهم التخلي مرغمين، كلياً أو جزئياً عن استهلاكهم من اللحوم، والعديد من الأنواع والأصناف الأساسية من الفواكه والخضار، إلا أنهم لن يستطيعوا التنازل عن حقهم في البطاطا لأنها جزء من حقهم في الحياة!

فوجبة البطاطا هي مركز ثقل في مائدة الفقراء سواء أكانت مطبوخة، أم مقلية، أم مسلوقة، أم مشوية.. وقد باتت تحمل عبء غياب بقية المواد الغنية بالبروتينات والنشويات كاللحوم والفاكهة وغيرها.. لذلك فإن ما جرى مؤخراً من ارتفاعات مخيفة في الأسعار عموماً وأسعار البطاطا خصوصاً، هو عبث غير محمود العواقب بقضية خطيرة يجب عدم المساس بها، وجهل وسوء تقدير لما آلت إليه أحوال الناس في ظل السياسات النيو ليبرالية المدمرة، لذا يتوجب على الجهات المعنية بوضع الأسعار ومراقبتها إعادة النظر فوراً بالأسعار الحالية للبطاطا، والعودة إلى التسعيرة القديمة على أقل تقدير، وهذا الإجراء الخجول قد لا يؤثر كثيراً على حيتان السوق الذين يتحكمون بقرارات الحكومة وتوجهاتها وبرامجها، ومستوى نهمهم للربح غير المشروع، لكنه بالتأكيد سيرفع عن كاهل المواطن السوري الفقير احتمال الموت البطيء نتيجة سوء التغذية!!

أيها الفريق الحكومي الوطني، الظريف، اللطيف، الحبّاب، الآدمي، الإنساني، العصري... إذا تحولت البطاطا لدى الفقراء إلى حلم عصي التحقيق، شأنها شأن الدراسة الجامعية، وكفاية الراتب، وإيجاد منزل أو وظيفة، فماذا يبقى من حقهم في المواطنة؟؟.

رحيل مناضلة



وافت المنية يوم السبت ٢٠٠٩/٨/٢٢ الشيوعية القديمة الرفيقة جميلة سعيد حيدر. ولدت الرفيقة أم عمر عام ١٩٣٣ في بلدة قطنا قرب دمشق، وعملت بعد تحصيلها العلمي معلمة بمدينة القنيطرة، ثم النبك وأخيراً دمشق، وبدافع من حب الوطن والشعب انضمت إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري، وشاركت زوجها الرفيق الراحل رشاد القوتلي مسيرة عمر حافل بالعمل والعطاء، فعملت في صفوف رابطة النساء السوريات، وشاركت في مؤتمراتها، ومثلت الحزب في نقابة المعلمين بدمشق، ثم في الإدارة المحلية بمجلس محافظة دمشق لأربع دورات، فكان لها حضورها الاجتماعي الواضح في كل النشاطات التربوية ومتابعة قضايا جماهير دمشق والدفاع عن مطالبهم. وكان لواقع التمزق الذي ألم بالحزب تأثيره البالغ في نفسها، فها هي تقول في لقاء مع صحيفة قاسيون العدد /٣٥٣/ :

«إنني أشعر أن واجبي تجاه الحزب يدعوني رغم الانشقاقات التي أصابته إلى مناشدة جميع الرفاق على اختلاف مواقعهم أن يبادروا إلى توحيد صفوفهم، ونبذ كل ما يفرق بينهم فسبيلنا واحد ما دام مصيرنا واحداً».

إن هيئة تحرير قاسيون تتقدم من رفاق وآل الرفيقة الراحلة بصادق العزاء، راجية للجميع الصبر والسلوان.

القمح المستورد.. شكوك متجددة



كشفت قاسيون في أعداد سابقة عن بعض المخاوف والشكوك المشروعة التي اكتنفت عملية التعاقد مع جهات خارجية لاستيراد أقماح، وأشارت في غير مناسبة إلى تحفّظ العديد من اللجان التي ذهبت للكشف عليها بإعلان الموافقة على صلاحيتها للاستهلاك البشري..

والآن، وبعد أن بدأ العمل على تهيئة تلك الأقماح للاستهلاك في السوق المحلية، تشير الملاحظات العيانية للمختصين بأن لون هذه الأقماح غير طبيعي، والوزن النوعي لها خفيف ولا يتناسب مع حجم الحبة، وتوجد بينها بذور أعشاب ذات لون أسود.. والمثير في الأمر أن الجهات المسؤولة حريصة على إحراق نواتج غربلة هذه الأقماح، وهو ما لم يكن يجري سابقاً، ويترافق ذلك مع تسريبات عن وجود مواد سامة في هذه البقايا، أكد لنا بعض المختصين أنها يمكن أن تتسرب عبر الغرابيل.. نعود ونذكر بضرورة إجراء فحص دقيق لنوعية القمح الذي هو الآن قيد الاستهلاك، سواء كان هذا القمح مستورداً أو مقدماً كمنحة من أي كان.. وفي الحالتين نحن الرابحون!

قاسيون - العدد 418 السبت 29 آب 2009

فرجة رمضانية.. فقط!

◄ جهاد أسعد محمد

استطاعت المحطات الفضائية التلفزيونية العربية أن تحول معظم شهور السنة، وعلى رأسها شهر رمضان، بالتدرج السريع، إلى موسم للفرجة.. فرجة على الدراما، وعلى البرامج الدينية، والفوازير، وبرامج الطبخ، والتغذية، والمسابقات، والمنوعات والاستعراضات والتسالي، والحوارات مع النجوم، والأبراج...إلخ.. مبددةً وقت المواطن العربي، ومغرقة إياه وأبناءه ونظراءه، في مستنقع الاستهلاك الرخيص والأوهام الوردية الكبيرة. وهو أمر يحاكي ما فعلته وتفعله وتسعى لتكريسه إلى الأبد الحكومات العربية على مدار مسيرة القمر، وخاصة عند ظهور هلال رمضان، حيث سبقت الفضائيات إلى هذا التقليد المريح، فأقعدت شعوبها عموماً، والفقراء منهم على وجه التحديد، متفرجين على نهبهم وإذلالهم وتخليفهم وتحويل أقدس شهور عبادتهم إلى مناسبة إضافية للإمعان في إفقارهم وابتزازهم وتأطير عقولهم والاستهانة بهم والتلاعب بقوت يومهم.. وبالطبع ما كان كل ذلك ليتم لولا سلب إرادة الناس وزعزعة إيمانهم بأنفسهم ومصادرة طموحاتهم وأحلامهم بالترهيب تارة، وبالمراوغة والتضليل ورفع الشعارات الكبرى تارة أخرى، ولولا تمزيق أو تحجيم القوى والمؤسسات التي كان يمكن أن تكون صوتهم ونصيرهم ومخلّصهم..

والحال كذلك، يقعد العرب بمن فيهم السوريون، في شهر رمضان وبقية الشهور، يتابعون مسلسلاً ماراثونياً عنوانه الإملاق والقهر والبطالة والاحتكار والغلاء الفاحش... إلخ.. مكتفين بالفرجة دون أن يدرك أغلبهم أن الراعي النيوليبرالي في الحالتين هو نفسه الآن، راعي معظم الفضائيات هو راعي معظم الحكومات، يحمل الصفات ذاتها، والأجندة ذاتها، والتوجيهات المعولمة ذاتها.. والغاية الدائمة لكلا التجليين لهذا الراعي الأخطبوطي إبقاء المواطن العربي المقموع والمنهوب والمُخلَّف والمنهك بحالة فرجة.. فرجة وحسب.

في هذه الحمأة، سمع السوريون محدودو الدخل مؤخراً بدعوة جمعية حماية المستهلك لمقاطعة شراء واستهلاك اللحوم الحمراء، والتي تتضمن إيماءة خجولة للتوقف عن الفرجة والحراك عبر المقاطعة، وبدا صاحب الدعوة ذو الصفة شبه الرسمية، وكأنه يحمّل المتفرجين مسؤولية الغلاء والاحتكار بسبب صمتهم أولاً، ونهمهم واستهلاكهم الكبير للحوم الحمراء ثانياً، وهذا أغرب مشهد في سلسلة آلام رمضان التي لا تنتهي مع ظهور هلال شوال من كل عام..

فأولاً، الصمت منجاة حين لا يجدي الكلام أو يودي بناطقه إلى (بيت خالته)، وكل دعوات «التعبير» الخلبية لا يمكن أن تزعزع عند محترفي الصمت الانتظاري هذه القناعة! وثانياً اللحوم الحمراء هناك من لا يعرفها من المدعوين للمقاطعة إلا في مناسبات لا يحبذون مجيئها أبداً.. فأية مقاطعة هذه؟ وما هي المعادلة الناظمة لها؟ ومن يقف خلفها؟ ولماذا؟

وبالمناسبة، فقد سمع السوريون آن سماعهم «بدعة» مقاطعة اللحوم، أخباراً عن لحوم مهربة شبه منتهية الصلاحية جرت مصادرتها، وكذلك عن ملابس نسائية ذات منشأ إسرائيلي ضُبطت في أحد المستودعات الضخمة في محافظة ريف دمشق.. وآلمهم الاكتفاء بتحرير ضبط جمركي تمويني بالمخالفة مع عقوبتها المالية، دون التطرق حسب الأخبار الواردة لأي بعد سياسي أو حتى مجتمعي في هذه المسألة الخطيرة.. وسقى الله أيام المقاطعة!!

وطالما أن الشيء بالشيء يذكر، فقد عرف السوريون مصطلح المقاطعة في وقت ما مضى، وتجاوبوا معه بشكل كبير كون المقاطَع كان العدو بصورتيه الأمريكية والإسرائيلية، وكانت المقاطعة حينها واضحة الاتجاه والغاية، أما اليوم فالمقاطعة عزف نشاز على أوتار الفقر، لا يشتمّ الفقير منها سوى محاولة جديدة لتبرير الاستمرار في سحقه، ورغم أن جميع المدعوين للمقاطعة مقاطعون رغماً عنهم بسبب إملاقهم، لكن مَن سمع منهم بها سيتعامل معها بوصفها مجال خيارات، وسيعرض عنها، وسيجاهر بعدم التجاوب معها، وسيحاول مَن يستطيع إلى اللحمة الحمراء سبيلاً أن ينال ما تيسر له من بروتينها، انطلاقاً من حاجته إليها أولاً، ومن إصراره على البقاء في حالة فرجة ثانياً، ريثما تصبح للدعوات للفعل، أي فعل، جدوى حقيقية!

mjihad@kassiou.org

الحكومة تسحق الدعم.. ومستحقيه!

◄ حسان منجه

الدعم حاجة وطنية وإنسانية يقتضيها الواقع الاقتصادي والاجتماعي في كل البلدان، وخاصة في الدول النامية. ولكن في الوقت الذي تدعم فيه معظم الدول مستهلكيها، عبر تخفيف سعر المواد الغذائية والمشتقات النفطية بما يتناسب مع القدرة الشرائية لمواطنيها، ما تزال الحكومة السورية مصرة على تصوير قضية الدعم المقدم على المازوت على أنه العقبة الأساسية التي تستنزف الاقتصاد الوطني وترهق الميزانية وتتسبب في العجز.



والحقيقة أن المازوت هو المادة المدعومة الأخيرة التي تتصارع مع الحكومة في سبيل البقاء، وذلك بعد تخلي الحكومة عن دعم الجزء الأكبر من السلة الغذائية (الإعاشة التموينية)، التي كانت تقدمها للمواطن السوري، مروراً بإيقاف دعم المزارع والإنتاج الصناعي، تلاه التخلي عن الصناعة في أوقات محنها وحاجتها، مما أدى لإغلاق آلاف المنشآت الصناعية في المدن الكبرى وتشرد المعتاشين عليها.

القضية الأهم في عملية توزيع الدعم هو تحديد حجم الأسرة المستحقة للدعم التي لا يتجاوز دخلها ٢٥ ألف ليرة سورية، وهذا يعطي مؤشراً إيجابياً واحداً هو اعتراف الحكومة بأن الأسرة السورية تحتاج إلى ٢٥ ألف ليرة شهرياً لتكون قادرة على تأمين حاجاتها الأساسية، ولكن تحديد البدل النقدي بـ١٠ آلاف ليرة هو الخطوة الأخيرة على طريق إنهاء الدعم وإلغائه، لأن الحكومة في كل خطوة تخطوها لإعادة توزيع الدعم «إيصاله إلى مستحقيه»، تقوم بتخفيض حجم هذا الدعم والتقليل من قيمته، فالدعم انخفض قياساً بالعام الماضي بنسبة ٨٠٪، حيث كانت قيمته ١٦ ألف ليرة، كما أن إعطاء ١٠٠٠ لتر من المازوت العام الماضي مثل تخفيضاً كبيراً في حجم الدعم المقدم على المواطن السوري مقارنة بالأعوام السابقة. فحسب تصريح عبد الله الدردري النائب الاقتصادي كان الدعم على المشتقات النفطية في بداية العام ٢٠٠٨ حوالي ٣٨٥ مليار ليرة، فانخفض في أوائل العام ٢٠٠٩ إلى ٨٠ مليار بعد رفع أسعار المازوت إلى ٢٥ ل.س حسب تصريح وزير المالية محمد الحسين! والآن واعتماداً على الأرقام الحكومية لن يتجاوز الدعم الـ٢٠ ملياراً، أي أنه يمثل أقل من ٣٪ من الموازنة العامة في سورية، بينما كان حسب التصاريح الحكومية ٦٥٪ من الموازنة العامة المعتمدة في العام ٢٠٠٨، إي أن الدعم يسير في طريق الزوال المتدرج!!

من جانب آخر إن توزيع البدل النقدي لا يختلف بآلياته كثيرا عن طريقة القسائم السابقة التي اعترفت الحكومة مؤخراً بفشلها، على الرغم من الدعوات والتحذيرات الكبيرة التي نصحت بها قبل اعتماد آلية القسائم، وهذا يعطي مؤشراً آخر على أن الآلية الجديدة سيشوبها الكثير من نقاط الضعف، بل إنها ستفشل مثل سابقتها، فهل سيكون المواطن السوري قادراً اقتصادياً واجتماعياً على تحمل فشل تجربة فاشلة أخرى لعام آخر؟!

إن قضية إيصال الدعم إلى مستحقِّيه مباشرة على شكل تعويض نقدي لن يحقق غايته، فتجربة القسائم أكدت أن شريحة معروفة من الانتهازيين يستدلون على طرق للتحايل والتلاعب بـ«دعم» الناس، وسيتمكنون مع التجربة الجديدة من القيام بأمر مماثل. فهل ستكون الحكومة قادرة على تجنب التلاعب والتزوير الآن، في الوقت الذي فشلت في إيقاف التهريب وأعلنت ذلك صراحة، كما أعلنت وعلى لسان عبد لله الدردري النائب الاقتصادي فشل خطوة توزيع القسائم.

الأرقام تتحدث

اعتماداً على الأرقام الرسمية التي أعلنتها هيئة تخطيط الدولة في مؤشرها للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، فإن معدل الإعالة الاقتصادية في سورية هو /٥/ أفراد، كما أن حجم الأسرة ذات المعيل الواحد وسطياً هو /٥/ أفراد، مما يعني أن لكل أسرة معيل واحد، وإذا عرفنا أن متوسط رواتب العاملين في القطاع العام لا يتعدى التسعة آلاف ل.س، وأن متوسط رواتب العاملين في القطاع الخاص لا يتجاوز الـ ٧٥٣٢ ل.س، فعند ذلك تصبح المعادلة واضحة. وهذا يوصلنا إلى أن الرواتب لن تتجاوز بمتوسطها في القطاعين العام والخاص حد الـ٩ آلاف ليرة، وهذا بدوره يؤكد أن الأغلبية الساحقة من العاملين السوريين في كل القطاعات، هم بحاجة إلى دعم، فكيف ستكون حاجة من هم في صفوف العاطلين عن العمل؟!

فالحد الأدنى للمعيشة الذي تعترف به الحكومة هو ٢٥ ألف ل.س، بينما متوسط الأجور هو ٩ آلاف ل.س، وبطرح الرقمين نستنتج أن الحد الأدنى للهوة بين ما تحتاجه الأسرة السورية شهرياً، وبين ما تحصل عليه شهرياً هو ١٦ ألف ليرة سورية فقط لا غير!! وبالتالي فإن هذه الآلية المعتمدة الآن لا تهدف إلا لتفريغ قضية الدعم من مضمونها الحقيقي، وإلهاء الناس بالدعم المنزلي المأمول وغير الكافي، عبر اعتماد صدمات الانخفاض التدريجي في كل فترة، وإبعادهم عن التأثيرات الكلية جراء التحرير الفعلي لهذه المادة على قطاع الزراعة والصناعة، والذي سيكون له مردود وتأثير سلبي على المواطن المستهلك ذاته فيما بعد.

علماً أن لعبة الأرقام مليئة بالمؤشرات المخادعة، لكونها تعجز عن تحديد الواقع الفعلي لنسبة كبيرة من العاملين السوريين، فالحد الأدنى للأجور في القطاع العام ٦١٠٠ ل.س، وتمثل نسبتهم ١٠ ٪ من مجموع العاملين، كما أن نسبة كبيرة من عمال القطاع الخاص لا تتجاوز رواتبهم الـ٥ آلاف ليرة سورية، وذلك لأن زيادة الرواتب المتكررة لم تشملهم، ولم توافق وزارة العمل ولا أصحاب العمل على زيادة أجورهم، أسوة بالعاملين في القطاع العام. يضاف إلى هذا أن سقف رواتب العاملين في القطاع العام لا يتجاوز الـ٢٤ ألفاً، وهؤلاء شريحة صغيرة جداً من العاملين في الدولة، هم بعض موظفي الدرجة الأولى.. ولذلك ثمة مشروعية للسؤال: كم نسبة العاملين السوريين الذين يتقاضون أكثر من ٢٥ ألفاً؟! ألا يقارب الصفر ٪؟؟ وهل هذه الأرقام وهذا الواقع الشديد الوضوح يتطلب استبيانات وبيانات لتحديد مستحقي الدعم؟! أم أنها مجرد محاولة جديدة لتيئيس الناس عبر إدخالهم دوامة من الإحصاءات والمعاملات البيروقراطية التي ستعيد لهم ذكريات الماضي القريب والطوابير الطويلة!!

وهنا لابد من التذكير أن معظم الدول العربية ومنذ زمن طويل بدأت بأسلوب الدعم لدوره في الحد من مضاعفات الفقر وآثاره، وكعامل مساعد في تامين الحد الأدنى من العيش الكريم. فالمغرب وعلى الرغم من كونه دولة غير منتجة للنفط وتستورد ٩٦٪ من احتياجات الطاقة، لكنها لم تسعَ لعكس السعر العالمي بالأسواق المحلية الداخلية عند ارتفاع أسعاره عالمياً، بل إن الحكومة المغربية زادت ميزانية الدعم للمواد الاستهلاكية إلى ١٢,٤ مليار دولار. وبلغ دعم المحروقات في تونس غير المنتجة للنفط ملياراً و٦١٢ مليون دولار، بالإضافة لتوجه الحكومة التونسية لدعم إنتاج الحبوب والأعلاف وتربية الماشية من خلال إعفاءات ضريبية وتخفيضات لنسب الفائدة على القروض. وبلغت قيمة الدعم في الولايات المتحدة العام الماضي ٤٦,٥ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٦ بلغت قيمة الدعم في اليابان حوالى٣٢ مليار دولار، وفي فرنسا ١٩ مليار دولار، وبلغت مخصصات الدعم في بريطانيا١١ مليار دولار وألمانيا ١٠ مليارات دولار والصين أكثر من ٨ مليارات دولار وإيطاليا ٧ مليارات دولار. فمن حقنا أن نسال حكومتنا هل المواطن في البلدان المتطورة قبل المتخلفة يحتاج لدعم الدولة بينما تسعى هي مع كل اشتداد لموجة غلاء لرفع الدعم عن المواد الأساسية والضرورية وتجريد الشعب من غطاء الدولة الافتراضي، تحت حجج وأضاليل وهمية تقدمها الحكومة يوماً بعد يوم. ■

البنك الدولي في مؤسساتنا موجّهاً!!

◄ نزار عادلة

على مدى أكثر من أربعة عقود ونحن نقرأ عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودورهما وممارستهما حيال البلدان النامية، وقد وصلت هذه الممارسات إلى درجة تمويل انقلابات عسكرية في بعض بلدان أميركا اللاتينية، وأبرزها الانقلاب على الرئيس سلفادور الليندي في تشيلي.



الاقتصاد أولاً

حدد البنك الدولي مؤخراً مفهومه للإصلاح الاقتصادي على أنه تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث يؤدي إلى تغيير في سلوك الأفراد نحو الاقتصاد بشكل عام. وقد تفعّل دور هذه المؤسسات المالية في السنوات الأخيرة، وتلخص عملها في ظل العولمة في عدة نقاط أبرزها:

- إيجاد (حلول) لمشاكل مديونية الدول النامية لإزالة الاختلالات الاقتصادية والتشوهات الهيكلية لتتلاءم مع نظام الاقتصاد الحر، دون إعطاء الأولوية للآثار الاجتماعية لهذه العمليات، ومواقف الرفض لهذا النهج.
- ممارسة الضغط المستمر للإسراع بتفكيك القطاع العام وبيع وحداته من خلال سياسة الخصخصة، عملاً بمبدأ اقتصاد السوق بصرف النظر عن عدم تأييد المواطنين لهذه التدابير التي تتجاهل الأبعاد الاجتماعية المترتبة عليها.
- تقليص القروض المقدمة من البنك الدولي للقطاع الزراعي في البلدان النامية، مما أدى ويؤدي عملياً إلى تدني الدخل في الريف وحفز الهجرة إلى المدن.
- وضع صندوق النقد الدولي برامج قاسية للإصلاح الاقتصادي للدول النامية من أجل تنفيذ ما يسمى بالإصلاحات الهيكلية التي تؤدي بزعمه إلى رفع كفاءة وإنتاجية اقتصاد الوطني.
- تناقض برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع اهتمامات مؤسسات ووكالات دولية أخرى تابعة للأمم المتحدة.
- عدم مراعاة البعد الإنساني لكثير من برامج صندوق النقد بشأن التكييف الهيكلي، حيث أن الصندوق متمسك بتخفيض التضخم النقدي أولاً وقبل كل شيء، وذلك عن طريق خفض الإنفاق العام، أي خفض الاستثمارات العامة دون الالتفات إلى موضوع البطالة الناتج عن هذا التقليص.

والسؤال المطروح: هل تغيرت مهام وأهداف البنك الدولي في الأعوام الأخيرة؟

بالتأكيد لا نستطيع الإجابة دون قراءة التجارب المرة للبلدان النامية مع هذه المؤسسة الدولية الكبرى، إلا أن د. عامر حسني لطفي وزير الاقتصاد والتجارة في سورية أجاب على ذلك في افتتاح ورشة عمل للتعريف بالبنك الدولي، حيث قال: «هذا الاجتماع فرصة مهمة للتعرف بشكل أعمق على هذه المؤسسة الدولية الهامة، بما يساعد على تبادل الأفكار والآراء حول سبل تعزيز التعاون بين سورية والبنك الدولي في المجالات المختلفة، خاصة وأن سورية تسعى ضمن إطار توجهها بالانفتاح على العالم الخارجي لمد جسر التعاون والتواصل مع المنظمات الدولية الصديقة، وبالتالي سورية عضو في البنك الدولي، ونسعى للاستفادة من هذه العضوية بمزيد من المساعدات الفنية والخبرات والدراسات والمنح التي يقدمها البنك الدولي».

التحول البنيوي

أكد وزير الاقتصاد أيضاً وجود «تحول بنيوي في عمل البنك الدولي من الداخل، وفي عمله في الخارج، عبر قيام هذا الفريق أو ذاك من المتخصصين بدراسة موضوع ما مع الأخذ بخصوصية البلد المعني، مثلاً التحولات الاقتصادية في سورية حازت على شروح عديدة، ونحن نحصل على ما نريد دون المساس باقتصادنا، ونحن نحدد ما نريد».

كلام السيد وزير الاقتصاد واضح لا لبس فيه، أي أن البنك الدولي لا يمكن أن يفرض شروطه علينا. وإنما نحن نحدد الشروط والأهداف. ولكن يبدو أننا استبقنا شروط البنك الدولي وقمنا بإجراء إصلاحات اقتصادية هامة أبرزها:

إبقاء القطاع العام كما هو في واقعه يعاني من مشكلات فنية وإنتاجية، وعرض شركاته الرابحة على الاستثمار، وتصفية الشركات الخاسرة. إضافة لإلغاء الدعم عن السلع الإستراتيجية، ورفع أسعار الطاقة، وتحرير التجارة، وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص. وتدابير أخرى عديدة تمت في السنوات الماضية.

أكبر الخسائر

الإنفاق الاستثماري يواصل تراجعه عاماً بعد عام، وتشهد بذلك موازنات الدولة منذ عدة أعوام، وهذا التراجع في دور الدولة التنموي أدى إلى الضغط على إمكانيات توليد فرص عمل في القطاع العام.

في حين أن القطاع الخاص ليس قادراً في ظروفه الراهنة وطبيعة رساميله وهياكلها ومصادرها على ردم الفجوة الاستثمارية أو الوفاء بمتطلبات تحسين معدل الاستثمار الذي استهدف في الخطة الخمسية العاشرة، وقد انعكس ذلك سلباً على إمكانيات خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل بما يتناسب مع عرض العمل، وهو بحدود ٢٥٠ ألف إنسان سنوياً.

إن تحرير التبادل التجاري خلق صعوبات كبيرة وتحديات للقطاعين العام والخاص، حيث واجها منافسة وصعوبات كانت حاسمة في العام الحالي، وأدت إلى إغلاق آلاف الوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص، الأمر الذي فاقم البطالة.

مع انخفاض الإيرادات في موازنة الدولة لأسباب متعددة، ومنها تراجع إنتاج النفط، وتخفيض الرسوم الجمركية إلى الحدود الدنيا، وانخفاض معدلات الضريبة.

إن كل ذلك يثير سؤالاً مشروعاً حول الإمكانيات المستقبلية للدولة في تمويل مشاريعها الاجتماعية، أي الانفاق على التعليم والصحة وتمويل تعويض البطالة، وهو من أساسيات الدور الاجتماعي للدولة.

هكذا يمرر الفريق الاقتصادي في الحكومة توصيات صندوق النقد والبنك الدولي بهدوء دون صدمة كهربائية كما يقول النائب الاقتصادي. ■

سراب الدولة في وثيقة «سلام فياض»

◄ محمد العبد الله

في مؤتمر صحفي داخل مقر حكومة تصريف الأعمال في مدينة رام الله المحتلة، أعلن رئيسها سلام فياض عن برنامج عمل الحكومة التي تحمل الرقم «13» في مسيرة الحكومات الفلسطينية، المشكّلة تحت حراب الاحتلال، وداخل مظلة اتفاق أوسلو. البرنامج المطبوع في خمس وستين صفحة، قدمه فياض قبل بضعة أيام لرئيس السلطة محمود عباس، في خطوة فسرها العديد من المراقبين على أنها خطة عمل الفريق القادم لتولي مسؤولية إدارة الأوضاع في الضفة الغربية، على الرغم من حرص جهابذة واضعي التقرير على التذكير بين فقرة وأخرى، على أن قطاع غزة له نصيب كبير في خطة الحكومة القادمة.



إن قراءة سريعة لمضمون التقرير المعنون بـ«إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة»، تدفع للاستنتاج بأن القضايا الكبرى المطروحة على حركة التحرر الوطنية للشعب الفلسطيني، تحرير الأراضي المنكوبة باحتلالي عامي 48 و67 قد تحددت بمجموعة مهام تصلح لأن تكون برنامج عمل مايسمى بمنظمات «المجتمع المدني». كما أن التوقف عند المهام التفصيلية في مهمات العمل داخل كل مجال «وزارة الخارجية والعلاقات السياسية الدولية، الاقتصاد، تنمية الموارد البشرية والاجتماعية، وزارة الداخلية، وزارة المالية، القضاء، بناء المؤسسات» ستقودنا إلى الخطوات التنفيذية لدولة سيادية قائمة على الأرض وليست على الورق! إن مواجهة عربدة واجتياحات جيش العدو والمتواصلة على مدار الساعة لكل أراضي الضفة المحتلة، لن تتوقف عبر برامج «النمو الاقتصادي» والارتهان لسياسة البنك الدولي ومخططاته في الضفة المحتلة. لأن المعاناة اليومية التي يعاني منها أبناء الشعب على أكثر من ستمائة حاجز، تحمل الذل والقهر والموت اليومي للمرأة والطفل والرجل الفلسطيني، هي خير دليل على تحكم الاحتلال بحياتهم. إن رؤية فياض لهذه الحواجز، يتم من خلال «العيون الاقتصادية فقط»، إذ جاء حديثه لجريدة «هآرتس» الصهيونية المنشور قبل أسبوعين ليوضح موقفه (خسارة... إن إزالة عشرات الحواجز التي تعيق تطور الاقتصاد قد استغرق وقتا طويلا.. أنتم تعترفون أنه يمكن إزالة هذه الحواجز.. أنا آخر من يطالب بإزالة حاجز يساهم في الأمن، لأن المس بأمن «إسرائيل» يمس بمصالحنا).

أما الحديث عن الوحدة الوطنية فلا يعدو كونه تكراراً لمواقف سلطة الحكم الذاتي المحدودة في رام المحتلة، وإعادة إنتاج متكررة لرؤية «الرئيس» وفريقه. كما أن قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين لمدنهم وقراهم المحتلة عام 1948 تتم بعبارات «ملتبسة ومضللة» لأن الكلام عن «حل عادل ومتفق عليه» يوفر الهروب من الالتزام المحدد بالقرار الدولي رقم 194 الذي ينص على عودة اللاجئين لبيوتهم وممتلكاتهم، والتعويض عليهم (قضية اللاجئين هي من قضايا الحل النهائي، إلا أنه يجب التأكيد على أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة فلسطينياً إلا بما يشمل التوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لهذه القضية الأساسية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار 194). كما أن معالجة الحكومة «الرشيدة» لملف السلاح الفلسطيني الموجود في يد الكتائب والسرايا المقاتلة، والموجه فقط ضد قوات العدو الاحتلالية وأجهزة قمعه، يتم من خلال دغدغة مشاعر المواطن الفلسطيني بالكلام عن أهمية توفير الأمن له، هذا الأمن الفردي والمجتمعي المنتهك بكل دقيقة على يد قوات الاحتلال. وفي هذا المجال أكد فياض على أهمية (الاعتماد على الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بالرغم من اتهامه بأنه «مقاول ثانوي في قوات الأمن "الإسرائيلية"»، لأن الحديث هو عن أمن الفلسطينيين وأبنائهم أولاً. لأن الأمن هو الصمغ بين الاقتصاد المزدهر والسلطة السوية من جهة، وبين حرية الشعب الفلسطيني) كما جاء في حديثه للصحيفة الصهيونية المنشور بتاريخ 8/14 في «موقع عرب 48».

لقد جاءت ردود فعل القوى الفلسطينية سريعة. فقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رفضها للوثيقة، معتبرة إياها (مجرد إشاعة للأوهام، وسقوط في شراك مخططات الاحتلال المعادية، وتصب في ترسيخ الانقسام، وضرب الوحدة السياسية والجغرافية، وتبديد حقوق شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة). كما شددت الجبهة على (أنه لا يحق لأحد التفرد في إعطاء المواقف بهذا الشأن، خصوصاً أن هذا الأمر لا يدخل في إطار صلاحيات «حكومة» تصريف الأعمال في رام الله).

حركة حماس بدورها أكدت من خلال تصريح القيادي سامي أبو زهري رفضها للوثيقة (إن برنامج أية حكومة يجب أن يُعرض أمام المجلس التشريعي، وهذا لم يتحقق، وبالتالي فياض ليس مفوضاً بالحديث باسم الشعب الفلسطيني، خاصة في مثل هذه القضايا المصيرية، وهو آخر من يتحدث فيها. إن الوثيقة تتضمن إشكاليات أساسية، منها الحديث عن دولة فلسطينية خلال عامين، وهو إعلان من طرف واحد لا يُلزم الاحتلال بشيء، إنما يرتب التزامات على الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة، تحت ذريعة تهيئة المناخات لإقامة الدولة. كما أن الوثيقة تتحدث عن مؤسسات السلطة، ولا تشير إلى أي حديث عملي عن مواجهة «الاستيطان» وتهويد القدس المحتلة).

إن الحديث عن إمكانية قيام «الدولة» خلال عامين، هو محاولة لزرع الأوهام في عقول أبناء الشعب، الذي يحصد في كل يوم الفقر والاضطهاد والموت. فالوطن الحر السيّد، يبنى عبر تراكم النضالات المسلحة والشعبية التي تقود إلى الاستقلال.

■■

مكرراً «لاءاته» ذاتها..

«نتنياهو» يأمل في استئناف محادثات «السلام»

زعم رئيس وزراء حكومة العدو الصهيوني بنيامين نتنياهو الأربعاء إن حكومته تحرز تقدماً تجاه استئناف المحادثات مع الفلسطينيين وعبر عن أمله في أن تتمكن من تحقيق ذلك قريباً... على الرغم من أدائه دور الرافض لمطالب الرئيس الأمريكي باراك أوباما بخصوص «تجميد الاستيطان» في أحدث مسرحيات تصفية القضية الفلسطينية..!

وقال نتنياهو قبل اجتماعه بالمبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط جورج ميتشل في لندن «نحرز تقدما، أخذت حكومتي خطوات بالقول والفعل للمضي قدماً»، معرباً عن أمله في «أن يتمكن الجانبان قريباً من استئناف المحادثات بشكل طبيعي» (..) لأن «الهدف هو سلام أوسع نطاقاً وهو هدف مشترك».

رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون كان قد انضم لـ«طاقم الممثلين»، داعياً نظيره الإسرائيلي «إلى تجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة»، ومعتبراً أن «هذه المسألة تشكل عقبة أمام السلام في الشرق الأوسط وأمام حل الدولتين». ولكنه حينما استقبل نتنياهو في مقر الحكومة البريطانية في لندن، حرص على إظهار أن بلاده صديق حقيقي لـ«إسرائيل».

وشدد براون في مؤتمر صحفي مشترك مع نتنياهو على الحاجة إلى «أن نبقى واقعيين في جهودنا لتأمين سلام دائم في الشرق الأوسط»، في رسالة موجهة للحكام والشعوب العربية طبعاً، لأنه امتدح مجرم الحرب الصهيوني، واصفاً إياه بأنه يتمتع بشجاعة هائلة..!

ولكن رئيس وزراء الكيان أصر على أن القدس التي كرر أنها عاصمة «لدولة إسرائيل» غير قابلة للمفاوضات وأنه لا حدود لما سماها سيادة إسرائيل عليها.

وقال نتنياهو- في إشارة لعدم وضع قيود على الاستيطان في المدينة أو قبول أي حل من شأنه تفكيكها- إن القدس ليست مستوطنة.

وأوضح أن الحل المقبول والمعادلة الرابحة في هذا الإطار هي دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعترف بإسرائيل كدولة يهودية، على حد وصفه...!

■■



جماعة إيران أولاً وإسرائيل ثانياً

«رفسنجاني ينسحب مسرعاً, خاتمي يتابع مبهوتاً, ومنظر حزب جبهة المشاركة المعارض يعتذر لشعبه ويعتزل السياسة, و من تبقى من قادة الإصلاحيين في حيص بيص مما يجري من انهيارات ومراجعات في المعتقلات, واحمدي نجاد يتقدم ثورة المهمشين من القرى والبلدات البعيدة عن العاصمة المخملية..!»

بهذه العبارات أستهل الإعلامي الإيراني محمد صادق الحسيني من طهران مقالة جديدة له قائلاً إنه «هكذا إذاً بدأت نتائج 7 أيار الإيراني تظهر تباعاً وبسرعة قياسية, فبعد مراجعات محمد علي ابطحي الشهيرة قدم يوم المنظر الأمهر للمتدثرين بعباءة الرئيس محمد خاتمي من قادة حزب جبهة المشاركة المناوئ لنظام الحكم الإسلامي بزعامة المرشد علي خامنئي المراجعات الأخطر التي تؤكد تورط مؤسسة سوروس الأمريكية اليهودية في محاولة الإطاحة بالنظام في إيران وفتح طهران, مقدماً اعتذاره للرأي العام الإيراني ومعلناً استقالته وانسحابه من الحزب المذكور بشكل نهائي!».

وأوضح الكاتب أن ذلك جاء خلال انعقاد الجلسة الرابعة لمحاكمات المتورطين بالانقلاب المخملي ضد النظام في إيران كما بثتها وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الإيرانية المحلية.

وأضاف أنه هكذا يظهر بأن جورج سوروس اليهودي الأمريكي المتخصص في الحروب الدعائية ضد العالم الثالث كان حاضراً في محاولة الانقلاب المخملية في إيران والتي يبدو أنها قد أعدت بدقة متناهية في دوائر حروب «كي الوعي» الجديدة و مراكز فرض الدمقرطة الغربية على الطراز الأمريكي الموجهة لتغيير وجه العالمين العربي والإسلامي!

ومن جهة أخرى، رأى الحسيني، فإن ماجرى خلال الانتخابات الرئاسية الإيرانية ويجري حاليا من تداعيات فشل الثورة المخملية سواء بشقها الأجنبي المخرب أو بشقها الداخلي «الساذج» المستقوي بالخارج والداعي إلى إجراء مراجعات جذرية إنما يجعل إيران أكثر من أي وقت مضى في عين العاصفة الأجنبية المعادية! لكنه بالمقابل قد يكون من المتاح أن يتحول هذا التحدي الكبير إلى فرصة ذهبية كان وما يزال يعتقد البعض في طهران ومن بينهم الرئيس احمدي نجاد , أن بالإمكان استثمارها على طريق تنقية وتطهير جسم النظام من مكامن ضعفه من جهة، والاندفاع بما تبقى من جسم الثورة والنظام والمجتمع نحو ثورة شعبية شاملة ضد كل ما هو دخيل أو أجنبي من جهة أخرى!

وفي تعليقه على جديد مواقف رئيس جهاز تشخيص مصلحة النظام قال الكاتب إنه يبدو أن رفسنجاني «قد نفد بجلده» عندما قرر الاصطفاف إلى جانب المرشد الأعلى متجنبا خيار الصدام المستقبلي مع احمدي نجاد حفاظاً على ما صنعه هو وصاحبه (خاتمي) سوية خلال نصف قرن مضى وقد بدأ يرى بأم عينه بأنه مطلوب بالجملة وليس بالمفرق كما يقال, فيما لا يزال السؤال الكبير يدور حول من تبقى من بعض رموز الإصلاحيين ممن يبحثون عن دور وسطي لهم لم يعد متاحاً كثيراً أمام زحمة استقطابات الخارج الإقليمية والدولية الراهنة والمستقبلية بين مشروع اوباما الديمقراطي للتطويع الشامل ومشروع إيران للمقاومة الشاملة!

■■

«الموساد» يختطف سفينة روسية؟

«... استنتجت صحيفة روسية أن عملاء للموساد اختطفوا سفينة روسية لأن تقارير ذكرت بأنها تنقل صواريخ باليستية إلى إيران». ورد هذا التقرير كذلك في بعض وسائل الإعلام العربية المطبوعة...



وفق هذه الإشاعة، ذكر موقع صحيفة البرافدا الروسية أن السفينة يفترض أنها تنقل صواريخ كروز إلى إيران، لكن «قوة ترتبط بأوكرانيا» منعتها من تحقيق ذلك.

زعم الموقع أيضاً أن روسيا خططت لإيصال الأسلحة إلى الجزائر قبل نقلها إلى إيران.

ووفقاً للتقرير، فقد قامت روسيا بنقل أسلحة إلى إيران في الماضي بالطريقة نفسها. وادعى تقرير البرافدا أن روسيا خططت لإرسال خبراء إلى إيران لتدريب الإيرانيين على كيفية تشغيل نظم الأسلحة.

ووفقاً للصحيفة أيضاً، فقد أبلغت «قوة غربية» بالقضية، لكنها قررت العمل من خلال قناة غير رسمية لتجنب نزاع دولي واسع النطاق.

أما وفقاً للموقع الإخباري الأوكراني «أبوزريفاتيل»، فقد كان رد فعل روسيا هستيرياً حين اكتشفت أن المعلومة تسربت إلى «قوة غربية». وذكر التقرير كذلك، أن طاقم السفينة أطلع على حقيقة أنه ينقل شحنة غير اعتيادية، لكنه لم يعرف طبيعتها تماماً.

لم تحدد أي من التقارير الإخبارية الروسية والأوكرانية المختلفة الدولة التي كانت خلف «عملية» الاختطاف. مع ذلك، طرح مقال صدر في نوفايا غازيتا عدداً من الأسئلة المرتبطة بهذا الشأن. وتساءلت عن احتمال حقيقة أن يكون القراصنة بالفعل هم المسؤولين عن الهجوم في مثل هذه المنطقة المزدحمة..!

■■

فنزويلا تجمد تجارتها مع كولومبيا وتوقف مدها بالوقود



بعد قرارها وقف إمداد كولومبيا بالوقود ومقاطعة منتجات شركاتها، بدأت فنزويلا بتحويل تجارتها تجاه الأرجنتين، كرد فعل لقرار حكومة بوغوتا السماح للقوات المسلحة الأمريكية باستخدام سبع قواعد عسكرية في أراضيها.

فقد أبرمت فنزويلا مع الأرجنتين، بضعة صفقات تجارية لشراء منتجات تتجاوز قيمتها مليار دولار، كان من المقرر الحصول عليها من كولومبيا.

وتمثل القيمة الإجمالية لهذه الصفقات ما يزيد عن75 في المائة من مجموع التجارة الفنزويلية مع الأرجنتين خلال العام الماضي بأكمله حيث بلغ حجم ذلك مليار وأربعمئة مليون دولاراً في عام 2008، بالمقارنة مع إجمالي قدره 7.300 مليون مع كولومبيا، وبفارق ضخم في ميزان التبادل التجاري بين البلدين لمصلحة هذه الأخيرة.

ويأتي هذا في إطار قرار الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز بتجميد العلاقات السياسية مع كولومبيا، ووقف مدها بالوقود، والامتناع عن شراء سلع الشركات الكولومبية، علماً بأن كاراكاس كانت تقوم بتوريد نحو 17 مليون لتر من البنزين شهرياً، للمحافظات الكولومبية المتاخمة للحدود بين البلدين، وبسعر متوسط بين أسعار الأسواق العالمية والأسعار المحلية في فنزويلا التي تتمتع بواحد من أدنى أسعار البنزين في العالم، (أربعة سنت من الدولار للتر).

وأكد شافيز أن كولومبيا قد تتحول إلى مصدر خطر عسكري على فنزويلا، من جراء قرار رئيسها الفارو أوريبي، السماح للقوات المسلحة الأمريكية باستخدام سبع قواعد عسكرية كولومبية، على الأقل.

على وقع الأزمة الرأسمالية الشاملة...

العنف ضد المشردين..

■ لوفيغارو

الهجمات العنيفة، والمميتة أحياناً، ضد المشردين في الولايات المتحدة تتزايد وتتجاوز مائة هجوم في عام 2008، وفق تقرير نشره التحالف القومي للمشردين (NCH).

قتل العام الماضي نحو 27 مشرداً في 106 اعتداء عبثي قام به شبان في غالب الأحيان، وهو أعلى رقم منذ عام 2001. غالبية عمليات العنف هذه (73 بالمائة منها) ارتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن 25 عاماً، ذكروا دوافع مثل «السأم»، «التسلية»، لا بل «الإثارة». المنطقة التي شهدت أكثر هذه الحوادث هي فلوريدا (جنوب شرق)، حيث تم ارتكاب نحو ثلاثين اعتداء نجم عنها ثلاثة قتلى في العام 2008.

أمام زيادة حالات العنف هذه، اتخذت بعض الولايات، مثل ميريلاند (شرق) إجراءات لتدخل في قوانينها ضد الجرائم العنصريَّة أو التمييزية الاعتداء على المشردين. ومن المتوقع صدور مشاريع قوانين في هذا الاتجاه بالنسبة لمدينة واشنطن، وكذلك في كاليفورنيا (غرب) وفلوريدا وكارولينا الجنوبية (جنوب شرق).

«يكمن أساس القضية في أنه يتوجب إيواء هؤلاء الأشخاص»، هذا ما أكده ديفيد بيرتل، أحد ضحايا العنف وعضو تحالف المشردين. وأضاف قائلاً: «لو أن الحكومة الفيدرالية تمول على الدوام مساكن معتدلة الإيجار، لنقص عدد الأشخاص الذين يعيشون في الشوارع وعدد النساء والرجال الذين يتم الاعتداء عليهم». الملاجئ الليلية لا تستقبل إلا قرابة 42 بالمائة من المشردين، ما يدفع التحالف للقول إن عدداً من الجرائم المرتكبة ضد المشردين لا يتم التبليغ عنه.

باراك أوباما، آخر رئيس للولايات المتحدة الأمريكية؟

■ جيل بونافي

قبل فترة وجيزة، تمّ نشر تقرير غلوبال ترندز 2025، الذيً يعدّه المجلس القومي للاستخبارات NIC لمصلحة الإدارة الأمريكية الجديدة، على الشبكة العنكبوتية (Global Trends 2025 A transformed World). وما يعلنه هذا التقرير ثوري، لأنّه يجعل الفكرة القائلة بأن سيطرة الولايات المتحدة إلى انحدار فكرةً رسمية، لكن بصورة خاصة أن الدولار يمكن ألا يعود العملة الدولية الرئيسية. في الثلاثين من حزيران 2008، أعلنت سلطة الوصاية على المصارف أن المصارف التجارية الأمريكية تمتلك مشتقات بقيمة 182100 مليار دولار.

ويوضح تقرير السلطة في تقريره الأخير (30 أيلول 2008) أنّ مصرف جي بي مورغان تشيس يستحوذ على 43000 مليار دولار بصيغة مشتقات، في حين يستحوذ مصرف سيتي غروب على 17500 مليار دولار منها، أي أكثر من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. الأموال ذات الصلة هائلة، وللتذكير، تتصل الشركات في ما بينها عبر مقايضة الديون CDS بقيمة قدرها 62000 مليار دولار. بدأت أولى عمليات الإفلاس، وسنشهد قريباً انفجار النظام من الداخل بتأثير مفعول الدومينو. وقد أعلن وارن بوفيه، الذي يعد أغنى أغنياء العالم، قائلاً: «المشتقات أسلحة دمار شامل مالية».

وأكد بول جوريون، أحد الاقتصاديين النادرين ممّن تنبّؤوا بالأزمة الحالية، يوم 24 تشرين الثاني الماضي قائلاً:

«لا أعلم إن كان السيد أوباما يدرك بأنّه سوف يرث بلداً خرباً».

لكن هنالك ما هو أكثر خطورةً. ففي مواجهة الكارثة الوشيكة، يدفع البعض إلى إنشاء بنية (مبيّتة منذ وقت طويل) مشابهة للاتحاد الأوروبي: اتحاد أمريكا الشمالية، يضمّ الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، لها عملة مشتركة. إليكم تاريخ هذا المشروع.

اتحاد أمريكا الشمالية (NAU)

بدأ تاريخ توحيد القارة الأمريكية الشمالية في العام 1912، في عمل بعنوان: «فيليب درو مديراً»، كتبه الكولونيل هاوس، مستشار الرئيس ويلسون.

– في الأول من كانون الثاني 1994، تمّ التوقيع على اتفاقية ألينا ALENA التي تنص على إنشاء منطقة تبادل حر بين بلدان أمريكا الشمالية الثلاثة: المكسيك والولايات المتحدة وكندا.

– في أيلول 1999، نشر الاقتصادي الكندي ج. هربرت غروبل كتاباً بعنوان: «حالة آميرو»، يستعيد فيه الفكرة نفسها بل ويعلن عن عملةٍ وحيدةٍ للبلدان الثلاثة: الآميرو. هنالك حالياً صور للآميرو على الشبكة العنكبوتية، من رسم فنان يدعى دانييل كار.

– آب 2001، أصبحت الأشياء أكثر وضوحاً حين كتب روبرت باستور «نحو مجتمع أمريكي شمالي». في هذا الكتاب، يتعلّق الأمر بتأسيس كيان سياسي له عملةٌ وحيدة تحل محل الدولار الأمريكي والبيسو والدولار الكندي. والحال أن روبرت باستور ليس نكرة، فقد كان سفيراً في بنما ومستشاراً للحملة الانتخابية لجون كيري وأستاذاً في جامعة واشنطن الأمريكية. وهو مدير تنفيذي للجنة الإصلاح الانتخابي الفيدرالية لجيمي كارتر وجيمس بيكر الثالث ونائب رئيس وحدة المهمات لدراسة أمريكا الشمالية في مجلس العلاقات الخارجية (CFR). كما تمّ تعيينه نائب رئيس مجموعة عمل تطوير بنى اتحاد أمريكا الشمالية في ذلك المجلس.

– في 23 آذار 2005، تم في واكو، تكساس، التوقيع على الشراكة من أجل الأمن والرخاء (PSP) في إطار الآلينا، وهو بحكم الواقع بيان ولادة شبه رسمي لاتحاد أمريكا الشمالية.

في العامين 2007 و2008، انعقدت قمتان، إحداهما في مونتيبيلو والأخرى في نيوأورلينز لتعزيز الصلات الناشئة بين البلدان الثلاثة.

الكارثة الاقتصادية الحالية هي إذاً فرصةٌ سانحة لتسريع الحركة وجعل المكسيكيين



والكنديين والأمريكيين يقبلون باتحاد أمريكا الشمالية كمرحلة أساسية في النظام العالمي الجديد العزيز على قلب أسرة بوش.

هنالك احتمال كبير في ألا يوافق على الوضع العديد من مواطني هذه البلدان، وهم الذين لم يستشاروا ولم يحاطوا علماً بما يجري، كما يخشى من حدوث العديد من الصدامات.

هكذا، أعلن إيمانويل والرشتاين، الباحث في قسم علم الاجتماع بجامعة ييل والرئيس الأسبق للاتحاد الدولي لعلم الاجتماع (إذاً هو ليس فوضوياً خطيراً)، لصحيفة لوموند يوم الحادي عشر من تشرين الأول 2008: «في انتظار ذلك، ستكون العواقب السياسية للأزمة الحالية هائلة المدى، إذ سيحاول سادة النظام إيجاد أكباش فداء لانهيار هيمنتهم. أعتقد أن نصف الشعب الأمريكي لن يقبل ما يجري حالياً. إذاً، سوف تتفاقم النزاعات الداخلية في الولايات المتحدة، هذا البلد الذي يسير نحو أن يصبح البلد الأكثر زعزعةً من الناحية السياسية. ولا تنسوا أننا نحن الأمريكيين مسلحون جميعاً ...».

سيكون العام 2009 عام المخاطر كلها من حيث اتساع الأزمة الاقتصادية، والسياسية على نحو أخص، الناتجة عن اختفاء الأمة الأمريكية، ومن المحتمل جداً أن يصبح باراك أوباما حينئذ آخر رئيس للولايات المتحدة الأمريكية.

كلمةً أخيرة حول الكارثة الاقتصادية القائمة، أدعوكم إلى قراءة وإعادة قراءة هذا الاستشهاد المقتبس من ج. ك. غالبرايث، الاقتصادي الكندي ومستشار الرئيسين روزفلت وكينيدي، الذي يختصر كل شيء من وجهة نظري:

«غالباً ما يتم وصف اقتصاد السوق بأنه إرث قديم. هذا احتيال، أو بالأحرى خطأٌ شائع. كثيرٌ هو عدد من يتعلمون الاقتصاد من الكتيبات التي لا تزال تحافظ على عقائد الإنتاج التنافسي للخيرات والخدمات والقوة الشرائية دون عقبات. لكن في الواقع، لا يمكن أن يكون هنالك بائع أو بضعة بائعين أقوياء ومقنعين بما يكفي لتحديد ما سيشتريه الناس ويأكلونه ويشربونه». «الأكاذيب الجديدة للرأسمالية»، نشر في صحيفة لونوفيل أوبزرفاتور (2005/11/4)، أجرى المقابلة مع جون كينيث غالبرايث الصحافي فرانسوا آرمانيه.

■

البنوك لا تبيع الكثير من المنازل المغلقة

■ كارولين سايد

«جردة الظل» الضخمة من المنازل المغلقة التي تمنعها المصارف عن السوق يمكن لها أن توقع خراباً بقطاع العقارات المنهار أصلاً، كما يقول بعض المراقبين المتابعين.

يضع الدائنون في عموم البلاد أيديهم على مئات الألوف من المنازل المغلقة التي لا يعيدون بيعها ولا يعرضونها للبيع، وفقاً لمصادر معلومات عديدة. وهذه المنازل، التي باعتها المصارف بأسعار باهظة، هي العامل الأساسي الذي يدفع قيم المنازل إلى الانخفاض.

«نعتقد أنّه يوجد (600 ألف) عقار في عموم البلاد استحوذت عليها المصارف لكنها لم تعرضها في السوق»، هذا ما قاله ريك شارغا، نائب رئيس «ريالتي تراك»، التي تقوم بجمع الإحصاءات حول المنازل المغلقة في عموم البلاد. «عدد المنازل في كاليفورنيا وحدها يعادل 80000 من تلك المنازل. من الممكن أن يتحوّل الأمر إلى كارثة إذا أغرقت المصارف السوق فجأةً بهذه الملكيات المعسرة. ستنخفض قيمة المنازل وتتفاقم المجزرة».

في دراسة حديثة، قامت ريالتي تراك بمقارنة بياناتها حول المنازل التي استحوذت عليها المصارف، بقوائم مصلحة التسجيل المتعدد للمنازل المعروضة للبيع في أربع ولايات، من ضمنها كاليفورنيا. ووجدت تفاوتاً ملحوظاً. فثلاثون بالمائة فقط من تلك المنازل وضعت في قوائم عروض البيع العائدة لتلك المصلحة. ما تبقى من تلك المنازل يدعى لدى المتابعين «جردة الظل».

«هنالك خطر حقيقي بوجود أكثر بكثير من تلك الجردة (المنازل المغلقة) مما استطعنا جرده»، كما قالت سيليا تشين، مديرة اقتصادات المنازل في موقع Moody's Economy. com في بنسلفانيا. «سيتم التعامل مع تلك المنازل في النهاية. وإن وضعت جميعاً في السوق، سيضيف ذلك المزيد إلى سوق متضخّمة أصلاً وسيؤدي إلى مزيد من هبوط أسعار المنازل».

أكثر من الثلث محلياً

في خليج سان فرانسيسكو، يظهر تحليل تاريخي للبيانات من «داتا كويك إم دي إيه» في سان دييغو أنّ أكثر من ثلث المنازل المغلقة في منطقة الظل، أي أنها غير مدرجة في سجلات المقاطعة بوصفها منازل مباعة مجدداً.

خلال 26 شهراً من كانون الثاني 2007 إلى شباط 2009، استحوذت المصارف على 51602 منزلاً وشقةً سكنية في إقليم خليج سان فرانسيسكو التاسع، وفقاً لداتا كويك. لكن 30823 منزلاً وشقةً أعيد بيعها في الفترة نفسها، وبقي 20 ألفاً خارج الحسابات المصرفية.

عادةً ما يكون الدوران سريعاً

يقول سماسرة العقارات إن المنازل المغلقة تعرض في السوق بشكل عام بعد شهر أو شهرين من استحواذ البنك عليها ثم تباع بسرعة نسبية، وغالباً ما تحصل على عرض مقبول ضمن أسبوع أو اثنين من وضعها في القائمة ثم يفكّ تجميدها في غضون ثلاثين يوماً. ما يعني أنّ المنازل المغلقة يتوجب تسجيلها بوصفها قد تم الاستحواذ عليها في غضون ثلاثة أشهر.

لكنّ إذا نظرنا إلى المنازل المغلقة في شهر محدد أو في عدد مختار من الأشهر ولاحظنا ما يحدث بعد ثلاثة أشهر، سنكتشف كذلك فجوة كبيرة بين ما تسترده المصارف وبين ما تعيد بيعه.

قال توم كيلي، المتحدث باسم عملاق المصارف تشيس في شيكاغو، إن المصرف يبيع المنازل المغلقة في الأوقات المناسبة. «نحاول ألاّ ندخل تجارة امتلاك المنازل. هدفنا إعادتها إلى السوق بالسرعة الممكنة. نريد أن نحقق من بيعها الأرباح القصوى وأن نفعل ذلك بسرعة». كان كيلي متردداً في توضيح ظاهرة «جردة الظل» أكثر من توضيح الكميات. «ربما تتنامى الجردة لأن هناك حجماً كبيراً منها. وهذا لا يدهشني»..!

على المستوى المحلي، تناقص العدد الشهري للمنازل المغلقة منذ الذروة التي بلغها في آب 2007 وبلغت 4321 منزلاً، ما سمح لإعادة بيع المنازل المغلقة بالبدء في جسر الفجوة.

يقول معظم المراقبين إن الانخفاض الأخير في عدد المنازل المغلقة كان مرده أن كاليفورنيا والعديد من المصارف طبقت قرارات بتعليق الإغلاق في الخريف وليس بسبب أن المشكلة انتهت.

أعيد بيع 65.5 بالمائة فقط

تعقّبت دراسةٌ أخرى لداتا كويك حول جميع منازل خليج سان فرانسيسكو التي استحوذت عليها المصارف في الأشهر الثمانية عشر التي تنتهي في كانون الثاني 2009 عدد المنازل التي أعيد بيعها حتى منتصف آذار. فوجدت أن 65.5 بالمائة منها قد أعيد بيعه. من جانب آخر، قارن موقع Discovery Bay's ForeclosureRadar.com بياناته حول المنازل المغلقة في خليج سان فرانسيسكو بقوائم مصلحة التسجيل المتعدد للأيام المائة والعشرين الأخيرة واكتشف أن أقل من خمس المنازل ظهر في قوائم عرض البيع. «أعداد المنازل المغلقة انخفضت اصطناعياً»، قال المدير التنفيذي شين أوتول. وقدّر جردة الظل لكاليفورنيا بحوالي 100 ألف منزل.

إذن، لماذا لا تقوم المصارف ببيع منازلها المغلقة؟

يقول المراقبون إنّ عدة عوامل تكمن وراء ذلك.

– «خنزير في جوف ثعبان»: إنّ هضم كل هذا العدد من المنازل يستغرق وقتاً. الوقت الضروري لجعل المسكن شاغراً نظيفاً وجاهزاً للبيع. لقد أغرق الحجم الكبير النظام، قال شارغا. ليضيف أنه في سوق عادية، هنالك 160 ألف منزل مغلق معروض للبيع في عموم البلاد معروضة سنوياً. في الوقت الراهن، هنالك 80 ألف منزل كل شهر.

– الاحتيال في الحسابات: يرجئ المقرضون البيع لتأجيل اعترافهم بالمدى الفعلي لخسارتهم. «في ظل الضغط الذي تعانيه المصارف، لا أعتقد أنها غير مستعجلة لإظهار خسارات موجوداتها في سجلات موازناتها»، قال أوتول.

– إبطاء السقوط الحر: علاوةً على منازل الظل المغلقة، هنالك أيضاً موجة من الملكيات المعسرة في طريقها للتسليم. وهي منازل عجز مالكوها عن دفع أقساطها، ويبدو أن المصارف تطيل أجل إغلاقها. قد يكون سبب ذلك أن المصارف تفاوضهم حول تعديلات القرض أو حول وسائل أخرى لإبقائهم في المنازل. لكن المصارف قد تكون متردّدة للأسباب الثلاثة المدرجة أعلاه.

«المشكلة أن أحداً لا يعرف الحجم (فجوة الظل)، قال باتريك نيوبورت، الاقتصادي الأمريكي البارز من غلوبال إنسايت، وهي هيئة أبحاث في ماساشوسيتس. «إنه لأمر مثير للريبة. إذا كان هنالك فعلياً عدد كبير، سترون الأسعار أقل بكثير منها الآن وستشهدون مشكلات أكثر عمقاً في النظام المالي».

المنازل المغلقة المفقودة

فقط 65.5 بالمائة من منازل خليج سان فرانسيسكو التي أعادت المصارف الاستحواذ عليها في ثمانية عشر شهراً حتى كانون الثاني 2009 قد تم بيعها بحلول منتصف آذار. اقتصرت هذه الدراسة على البيوت نفسها في الفترة المذكورة، وليس المجموع الكلي للمنازل المغلقة. (راجع الجدول المرفق)

المقاطعة	النسبة المئوية للبيوت المغلقة المعاد بيعها	النسبة المئوية للبيوت المغلقة غير المعاد بيعها
آلاميدا	58.6	41.4
كونترا كوستا	69.8	30.2
مارين	66.9	33.1
نابا	66.0	34.0
سان فرانسيسكو	49.8	50.2
سان ماتيو	61.5	38.5
سانتا كلارا	62.0	38.0
سولانو	67.5	32.5
سونوما	75.3	24.7
خليج سان فرانسيسكو	65.5	34.5

■

رقم قياسي جديد لعمليات الاستحواذ العقاري

ارتفع عدد إجراءات الاستحواذ العقاري في الولايات المتحدة بنسبة تقارب 7 بالمائة في شهر تموز، وفق آخر تقرير للمكتب المتخصص «ريالتي تراك».

خضع نحو 360150 مسكناً أمريكياً لإجراء بسبب العجز عن الدفع، فتم عرضها للبيع في المزاد العلني أو تم الاستحواذ عليها في الشهر المنصرم، أي بزيادة تقارب 6.7 بالمائة عن شهر حزيران.

وبالمقارنة السنوية، تصبح الزيادة 32 بالمائة. «للمرة الثالثة في خمسة أشهر، نلاحظ في تموز عدداً قياسياً لعمليات الاستحواذ»، هذا ما قاله جيمس ساكاتشيو، رئيس مجلس إدارة ريالتي تراك.

في الشهر المنصرم، دعا المسؤول مؤسسات الإقراض للعمل «بالتنسيق» مع الحكومات لإيجاد «أسلوب جديد لحل المشكلة». ولا يزال هذا الجهد مطلوباً بالكامل.

(Lavieimmo.com)

■

الولايات المتحدة الأمريكية في مهب التفكك...!

بلاد العم سام: للفقراء مطاعم حساء.. ومدن من الخيام..!

■غريغوربيتر شميتز
غابور ستين غارت
ترجمة: قاسم سلامات

أثارت الأزمة الخانقة في الولايات المتحدة أزمة اجتماعية ذات أبعاد تاريخية، حيث أصبحت مطاعم الحساء هي الأكثر رواجاً، وقد ظهرت العديد من المخيمات في ظلال أبراج مكاتب الرأسمالية المتلألئة، كما تأثرت الوظائف والأعمال في بنوك نيويورك و«وول ستريت» مؤخراً، وازدادت سوءاً نتيجة الأزمة الراهنة.. وقد طال الأذى الجميع بمن فيهم تجار المخدرات، ففي الأيام الخوالي كان التجار يوفرون نخبة الأصناف من (الكرك والكوكايين) لزبائنهم الميسورين عموماً، ولكن بالوقت الحاضر، وبعد أفول أيام العز واندثار الرفاهية، بدأ التجار يقضون معظم أوقاتهم في ملاجئ المشردين وقاعات الكنائس بحثاً عن الطعام والمأوى..!

أحد التجار (ألفن 47 عاماً)، أكد بأن زبائنه تلاشوا كما تلاشت الأموال التي جناها من تجارته السابقة، وأن تاجر المخدرات الذي كان في قمة سلسلة الغذاء الأمريكية قد ولى زمانه، وبات من لا يدفع فواتيره ينال عقوبة الإعدام!!

ألفن هذا، أخلى شقته في لويزيانا في وقت سابق، وذهب إلى أقدم ملاجئ المشردين في نيويورك! ورغم أن الطلب على سرير لقضاء الليل في مأوى من الصعوبات الكبيرة وربما يكون أحد المستحيلات، إلا أنه نام ليلته السابقة أمام المنبر.

مظاهر عامة

هذه هي حالة الكثير من «المخلفات البشرية»، حيث يجتمع المهمَّشون كل مساء في المأوى وهم مصابون بخيبة أمل كبيرة، منتظرين أن تخصص لهم أسرّة للنوم، أو حتى حصيرة على الأرض، أو ربما أحد كراسي الكنيسة الطويلة غير المبطنة المقدمة من مدير المأوى. ومن المفارقات الغريبة أن تبرعات العام الماضي هبطت 13٪ عن العام الذي سبقه.

الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة أوصل البلاد إلى أزمة اجتماعية لم تشهد لها البلاد مثيلاً منذ بدايات القرن العشرين، فانخفاض أسعار الأسهم وانخفاض أرباح الشركات، حرم الملايين من موارد رزقهم.

أما الفقر فقد أصبح ظاهرة اجتماعية شائعة، والسمة الأبرز للبلاد، ووصل عدد من فقدوا تأمينهم الصحي إلى 50 مليون مواطن أمريكي، وهناك المزيد ينضمون إلى صفوفهم يومياً، بالإضافة إلى ما يزيد عن 32 مليون شخص يتلقون الإعانات الغذائية على شكل كوبونات. وبالمجمل فقد وصل عدد من لا يملكون مأوى أو سكن إلى 13 مليون إنسان.

وكل هذه الأرقام في ازدياد مستمر، تتسارع بالتزامن مع الارتفاع السريع في معدل حبس الرهن العقاري، حيث وصلت الزيادة إلى 45٪ في شهر آذار 2009 عما كانت عليه في الشهر نفسه من العام السابق...

الكثير من الناس غطوا نوافذ منازلهم للحفاظ على شيء من الخصوصية، ووضع البعض الآخر لافتات كتب عليها (اقترب إذا كنت جريئاً)، متأملين ردع لصوص السيارات وغيرهم من المجرمين.

الأزمة رمت بثقلها أيضاً على حي (جورج تاون التاريخي) أحد أحياء العاصمة واشنطن، وهو حي معروف بترفه، ويعد مسكناً للكثير من السياسيين والمحامين وأصحاب النفوذ والسلطة. فمن قد ينسى إغلاق سيارته ليلاً من المتوقع أن يشهد ضيوفاً غير مرغوب فيهم ينامون في السيارة حتى صباح اليوم التالي.

ومن إحدى الحوادث الطريفة تلك التي وقعت لموظفة تعمل لإحدى سفارات الشرق الأوسط، حيث ذهبت صباح أحد الأيام لتجد إحدى النساء في سيارتها تحمل حقيبة يد وعقداً من اللؤلؤ.. الضيفة كانت قد قضت الليل على مقعد السيارة، وفي الصباح حين افتضح أمرها، غطت وجهها بحياء الذليل، واعتذرت وهي تغادر المكان مسرعة.

فقدان الوظائف هو غالباً ما يكون المؤشر الفعلي على بداية النهاية في حياة الطبقة الوسطى.. الجنون والانفعال في الشركات الأمريكية أثار موجة مستمرة من عمليات تسريح كوادر أساسية من الطبقة العاملة، حيث سجلت قوائم البطالة في شهر آذار 690.000 عامل، وفي شهر شباط 850.000 وفي كانون الثاني 510.000، ومنذ بداية الأزمة في صيف 2007 ازداد العدد الإجمالي للبطالة في الولايات المتحدة حتى تجاوز الستة ملايين.

شبكة الأمان الحكومية لم تعد كافية الآن، فهي ليست قادرة على التأمين للناس الذين فقدوا وظائفهم.. ومواصلة المواطنين حياتهم بالطريقة السابقة أصبح أمر غير ممكن. الإفراط الاستهلاكي في السنوات السابقة أدى إلى إفلاس الحسابات المصرفية للناس العاديين. أما الحسابات الاستثمارية للطبقة الوسطى فقد انخفض متوسطها بقيمة 40٪.. كل هذه العوامل في نهاية الأمر أوصلت إلى فقر شديد ومدقع.



الآونة الأخيرة شهدت قضاء بعض السياسيين لأوقات مطولة في زيارة ملاجئ المشردين لتخفيف الاحتقان الاجتماعي في صفوفهم، بينما كانوا يقضون هذه الأوقات في عمليات السليكون والتجميل.. ومؤخراً، قام الرئيس أوباما بمساعدة في طلاء أحد الملاجئ القريبة من البيت الأبيض، وقال في إحدى خطبه محاولاً بث التفاؤل: «إن مستقبل النمو الاقتصادي قد يخلق وظائف جديدة ويرفع من معدل الدخل».. إلا أنها كلمات رنانة بدت دون جدوى في الأزمة الراهنة. فالرئيس يجب أن يعلم أن البلاد تنهار، وأن مستقبل أمريكا هش بسبب اختفاء الوظائف وانخفاض معدل الدخل.

الأزمة أرخت بثقلها على الثلث الأفقر من السكان الأمريكيين، وأكثرت من وجود مطاعم المتشردين، وازداد الإقبال على الملاجئ التي أصبحت غير كافية بسبب الطلب المتزايد، وأقدمت الكثير من الشركات الخاصة في الولايات كافة على سحب تمويلها لمشاريع الرفاهية الاجتماعية، ومن سخرية الأقدار أن كرم هذه الشركات توقف في ظل ظروف الفقر الاجتماعي لأمريكا.

الحكومة ساهمت في تفاقم الأزمة، فعلى الرغم من تقديمها لأموال إضافية للمشردين، إلا أنها في المحصلة خفضت الميزانيات الاجتماعية. وأحد أسباب هذا التخفيض يرتبط بالدستور القائم الذي يمنع الولايات الأمريكية من الوقوع في الديون، في إطار نظام اقتصادي قسري.

«التكنولوجيا» وتأجيل التحقق من حالات ملايين العاطلين خلال تنازع الولايات

■ جيسون دي بارل

ضمن برنامج يضع الانتهازية فوق أي اعتبار، تتضمن القرارات المتعلقة بالعمالة أكثر من مليون طالب وظيفة تم تأخيرهم، ومئات آلاف المعوزين ينتظرون أشهراً للتحقق من طلباتهم.

وبأموال الإعانة في مستويات الخطر المنخفضة، وحتى قبل بدء الركود، اقترضت الولايات المتحدة مليارات الدولارات، وزادت من ضغوط رفع الضرائب وتخفيض المساعدات، كما لو أن الأمر يتعمد إيقاع أقصى درجات الألم.

تدفع 16 ولاية، أموالها مستنفدة، فوائد الأموال المقترضة، ويمكن أن يتضاعف عددها بحلول نهاية العام.

أغرقت مراكز النداء والمواقع الإلكترونية، كارثة العمال اليائسين يقاتلون أياماً لتقديم طلباتهم، في وقت لا يزال فيه البرنامج (الالكتروني) المضغوط يؤدي أكثر من 80 بالمائة من الدفعات الأولية ضمن ثلاثة أسابيع- أقل من المعايير الموافقة للقانون الفدرالي- تمّ تأجيل الحالات التي تتطلب مقابلةً شخصيةً على وجه الخصوص. وبالنتيجة أخفقت 38 ولايةً في تنفيذ تلك القرارات ضمن المهلة الفيدرالية.

وفيما يتعلق بالعاملين الذين يعيشون على شيك الراتب كل مرة، يمكن لتأخير أسبوع واحد أن يعني عدم قدرتهم على دفع الإيجار أو ثمن وجبات الطّعام السابقة.

كينيث كوتغتيز صانع الخزانات المسرح في فونيكس، انتظر ثلاثة أسابيع حتى وصول إعاناته. وقد استنفد مدخراته، وخسر شقته وانتقل إلى مأوى المشردين. لويس كورونيل، بواب في فندق سان فرانسيسكو، حصل على 6000 دولار من الإعانات بعد فوزه بالاستئناف. لكن خلال الأشهر الستة التي أمضاها في الانتظار، مرت أيام لم يستطع فيها هو وزوجته الحامل شراء الطعام، ما دفعه للقول: «أرعبني احتمال أن تضطر زوجتي وابنتي للعيش في الشارع».

صرحت وزيرة العمل هيلدا سوليس: «من الواضح أنّ بعض ولاياتنا عاجزة تماماً. فالنظام غير مهيأ للتعامل مع فداحة النداءات القادمة». تم تجاهل مشاكل برنامج (العمل)، رغم أنها معروفة، حين انخفضت معدلات البطالة.

«كان نظام ضمان البطالة قبل الركود هشاً كما هو حال نيو أورليانز قبل إعصار كاترينا»، كما قال النائب الديمقراطي جيم ماكديرنوت عن واشنطن، رئيس لجنة المجلس المخولة بالبرنامج.

في الوقت الراهن، تضاعف عدد الأمريكيين العاطلين عن العمل منذ العام 2007 وارتفع إلى 15 مليوناً وتضاعف حجم البرنامج ثلاث مرات. يتلقى حوالي 9.5 مليون شخص الإعانات، أكثر بحوالي 2.5 مليون منذ عامين. من المتوقع أن يبلغ الإنفاق هذا العام حوالي 100 مليار دولار، ما يعادل ثلاثة أضعاف الإنفاق منذ عامين.

نظراً للازدياد المفاجئ في حجم العمل، يقول بعض المحللين إنّ التأجيلات ستصبح أسوأ. «المدفوعات متأخرة عن وقتها المحدد، وأكثر من المعتاد، لكن الولايات تعرضت للإغراق»، كما



قال ريك هوبي، مدير الاتحاد القومي لوكالات قوة العمل، والذي يمثّل مدراء البرنامج. «بأخذ المشكلات الملحوظة بالاعتبار، تستجيب البطالة على نحو ملائم».

سمح قانون «الاستعادة» المقر في شباط للولايات المتحدة بإضافة قدرها 500 مليون دولار للإدارة. كما أنّه علّق دفعات الفائدة خلال العام 2011 للولايات التي تدفع إعانات بوساطة قروض فيدرالية.

ظهرت ضمانات البطالة كمحاولة لتقديم سياسة جديدة ذات هدف مزدوج: مساندة العمال العاطلين عن العمل وتنشيط الاقتصادات الضعيفة. تقوم أموال الضرائب التي تقتطعها الولايات من أصحاب العمل والتي تكون فائضةً وقت الرخاء بتغطية المدفوعات في الأوقات الصعبة.

وكلما كان انخفاض النشاط الاقتصادي في السنوات العشرين المنصرمة معتدلاً، خفضت الولايات الضرائب، وقللت الحكومة الفدرالية، التي تدفع تكاليف الإدارة، من دعمها بحوالي 25 بالمائة. وهكذا تراخى أداء الولايات.

في التقرير الأخير لوزارة العمل، قالت أوهايو إن مشاكل الحاسب «أبقت أداء النظام بطيئاً جداً». أما لويزيانا، فقالت إن مركز النداء الخاص بها يشغله «عاملون مؤقتون، معارفهم محدودة»، بضمانات البطالة.

كذلك، قالت كارولينا الشمالية إنّ موجةً من التقاعد تركتها «عاجزةً عن المحافظة على سير العمل وحجمه ووتيرته». أما فرجينيا، فكتبت: «يواصل الأداء الركود» وقالت إن احتمالات التحسين«بائسة».

في العام 2007، كانت 11 ولايةً تدفع الإعانات ببطء يخالف القواعد الفدرالية المتعددة. وبينما يمكن القيام بمراجعات الاستحقاق على الحاسب، يتطلب حوالي ربع الحالات، لنقل تسريح طالب العمل مؤقتاً بدلاً عن فصله.

مزيد من النساء والأطفال في الشوارع

■كيثي سانبورن

صورة طفلة ترتجف جائعة وما من مكان تنام فيه. تم تسريح أمها منذ ستة أشهر ولم تتمكن من إيجاد عمل جديد، وقد طردت للتو من بيتها. ولأن الملاجئ المحلية ممتلئةٌ على آخرها، فستقضي الأم وابنتها الليل في البرد القارص دون سقف يغطيهما. تلك الصورة مؤلمة ومزعجة، لكنها حقيقية بالمطلق: مزيد من النساء والأطفال مرميون في الشوارع، منبوذون ووحيدون في هذه الولايات المتحدة الأمريكية.

يقول مارتن فايس من مجلة «المال والأسواق»: «وفقاً لتقرير صدر في 10 آذار من هذا العام، فإن أكثر من 1.5 مليون طفلٍ أمريكي فقدوا أمان النوم في غرف نومهم... نتيجةً لذلك، فطفل من كل خمسين طفلاً هم الآن دون مأوى، ناهيك عن الهاربين من منازلهم».

«المحظوظون» منهم مفروضون على الأسرة أو الأصدقاء أو الأقارب. والأقل حظاً ينامون في سيارة الأسرة أو يجدون أنفسهم في الملاجئ المكتظة والصاخبة والخطرة غالباً، أو أسوأ من ذلك.

«منبوذو أمريكا الأصغر سناً»، التقرير الذي يشير إليه فايس، أصدره المركز القومي للأسر المشردة. قاموا بدراسة البيانات بين العامين 2005 و2006 بغرض التوصل لاستنتاجاتهم المريعة؛ تعود البيانات التي قاموا بتحليلها إلى سنوات ماضية، وبالتالي لا نستطيع إلا تخمين العدد الحالي للأولاد المرميين في الشوارع في أنحاء البلاد.

أكدت مديرة المركز، أيلين باسوك، أن أعداد المشردين ستتصاعد طالما يتواصل ارتفاع أعداد المنازل المغلقة. بناءً على الإحصاء الأخير، فإن 34 بالمائة من المشردين هم أسر مع أولادها، وتقف على رأس الأسرة امرأة في 84 بالمائة من تلك الحالات.

المفجع في الأمر أن المركز يذكر أن 42 بالمائة من الأولاد المشردين تقل أعمارهم عن ست سنوات. يتضمن ذلك بطبيعة الحال الأكثر هشاشة منهم: الأطفال. تخيّل لو شئت رضيعاً عاجزاً وجائعاً يتعرض لدرجات حرارة أقل من درجة التجمد. يجب ألاّ يعاني أي طفل من هذا العذاب.

من ضمن الولايات التي تحوز على أفظع الدرجات والمذكورة في تقرير المركز حول الأسر المشردة، بدءاً بالأسوأ، الولايات التالية: تكساس، جورجيا، أركنساس، نيو مكسيكو، لويزيانا، نيفادا، كارولينا الشمالية، فلوريدا، ميسيسيبي، كاليفورنيا.

فضلاً عن ذلك، تتشارك ثلاث ولايات بعار حيازة العدد الأكبر من الفتية المشردين: لويزيانا، 204053، وكاليفورنيا، 292624، وتكساس، 337105 من الأطفال المشردين. لسوء الحظ، من المتوقع تزايد هذه الأعداد مع تضاؤل فرص العمل وتزايد أعداد المنازل المغلقة.

بدأت وسائل الإعلام الرئيسية، ولو تدريجياً، تتطرق إلى أن مشكلات التشرد والمساكن في الولايات المتحدة قد تكون نتيجةً مباشرة لجملة كوارثنا المالية. تقول صحيفة سكرامنتو بيي: «... تجاوز عدد الأسر المشردة مع أطفالها 14.3 بالمائة خلال العام 2007، وهو ميلٌ قال المراقبون إنه يعكس على الأرجح الاقتصاد المتداعي والبطالة وانهيار الرهون العقارية».

حين تصبح الأسر مشردةً وفق المعدلات المسجلة بسبب احتضار الاقتصاد، لا تكون دائماً ظاهرة للعيان. واقع الحال أن كثيراً من الأمهات المشردات بصحبة أطفالهن مخفياتٌ تقريباً عن عيون الناس. تصنف مقالة رويترز (ينبثق التشرد المخفي كلما ازداد وضع الاقتصاد الأمريكي سوءاً) المشردين الذين ينامون في سياراتهم أو في المستودعات الشاغرة في خانة «المشردين المخفيين». كما أنّ الأشخاص الذين يعيشون عند أصدقائهم أو أقاربهم لملجأ مؤقت هم جزءٌ من هذه المجموعة.

هل تعتقدون بأنّ هذا الميل للتشرد قصير الأمد؟ فكروا ثانيةً. عموماً، تضاعف عدد الأسر التي تبحث عن مأوى وعن مساعدات غذائية في الأشهر الأخيرة، وفقاً لمشروع الإقامة الطارئة ومقره أريزونا. منذ بضعة أسابيع فقط، ذكر ملجأ القديس يوحنا في ساكرامنتو أنه كان يمتنع عن استقبال ما معدله 230 امرأة وطفل في اليوم، أما الآن فقد ارتفع المعدل إلى 300 يومياً، وقال إن كثيرين يعانون من الاقتصاد المتردي.

إذا كانت الملاجئ عبر البلاد تغلق أبوابها في وجوه النساء والأطفال بسبب نقص الأماكن، فأين يمكن للأسر اليائسة أن تجد مكاناً لتبيت فيه؟ إن لم يوجد مكان آخر، فقد تكون المخيمات هي الملاذ الأخير. لكن من المؤكد أن مدن الأكواخ لن تكون مشهداً يلاقي ترحيباً كبيراً.

تعتبر الأمهات العازبات، اللواتي يصطحبن أولادهن، أن المبيت في المخيمات هو الملاذ الأخير. ليس فقط للمخاطر التي يمكن أن تنطوي عليها، بل لأن شروط المخيمات غير الصحية تجعل عيش المشردات فيها كابوساً لا يطاق.

لكن ما هي الخيارات الأخرى لديهن؟ ليست كثيرة. وحتى ما يدعى بالحلول التي يقدمها مسؤولو الحكومة يمكن ألا يتم اللجوء إليها إلاّ كملاذ أخير.

نظراً لسوء سمعةً غالبية مدن الأكواخ في البلاد، تم إغلاق مخيم ساكرامنتو. أبلغ ضباط الشرطة المشردين أن عليهم مغادرة المخيم أو أنهم سيتعرضون للاعتقال.

جهز موظفو ساكرامنتو ملاجئ مؤقتة للمشردين، لكن المنشآت الجديدة ستغلق في هذا الصيف بسبب الافتقار إلى الموارد. مما سيعبد الدرب أمام تكاثر مخيمات أخرى. وفقاً لجمعية خبز وسمك في سكرامنتو، «أغلق ملجأ الشتاء أبوابه في الأول من تموز، ما سيدفع حوالي 160 شخصاً للعيش في الشوارع مجدداً، إضافة لمن سينضم إليهم من ساكني المخيم».

هل تتذكرون أيام سيرك الخيمة؟ قد نشاهد خيمة سيرك مجدداً، لكنها ستستخدم هذه المرة بطرق أكثر معاصرة: إيواء أكبر قدر من المشردين في ظلها.

• الملف من إعداد وترجمة قاسيون

قاسيون - العدد 418 السبت 29 آب 2009

الأزمة الشاملة للرأسمالية.. (١-٢)
انهيار الدولار والعملات الوطنية.. وإعادة قولبة العالم

◄ جيل بونافي - ترجمة قاسيون



الأزمة الحالية للرأسمالية لا يمكن أن يكون لها حلٌ اقتصادي، فهي تتطلب فعلاً سياسياً قوياً قادراً على قلب البنى النقدية والدولانية الحالية رأساً على عقب.. في هذا الإطار أعلن هنري غوينو، المستشار الخاص لنيكولا ساركوزي، ما يلي:

«إذا صعب على الخبراء تخيّل عالم آخر غير العالم الذي عاشوه، فالمسؤولون السياسيون أكثر وعياً لضرورة التغيير. من أجل إعادة تأسيس الرأسمالية، عليهم فرض حلول سياسية، لا تقنية».. لوموند / ١٧ شباط ٢٠٠٩.

إذاً، التجمعات القارّية الكبيرة ستخرج في نهاية المطاف معزّزةً على حساب الأمم. ولقد تركّز تفكيري بصورة خاصّة على أوروبا (اليورو)، والكتلة الأوروبية الآسيوية (CEEA). يتمثّل الهدف هنا في محاولة توضيح الحلول التي ستقدّم في إطار محاولة مواجهة الأزمة العظمى..

تحالف (الآسيان) العتيد

يضم الآسيان (تحالف أمم جنوب شرق آسيا الذي تأسس في العام ١٩٦٧) إندونيسيا وماليزيا والفيليبين وسنغافورة وتايلاند وبروناي وفيتنام ولاووس وميانمار وكمبوديا). وقد أكّدت قمته الرابعة عشرة على توسّع التحالف عبر خلق منطقة تبادل حر مع نيوزيلندا وأستراليا. فضلاً عن ذلك، فقد تأكّد قرار إنشاء اتحاد اقتصادي (وفق النموذج الأوروبي) (شرعة الآسيان في كانون الأول ٢٠٠٨).

دعونا لا ننسى أنّ هذا الاتحاد الاقتصادي سيتضمن الصين (اتفاقات ٢٠٠١ وإعلان دونهانغ في أيلول ٢٠٠٤)، كما أنّ الهند، التي تعدّ بلدان شرق آسيا شريكها التجاري الرئيسي، ترغب أيضاً في الانضمام إلى الآسيان.

من المتوقع أن تعقد قمةٌ (في العاشر والثاني عشر من نيسان ٢٠٠٩) بين الآسيان وشركائه: نيوزيلندا وأستراليا وكوريا الجنوبية والهند واليابان والصين. المصدر: وكالة كسينهوا بتاريخ ٢٨ شباط ٢٠٠٩.

نرى إذاً أنّه سيكون لدينا قريباً جداً قطبٌ آسيوي كبير ذو عملة موحدة.

قدّم الاقتصادي روبرت مندل، مخترع نظرية «المناطق النقدية المثلى» (ومناصر وجود عملة عالمية) تحليله في جامعة نانكاي في تيانجين في حزيران ٢٠٠٢، وأعلن أنّه يتوجّب على آسيا خلق تنظيم عملة موحدة، الدولار الآسيوي، في أسرع وقت ممكن، وأنّ الصين يمكن أن تلعب الدور القائد في هذا التنظيم.

وبالفعل، أعلن بنك التنمية الآسيوي (ADB) في آذار ٢٠٠٦ فكرة عملة آسيوية مشتركة افتراضية: الآكو ACU (وحدة سعر الصرف الآسيوية). دعونا لا ننسى أنّ قيمة هذه العملة تحتسب انطلاقاً من وسطي قيمة (سلة عملات بلدان آسيا الرئيسية (الصين وكوريا الجنوبية واليابان وأعضاء الآسيان). أذكّركم بأنّ الإيكو ECU (الوحدة النقدية الأوروبية) قد تحوّل إلى اليورو، وسيكون لدينا هنا أيضاً انزلاقٌ لعملة افتراضية نحو عملة حقيقية.

لدى برونو جيتين، الاقتصادي في معهد أبحاث التنمية (IRD، فرنسا) التحليل نفسه ويعلن: «هذه التطورات تجعل خلق عملة آسيوية مشتركة، لا بل وحيدة على مثال الإيكو ثم اليورو، أمراً أكثر ضرورةً منه في أيّ وقت مضى».

لكن هنالك براهين أكثر وضوحاً على تنامي قوة هذه الجماعة الآسيوية. وبالفعل، في الرابع عشر من كانون الثاني ٢٠٠٩، عيّنت فرنسا فيليب زيلر سفيراً في أمانة الآسيان (عيّنت المملكة المتحدة والصين والولايات المتحدة الأمريكية سفراء هي أيضاً). وعلى الموقع الرسمي للحكومة، نستطيع قراءة تصريح الرئاسة باسم الاتحاد الأوروبي:

«الاتحاد الأوروبي مسرورٌ من بدء تطبيق شرعة الآسيان (١٥ كانون الأول ٢٠٠٨). هذا النص، الذي يعرّف إطاراً مؤسساتياً جديداً، يعيّن مرحلةً هامّةً في عملية الاندماج الإقليمي في جنوب شرق آسيا».

دعونا نتذكّر بأنّ هذه المنطقة ستمثّل سوقاً يضمّ أكثر من ملياري نسمة، وستكون على نحو خاصّ أكبر قوة اقتصادية عالمية.

الدول، التي لن تعود قادرةً على تحمّل الأعباء الباهظة للأزمة، ستضطر للاندماج في اتحادات قارية. وسيكون الأمر مماثلاً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي سيتوجب عليها التشارك مع المكسيك وكندا في إطار اتحاد أمريكا الشمالية.

اتحاد أمريكا الشمالية NAU

بدأ تاريخ توحيد القارة الأمريكية الشمالية في العام ١٩١٢، في عمل بعنوان «فيليب درو مديراً»، كتبه الكولونيل هاوس، مستشار الرئيس ويلسون.

- في الأول من كانون الثاني ١٩٩٤، تمّ التوقيع على الآلينا، وهي معاهدةٌ تؤسّس منطقة تبادل حرّ بين بلدان أمريكا الشمالية الثلاثة: المكسيك والولايات المتحدة وكندا.

في عدد ١٨ تموز ١٩٩٣ من صحيفة لوس أنجلوس تايمز، كتب هنري كيسنجر:

«ستكون الآلينا التقدّم الأهم نحو نظام عالميّ جديد تصنعه مجموعة بلدان منذ نهاية الحرب الباردة، والخطوة الأولى نحو رؤية أكثر اتساعاً لمنطقة التبادل الحر في نصف الكرة الغربي... الآلينا ليست اتفاقاً تجارياً تقليدياً، بل بنيةٌ لنظام دوليّ جديد».

- في أيلول ١٩٩٩، نشر الاقتصادي الكندي هربرت غروبل كتاباً بعنوان: «حالة آميرو»، يستعيد الفكرة نفسها، بل ويعلن عن عملة موحدة للبلدان الثلاثة، هي الآميرو.

- في آب ٢٠٠١، توضّحت الأمور حين كتب روبرت باستور «نحو جماعة أمريكية شمالية». في هذا الكتاب، يتعلّق الأمر بخلق كيان سياسي له عملةٌ مشتركة موحدة تحل محل الدولار الأمريكي والبيسو والدولار الكندي.

- في ٢٣ آذار ٢٠٠٥، تم التوقيع في فاكو، تكساس، على الشراكة من أجل الأمن والازدهار (PSP) في إطار الآلينا، وهي بحكم الواقع شهادة ولادة غير رسمية لاتحاد أمريكا الشمالية...

أرقام ومؤشرات مرعبة

في مواجهة اتساع الأزمة، لم يعد لدى الولايات المتحدة الأمريكية من خيار، وسيتوجب عليها تسريع عملية اندماج القارة الأمريكية الشمالية، ولاسيما تغيير العملة. سوف تسمح جولةٌ صغيرةٌ في الوضع الاقتصادي الأمريكي بإحاطة المشكلة على نحو أفضل.

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة ٦.٢ بالمائة في الفصل الرابع ٢٠٠٨، و«تظهر الإحصائيات المنشورة حتى الآن بصدد الفصل الأول (٢٠٠٩) بأنّنا انطلقنا لنرى فيلم رعب جديداً»، هكذا يلخّص روب كارنيل، من مصرف آي إن جي. (موقع Libération.fr بتاريخ ٢٨ شباط ٢٠٠٩).

أشير إلى أنّ آخر رقم لعدد العاطلين عن العمل ممّن ينالون تعويضاً بلغ في ٢٦ شباط ٥١١٢٠٠٠ شخصاً، ينبغي أن يضاف إليهم ٦٥٠٠٠٠ عاطل عن العمل في شهر شباط وحده. في أحسن الأحوال، سيبلغ عدد العاطلين ممن ينالون تعويضاً ثمانية ملايين شخص في آخر شهر حزيران. وهذه هي الأرقام الرسمية فقط، وهي أرقامٌ كلّها غير صحيحة كما نعلم، وتقلّ كثيراً عن الحقيقة.

للتذكير، وضع البيت الأبيض ميزانيته على أساس توقع هبوط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١.٢ بالمائة وسيتوجب إذاً إيجاد ٧٠٠ مليار دولار إضافية إذا سار كل شيء على ما يرام. والحال أنّه من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة تزيد على ١٠ بالمائة في العام ٢٠٠٩ (انخفض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة ٩ بالمائة بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٠)، ما يعادل خلق ١٤٠٠ مليار دولار «من العدم». لم يحتسب بول كريغ روبرتس (الاقتصادي ونائب وزير الخزينة في إدارة ريغان) مثل هذا الأمر، فقد أعلن في الثالث من آذار على موقع كونترإنفو:

«يبلغ مجموع إجراءات بوش وأوباما الاقتصادية ١٦٠٠ مليار دولار، سيتوجب استدانة كلّ دولار منها، دون أن يعرف أحدٌ من أين.. سوف يؤثّر هذا المبلغ الهائل على قيمة العملة الأمريكية وعلى دورها بوصفها عملةً احتياطية وعلى قدرة حكومة الولايات المتحدة على سداد دينها، وكذلك على مستوى الأسعار».

تذكّروا أنّ مبيعات السيارات قد انهارت تماماً في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد سجّلت شركة فورد انخفاضاً بنسبة ٤٨ بالمائة في مبيعاتها في شهر شباط، وسجّلت كرايسلر ٤٤ بالمائة، في حين سجّلت جنرال موتورز ٥٢.٩ بالمائة.

وقد بدأ العدّ التراجعي لشركتي جنرال موتورز وكرايسلر، اللتين سيتوجب عليهما إعلان إفلاسهما قريباً جداً. وسوف يمثّل ذلك الانهيار الأقصى (أضخم إفلاس في التاريخ) الذي سيجرّ معه البورصة والبطالة إلى أعماق سحيقة، وهو أمرٌ تظهره مختلف الدراسات، حيث تقدّر عدد العاطلين عن العمل بنحو مليوني إلى ثلاثة ملايين عاطل إضافي عن العمل (ينبغي إضافتهم إلى الملايين الثمانية لشهر حزيران).

لكن الأكثر إثارةً للقلق يخصّ الرواتب التقاعدية. فقد برهن ريموند فان در بوتن على أنّ نظام التقاعد في الولايات المتحدة لا يستطيع مواجهة أزمة اقتصادية عظمى.

سوف يتوجّب على هيئة ضمان ربح التقاعد (PBGC) التي خسرت حتى الآن ١٣ مليار دولار (تقييم محكمة الحسابات الأمريكية: GAO) أن تضمن الرواتب التقاعدية لملايين الأمريكيين، وهو أمرٌ مستحيل. على سبيل المثال، يتوجب على شركة جنرال موتورز أن تدفع ١٢.٣ مليار دولار للتقاعد قبل العام ٢٠١٤ (المصدر: Moneynews.com بتاريخ ٦ آذار ٢٠٠٩). ستضطر الدولة للتدخل هنا أيضاً لتجنب انهيار نظام التقاعد لديها.

إضافةً إلى ذلك، أدعوكم للاطلاع على التقرير الانفجاري (كل شيء سيئ!) الذي أصدره GAO في كانون الثاني ٢٠٠٨ ورابطه هو: rapport GAO du ١٧ janvier ٢٠٠٨

كذلك، سيتوجب على الحكومة الفيدرالية أن تساعد ولاياتها التي وصل معظمها إلى حافة الإفلاس (كاليفورنيا على سبيل المثال).

فضلاً عن ذلك، يقيّم المركز الأوروبي للدراسات المستقبلية ٢٠٢٠ بعشرة آلاف مليار دولار «الموجودات الشبح» للمصارف التي سيتوجب على الحكومة الأمريكية «امتصاصها».

وحين نضيف مجمل النفقات الإضافية التي سيتوجب تقديمها، نجد أنفسنا بعيدين جداً عن الخمسة مليارات دولار التي أعلن عنها الاقتصادي نورييل روبيني.

أفول الدولار..

وظهور الاندماجات الكبرى

لن يبقى الدولار في مواجهة هذه المحنة (تضخم مفرط)، وسيبدأ في الهبوط قريباً. سوف تغيّر الولايات المتحدة الأمريكية حينذاك عملتها، وستتشارك مع كندا والمكسيك. سوف تظهر عملةٌ جديدة (الدولار الأمريكي الشمالي أو الأميرو) الذي ستنقص قيمته كثيراً عن قيمة الدولار الأمريكي (ربما بنسبة ١ إلى ١٠)، وسيسمح بمحو الديون.

هكذا، سيكون باراك أوباما محقاً لأنّ «أمريكا ستخرج من الأزمة وهي أكثر قوةً» وستنبثق من رمادها مثل العنقاء (شعارها).

نحن نشهد إذاً إعادة قولبة واسعة للعالم. لم أتحدث عن أمريكا الجنوبية التي ستتبع مع ذلك درب الوحدة نفسه في إطار ميركوسور، مع عملة موحدة أيضاً. أما إفريقيا، فستستغرق وقتاً أطول للتوحد في إطار الاتحاد الإفريقي. تبقى بطبيعة الحال مشكلة الشرق الأوسط، وهي مشكلةٌ ستحلّ قريباً بنزاع هائل: الحرب العالمية الثالثة التي ستسمح بإعادة توزيع أوراق اللعب. تذكروا أنّ الاتحاد الأوروبي انبثق مباشرةً عن النزاع العالمي الثاني (النظام من الفوضى).

في الخلاصة، ظهر أنّ الأزمة الحالية تدمّر العملات الوطنية وبالتالي الدول - الأمم التي ستجد نفسها مرغمةً على الاندماج في تجمعات قارية كبيرة. غير أنّ كل هذه الإصلاحات لن تحل المشكلات الأساسية: تمركز رأس المال (تعادل ثروة ٢٥٠ شخصاً هم الأكثر ثراءً في العالم ثروة ٢.٥ مليار نسمة، هم الأكثر فقراً) وتدمير كوكبنا على يد مجتمع استهلاك وتضخم سكاني.

سوف يدوم تدمير الرواتب التقاعدية (لن يحصل ١٥ مليون بريطاني إلا على الحد الأدنى الذي تدفعه الدولة، أي ٥٤٠ جنيه استرليني)، والبطالة الشاملة. ستتراجع الحماية الاجتماعية في كل مكان، وسيصبح التداوي ترفاً. أما حريتنا، فهي تتعرض بقوة لخطر الاختفاء لمصلحة دول أمنية أكثر فأكثر.

إذاً، تفرض فكرة بول جوريون حول خلق «دستور جديد للاقتصاد» نفسها.

يقول راؤول فانيجيم في (خطاب إلى الأحياء حول الموت الذي يحكمهم وفرصة التخلص منه):

«في الوقت الذي يهزأ فيه إفلاس الاقتصاد كنظام بقاء على الحياة من كل تلك الجهود المستثمرة ليكسب المرء أكثر دائماً ويكون الأفضل ويمتلك المزيد، ربما يكون من المتوقع حدوث تحوّل في السلوك، ربما سيكتشف مجدداً متصلبو الرأي الذين يتداعون في العمل خلق الكائنات وأشياء من البيئة كلذّة وجود؟

هكذا ينشر الاقتصاد التخريب على نحو أفضل وأكثر سرعةً مما تفعله عصبةٌ من المحرّضين المتخصصين. يكفي إلقاء نظرة على الواجهات اللافتة التي يعرض فيها المجتمع نماذج احترامه ودناءته؛ وهو لم يعد يستجر سوى نماذج فقدت طزاجتها من الملوك والباباوات ورجال الشرطة والعسكريين والبرجوازيين والبيروقراطيين والبروليتاريا والأغنياء والبؤساء والمستغلّين والمستغَلّين... ويصعب علينا تصديق أنّه حول مَثل هذه القبائح ارتفعت منذ وقت غير بعيد احتدامات الضغينة والإكبار. لم يسبق أن كان رصيد حقبة أسعاراً تتحدى كل منافسة».

مناطق وعملات تكميلية

قرّر الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) في ١٨ نيسان شراء سندات الخزينة، ما يعني تحويل الدين إلى نقد. لم تنل هذه المعلومة سوى بضعة سطور في الصحف اليومية القومية (لا شيء في التلفزيون) التي علّق معظمها عليها تعليقاً إيجابياً. لكنّ هذا الدين سيبقى في كتب التاريخ، وسيكون أكثر أهميّةً من الخميس الأسود الشهير (انهيار العام ١٩٢٩)، لأنّه يعيّن نهاية الدولار قريباً، وبالتالي نهاية الولايات المتحدة الأمريكية. آن الأوان إذاً لإقفال تلفزيونك واستقاء معلوماتك من الشبكة العنكبوتية.

في ذلك اليوم، أعلن بول جوريون في مدونته أنّ ذلك الإجراء يعني «نهاية الرأسمالية»، وعنون محللو بنك ستاندرد شارترتد ملاحظةً على النحو التالي: «اليوم الذي مات فيه الدولار»، وأعلن المحلّل في RBS آلان روسكين: «نحن شاهدون على سقوط روما».

في مواجهة اتساع مدى الأزمة، يقدّم خبراء يتزايد عددهم فكرة أنّ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تتعرضان للتفكك بالتزامن مع بروز أقطاب قاريةً كبيرة (آسيان، CEI، اتحاد أمريكا الشمالية) هي قيد الظهور. ربما يبدو ذلك متناقضاً، غير أنّ هاتين الظاهرتين تحدثان. نحن نشهد نهاية أمم مع ظهور تجمعات كبيرة ستكون المناطق معيارها الإداري. شيئاً فشيئاً، ستحل عملاتٌ تكميلية محل العملات الوطنية.

قليلٌ من الخبراء فهموا أهمية تقرير بالادور حول المناطق وفهموا بصورة خاصّة راهنيته في خضم الأزمة الشاملة. ومع ذلك، فهذا التقرير في قلب الحلول التي سوف يتم تقديمها. لفهم ذلك، ينبغي العودة إلى العام ١٩٦٦.

وبالفعل، في تلك المرحلة، كتب هربرت مارشال ماكلوهان، الفيلسوف وعالم الاجتماع والمتخصص في وسائل الإعلام ومستشار الفاتيكان كتاباً أساسياً بعنوان: «الحرب والسلم في القرية الكونية»، نشر في العام ١٩٦٧، ويعيّن ولادة مفهوم جديد: العولمحلية (غلوكال). عالمٌ قلبته التقنيات الجديدة.

وبالفعل، فالعولمحيلة خليطٌ من العالمية والمحلية سيكون الهيكل الأساسي للنظام العالمي الجديد، يضمّ من جانب القارات (في مرحلة أولى لأنّها ستختفي هي أيضاً)، ومن جانب آخر مناطق وأقطاب حضرية جديدة.

وقد أظهر عالم الاجتماع بليز غالان على الانقلاب الكبير الذي أدّت إليه التقنيات والمعلومات والتأثير الاقتصادي الذي تحرّض عليه على مستوى تهيئة الأرضية. فقد أعلن قائلاً:

«العملية المزدوجة التي تتخلّص عبرها المدينة من وظيفتها في الإنتاج والتبادل ومعالجة المعلومات هي نقلها إلى الفضاء الإلكتروني، مع تطوير أشكال جديدة للتنظيم الاجتماعي - الفضائي على المستوى الإقليمي».

من جانب آخر، يثير دهشتي أنّ أحداً لم يدرس الانهيار من زاوية التقنيات الجديدة التي تقوم بزعزعة «الاقتصاد القديم».

وبالفعل، فالمعلومات أساسية، وهي تتحمل جزءاً من المسؤولية الكبرى في الأزمة الحالية لأنّها سمحت بتسريع التدفقات المالية على نحو هائل وعلى مجمل الكوكب (أزمة عالمية). هكذا تطرح المعلومات، التي تتطور على نحو أسّي، مشكلة التحكم، تحكم عاجز تماماً أطلق عليه البعض تسمية «أزمة التنظيم»..

بلغ عدد العاطلين في الولايات المتحدة حسب الأرقام الرسمية ثمانية ملايين شخص في شهر حزيران الماضي.. والبطالة في تصاعد كبير ومستمر، علماً أن الأرقام المعلنة غير دقيقة، وتقل كثيراً عن الحقيقة.

ستحاول الإمبريالية العالمية حل مشكلة الشرق الأوسط قريباً بنزاع هائل، حيث ستسمح هذه «الحرب العالمية الثالثة» بإعادة توزيع أوراق اللعب مستعينة بالفوضى.

الحنين مشفوعاً بنفسه!

◄ إبراهيم الجرادي



قاسيون: تلةٌ وجبل، رمزٌ وتأويل، شكلٌ ومبنى، استعارةٌ ومجازٌ، وما بينهما متروك للبصر والبصيرة. وللكتابة في «قاسيون» عن «قاسيون»، دلالة ومعنى، ففي ذلك استحضار، ولو على استحياء! ولما هو أبعد من ذلك، ففي سنوات اليفاعة النارية الجسورة، حيث كان «الاتحاد السوفيتي»، موئلاً يرتجى، كان قاسيون رمزاً الحلم أبعد من دلالة المكان، وأبعد من التوصيف أو الإشارة، تلك التي كانت تأخذ أشكالاً متعددة للتعبير عن رغبة، ليس في «إصلاح» الوطن فحسب، بل في إصلاح العالم، وإعادة تأثيث سكناه بالعدالة والحرية والفن. الأمثولات التي كانت تمغنط جيلاً بكامله، وقد ظهر ذلك في دوريات، يصدرها الطلبة السوريون الدارسون في أصقاع الدنيا، تحمل الاسم نفسه، تحديداً لرغبة جامحة في أن يكون «قاسيون»، موقعاً يطل على الأمل، وقد كان أملاً مفقوداً على ما يبدو، مثلما يطل على دمشق التي لم يظهر على أطرافها، آنذاك، على الأقل المبشر الإنسان، فاكتفى السائرون إلى الحلم، بالتذكير دائماً بأن قاسيون ليس تسمية لـ«جرائد» حائط، في المعاهد والجامعات، وأماكن الراحة، التي يتسع بها «الاتحاد» الكبير لكل ذي مبتغى، بل هو المسمى الذي يشير، بلا مواربة أو تدليس إلى إمكانية جعل الاضطهاد أقوى بجعله علنياً، على حد توصيف كارل ماركس لا أحد بسواه! وجعل الحياة في هذا المكان من العالم قابلة للتدبير بشكل أجمل وأكثر عدالة.

قاسيون يوقظ الحنين، ومثلما يوقظ الحنين الشجن، تستيقظ في القلب أشجار الصفصاف والياسيمن الدمشقي، لتصبح التفاتة القلب غناء يشبه الحسرة التي تمتد وتمتد كلحظة مايكل أنجلو الطويلة كحبل الغسيل! إن شيئاً ما يشبه الأسى، شيئاً غامضاً وواضحاً يشير إلى أجمل ما في العمر من أوقات: سنوات الصبا، واليفاعة اليسارية المحتدمة بالتفتح ووميض القلب وعذوبة الأشياء في حلوها ومرها، أما يكفي هذا لأن يلتفت القلب مكسوراً إلى هناك، حيث قمة الجبل تدس أضواءً تستولي على الأسئلة وتشير إلى دلالة المكان.

قاسيون: تفاحة ترابية على غصن أجرد، أفق نائم ومطر يتثاءب برذاذه. وفي قاسيون يخضر حتى الأسى والمعاني تكتب نفسها لتحقيق عدالة الأفكار. ومن قاسيون ترى دمشق، ليشتعل الحنين كالمواقد الملتهبة في الليالي الشتائية الباردة:

حنين مضمر وظاهر، مجرد وملموس، بهي وغامض، مرح وشقي، حنين إلى خفة خشف يتهادى على رصيف مثقل بأنوثة باهظة، تستثمر سطوتها في ساعات الصباح الأولى، وفي سهرات آخر الليل وعليك أن تلتقط من بين الحصى الكثيف، زهرة النبع البارد، الذي يأخذك ماؤه إلى ظهيرة جزروانية، علية شمسها، تقسم سماءً بيضاء إلى قسمين: أنوثة طاغية تلملم النساء فيها الأشواق كالحصيد، ليصرخ الفتى اليماني فيك: أي عود ثقاب سيشعل الغابة. وذكورة مدحورة تنسحب إلى حيث الشعر وأميرات الكلام!

قاسيون: كلما ابتعد اقترب، وما أن تطأ قدما الفتى – الشيخ أرض المودة والحلم والخيبة، حتى يهتف الفتى المدلهم بالتأويل:

هذا ماؤها فكيف نساؤها.

أعنّي يا رب!

ربما ..!

تشظيات علي الجندي

بين أن تقرأ أشعاره وبين أن تتسقط أخباره لا بد وأن تشعر بانفصال كبير، كي لا نقول انفصاماً، ذلك أن الشاعر الراحل علي الجندي الذي لا يكفّ الشعراء الذين عايشوه عن تناقل نوادره وطرائفه، لم يكن في أعماقه إلا شخصاً حزيناً وجريحاً، ولعل هذه هي الكلمة السرية المخبأة في قصائده!!

يروى عن صاحب «الشمس وأصابع الموتى»، حين كان يرأس القسم الثقافي في جريدة البعث، أنه كان يدخل مكتبه في الصباح ليجد أكداس من المجموعات الشعرية، تلك التي يرسلها أصحابها بالبريد، وحين يبدأ تصفحها يضع جانباً ما يراه ملائماً فيما يرمي ببقية المجموعات من النافذة، وللعابر في الشارع تحت أن يرى جثث الكتب الرديئة وهي تذوق بئس المصير.

ذات مرة كان يلقي قصيدة بعنوان «من قتل غسان؟؟» عن الشهيد غسان كنفاني، وفيها يتهم الأنظمة المتخاذلة بدمه، فيقف أحد المسؤولين الكبار، عقب انتهاء الشاعر ليسأل: لكنك لم تقل لنا من قتل غسان!! فما كان من الشاعر إلا أن زجره باستخفاف: وعن ماذا كنت أتحدث؟؟

ما يروى عن نوادرعلي الجندي كثير، بل كثير جداً إلى درجة أن يستحق كتاباً وحده، فالرجل كان بحق رجل مجالس وينبوعاً من المرح، لكنّ مأساة هذا الشاعر الجريح إنما تكمن في هذا بالتحديد، فزملاؤه المثقفون، كتاباً وشعراء، حصروه في هذا الإطار حتى أنه بات خارج التصنيف النقدي لاحقاً، وشبه منسي في منفاه الطوعي باللاذقية.

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

«عصا موسى» على تخوم قصيدة النثر

◄ محمد خالد رمضان



«عصا موسى» مجموعة قصصية قصيرة جداً لأيمن الحسن، وقد صدرت عن دار «النمير».. بداية أقول إن القصة القصيرة جداً هي بالأساس قصة قصيرة ينطبق عليها ما ينطبق على القصة القصيرة في كل شيء، زد على ذلك بعض القضايا الخاصة بالقصة القصيرة جداً من حيث التكثيف وأسلوب البناء والدهشة والمفارقة، والقرب من القصيدة الحرة (قصيدة النثر) وغير ذلك من الأمور، لذا سأحاكم مجموعة «عصا موسى» ضمن هذا الإطار.

أسلوب الكاتب في كتابته للقصة القصيرة جداً أسلوب مباشر، فقصصه واضحة الجمل والتعبيرات، علماً بأن القصة القصيرة جداً لا تقبل مثل هذا الوضوح.

في المجموعة أربع قصص فقط كتبت بضمير المتكلم، علماً أن طبيعة هذا الفن لا تقبل «الهو» بل تقبل المتكلم أكثر، فهي ذات طبيعة وجدانية ذاتية، وبرأيي لو كتبت الضمائر بالمتكلم لكانت القصص أحلى.

أفعال القصص كانت غالبيتها مكتوبة بأسلوب الفعل الماضي، أي كأن الأحداث جرت من أزمان بعيدة عنا، لا ندري متى حدثت، ونحن لا دخل لنا فيها، ولا يد لنا في حدوثها، بل نحن متفرجون عليها.

مع العلم أنه في مثل تلك القصص القصيرة جداً من الأجمل أن تكون الأفعال مضارعة لآنية اللقطة، وخصوصيتها، وطزاجتها، لأنها مكثفة، كل هذه القضايا تقتضي وجود المضارع، لأن زمنه آني أي هو في زمن اللحظة، وهو يشارك في الحدث الساخن، ويساهم في الفعل، وله حركيته وعمله، فالمضارع وجود حي له فعاليته التي لا تنتهي سريعاً، المضارع لغة العصر اليومية الدافئة، لغة الفعل، لغة تتناسب مع الحديث.

جمل القصص كلها كانت من النوع المتوسط التي لا تناسب لغة القصة القصيرة جداً، إذ تناسبها الجملة القصيرة المتوترة، المحركة التي تختزل الأشياء لا الأحداث، الجملة الوسط تناسب القصة القصيرة والرواية، وكان يمكن للكاتب اختصار جملته المتوسطة أيضاً ولكنه لم يفعل.

لقد استطاع الكاتب تكثيف قصصه، والتكثيف أحد السمات الهامة في القصة القصيرة جداً، فلقد أبعد الأشياء المحيطة، وحركة بعض الأحداث، بل والأحداث ذاتها أحياناً، لذا أتت قصصه على هذا الشكل من القص القصير جداً، وتمكن القاص من ذلك بشكل جيد دون تعب.

التشويق في المجموعة شكل ظاهرة جميلة، وهو بحد ذاته من سمات القصة القصيرة جداً، وهو يقرب القارئ من العمل، التشويق في المجموعة من النوع الذي يشد شداً محكماً، وهو ليس تشويقاً مجانياً بل هو لجمالية القصة وجمالية شكلها، وفنيتها.

في القصة القصيرة جداً يجب أن يكون العنوان أحد روافع العمل، فماذا وجدنا في عناوين مجموعة «عصا موسى»؟ كل عناوين القصص عادية، بل هي عادية جداً في بعضها الآخر.

وجدت الشاعرية في كل قصص مجموعة «عصا موسى»، وهذا من ضروريات القصة القصيرة جداً، فهي مكثفة وقصيرة فلا تحتمل وجود الأسلوب غير الشاعري، في المجموعة سادت اللغة الشاعرية في كثير من القصص، وفي بعضها غابت، وليت القاص كتب كل قصصه بالأسلوب الشاعري لكان هذا أفضل وأجمل.. أما عن المفارقة فيها، فكانت موجودة في الغالبية المطلقة من القصص، والمفارقة سمة واجبة من سمات هذا النوع، فهي إدهاش ودهشة. فالمفارقة تأتي نتيجة مفاجأة في نهاية القصة القصيرة جداً، ووجودها بهذا الشكل الكثيف في قصص المجموعة رفع من سويتها الفنية عالياً، أعطاها طابع القصة القصيرة جداً، إذ أن المفارقة تحدد نوعية هذا العمل وتعطيه صفته وسمته النوعية.

ركن الوراقين

الهيمنة الذورية

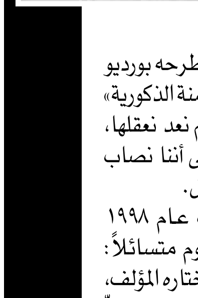


صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة أحد أهم أعمال بيار بورديو، وهو كتاب «الهيمنة الذكورية» من ترجمة الدكتور سلمان قعفراني.

على ماذا ترتكز الهيمنة الذكورية؟ أهي معطى طبيعي أم بناء تاريخي؟ ذلك هو السؤال الذي يطرحه بورديو في هذا المؤلف الذي يرى أن «الهيمنة الذكورية» مترسّخة في لاوعينا حتى أننا لم نعد نعقلها، وهي متوافقة مع انتظاراتنا حتى أننا نصاب بمرارة لدى وضعها موضع تساؤل.

عندما صدر هذا الكتاب عام ١٩٩٨ بالفرنسية كتب جلبير غرانغيوم متسائلاً: «إذا اتبعنا خط التحليل الذي اختاره المؤلف، فأي منظور يمنح نفسه للنساء؟ هل سيتمكنّ من المشاركة على قدم المساواة في السباق على السلطة الذي هو قدر البشرية؟ إذا ما تعرض هذا البناء الاجتماعي للتقليص، فهل ستكون المرأة رجلا؟

بسمالخ



يذهب الشاعر السوري أوس أحمد أسعد بعيداً في الاحتفاء بقريته «بسمالخ» في مجموعة تحمل اسمها، وفيها ينكتب نص المكان، حيث لا يترك الشاعر مفردة من مفرداته دون احتفاء بها شعرياً. واسم العلم «بسمالخ»، كما تقول إشارة في بداية الكتاب «الصادر عن دار التكوين. دمشق ٢٠٠٩»، سرياني الأصل ويعني: بيت مالك.

في هذه المجموعة تقوم اللغة بكامل الوظائف الحسية والعاطفية، متسيدة بذلك المساحة كلها..

من المجموعة نقتطف: «السلام/ على نهدها/ حين يغفو/ وحين يفيق/ وحين يبعث/ من زهرته... / السلام/ على إبطها/ يرتجل/ الماء/ السلام/ السلام». يذكر أن المجموعة هي الرابعة في رصيد أوس بعد: «للوردة.. لبقايا الخراب»، «آنية الكلام»، «غابة المفردة».

بمناسبة الذكرى الأربعين:

الجزيرة تبث وثائقياً عن حريق الأقصى

بثت الجزيرة الوثائقية يوم الجمعة (٢٠٠٩/٨/٢١)، وأعادته مدى ثلاثة أيام، وفي أوقات بث مختلفة، شريطا جديدا من أنتاجها بعنوان «الحريق لا يزال مستمرا» من إخراج بشار حمدان، وإعداد مهند صلاحات.

يروي الفيلم أحداث حريق المسجد الأقصى، ويسلط الضوء على الأحداث التي مهدت لذلك وتلك التي صاحبت عملية الحرق، كما نشاهد الأماكن المحترقة وكيف كانت عملية الحريق وتدرجها، ويتحدث ضمن الشريط شخصيات عديدة عاصرت تلك الفترة وتولت مسؤوليات مختلفة ومازالت في مسرح الأحداث، من هذه الشخصيات: عكرمة صبري مفتي الديار الفلسطينية السابق، والأب عطا الله حنا رئيس أساقفة الروم الأرثوذكس، وغيرهما العديد من شهود العيان الذين عاصروا الحادثة.

كما يتناول «الحريق لا يزال مستمرا» ردود الفعل الإعلامية والسياسية على تلك الجريمة، ويستعرض الخطط المستمرة إلى اليوم بهدف تهويد المسجد الأقصى والأراضي الفلسطينية، ويقدم لقطات تاريخية من أزمان مختلفة للمسجد ومحيطه، ويشمل أيضا شهادات من «إسرائيليين» يؤكدون فيها مساهمة الحكومة الإسرائيلية في هذا الاعتداء على المسجد الأقصى.

وتصحبنا العدسة أيضا في جولة داخل المسجد الأقصى، حيث نتابع تفاصيل المكان وأقسامه ونتمتع بجمال معماره وروعة أثاثه وعمق تاريخه.

الفيلم أيضاً الذي يعرض بالذكرى الأربعين لحرق المسجد الأقصى الذي قام به متطرف ينتمي لكنيسة الرب الإنجيلية، وهو الاسترالي مايكل دينس روهان في ١٩٦٩/٨/١٢ الذي قدم للأراضي الفلسطينية عن طريق الوكالة اليهودية بالدخول للمسجد حيث قام بإشعال النار فيه بعد خروج المصلين من صلاة الفجر.

يكشف الفيلم، ولأول مرة على الشاشة، العديد من الحقائق والوقائع التاريخية، ويتعرض لعملية السطو والتزوير التي يقوم بها «الإسرائيليون» في القدس القديمة، وهي أمور لم يسلط عليها الضوء من قبل في أي فيلم آخر ولا حتى في نشرات الأخبار.

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/8/26) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«بوبّوس» : الأنفاس الأخيرة لعادل إمام

جهاد أبو غياضة

يقول المثل الشعبي: «اللي ماله كبير ماله تدبير.. وإذا ضل الكبير فلا عتب على الصغار». هي مقاربة ننطلق منها لما يرتكبه اليوم «الزعيم»، وأمير جمهورية الضحك والكوميديا العربية على مدى عقود وسنوات طويلة، ودون منازع يرقى إلى مستواه «عادل إمام» ، وهو الذي وصل إلى هذه المكانة بجدارة واقتدار المبدع الموهوب الذي قدر أن يطبع في ذاكرة أجيال كاملة الكثير من الاسكتشات الفيلمية والمسرحيات الكوميديا الساخرة الناقدة، من«مدرسة المشاغبين» وتسليطها الضوء على وضع شريحة الشباب، ومشاكلها وهمومها، وعقدة التدريس والثانوية العامة، إلى «شاهد ما شفش حاجة» والمواطن البسيط البعيد عن هموم الحياة وتعقيداتها، إلى «الواد سيد الشغال» ووضع الطبقة المسحوقة في مصر، إلى رائعته «الزعيم» وما علقت به على نظرية الحكم والحاكم العربي وإفرازاته وارتباطاته، وصولا إلى «بودي جارد»، وما تخلله تاريخه العريق من كثير الأفلام الجريئة والقوية الطرح والمقاربة للكثير من الأمور الحساسة السياسية والاجتماعية، كفيلمه الذي يعد بصمة بحق «إحنا بتوع الأتوبيس»، أو «سلام يا صاحبي»، أو «اللعب مع الكبار»، وحتى المسلسلات الوطنية «دموع في عيون وقحة» .





ولكن وفي السنوات الأخيرة بتنا نشهد تغيراً جذرياً في سيرة الرجل ومواقفه الشخصية والسياسية، وحتى الفنية. فبعد فيلمه الرائع «أمير الظلام»، أخذ الزعيم بالتراجع والتدهور في مستوى أفلامه وطروحاتها ، فهو لم يعد يعمل طبقاً لقانون شباك التذاكر وحساب الإيرادات وحسب، بل كمنفذ لبرامج السلطة، دون سؤال عن المضمون أو رسالة الفيلم، وهو ما أوصله إلى تقديم صورة لا تليق بإرثه أو بفنه الجميل، وما أوصل بالتالي الكثير من أفلامه الجديدة إلى درجة الإسفاف والتهريج، وتسطيح القضايا وتمييعها في إطار النكتة والضحكات كفيلم «السفارة في العمارة»، أو فيلم «مرجان أحمد مرجان»، أو فيلم «حسن ومرقص» الذي يسجل له تناول قضية الفتنة الطائفية، ولكن ليس بالجرأة والشجاعة المرجوة من فنان بحجمه قدم سابقاً ما هو أعظم وأقدر.

ومع نزول فيلمه الأخير«بوبّوس» (للمؤلف يوسف معاطي والمخرج وائل إحسان) إلى دور العرض، والذي قيل إنّه يتناول قضية الأزمة المالية العالمية، وما أرخته بظلال على الحياة العامة من منظور حياة رجال الأعمال الخاصة، إذ يصور انتحار وجنون عدد من رجال الأعمال نتيجة خسائرهم المادية الفادحة. تأمل المشاهد أنه على موعد مع عمل من الطراز الرفيع لنجم بحجم إمام الذي عرف عنه تصديه الجريء لأعقد القضايا الحساسة، لنفاجأ بفيلم أقل ما يقال عنه إنه: «نكتة طويلة مبتذلة».. بمزيج من الاسكتشات الضاحكة المكررة والتي شاهدناها في أفلام سابقة لإمام «بخيت وعديلة» (الجزء الأول)، والكثير الكثير من المشاهد الساخنة إلى حد الابتذال والإسفاف، وان كان مطعماً بالعديد من اللطشات السياسية الساخرة للتغطية على ضعف السيناريو وغياب البعد الدرامي (كاستنساخ مشهد قذف بوش بالحذاء).

فالفيلم لا يعدو كونه فيلماً ساخراً يحاول إمام أن يعود من خلاله إلى تقديم الحلول الغريبة العجيبة للمشاكل الكبرى، حيث يصور هو والمؤلف يوسف معاطي، حل الأزمة بـ«الفياغرا» ومفعولها السحري، وهو ما يعيد إلى الأذهان حله الغريب في فيلم «النوم في العسل» حين كانت الصحراء هي حل مشكلة الضعف الجنسي، ولكن مع الفرق الشديد بين مستوى الفيلمين وطريقتي الطرح، فالنوم في العسل فيلم جميل ومسبوك القصة بكل تفاصيله ومشاهده الكوميدية ومعالجته الجادة لقضيته. أما «بوبّوس» فقد أثار الكثير من السخط وخصوصاً النقد الممكن توجيهه للفنانة يسرا، صاحبة الإرث العريق، والتي تظهر بمشاهد تتماهى فيها مع ممثلات الإغراء والستربتيز. مشاهد مستفزة ومبالغ فيها حتى أعلى الحدود. وهنا يجب تسجيل الثناء على الأداء المبدع للفنان أشرف عبد الباقي في دور الشاب المكافح الذي يكد من اجل تأسيس أسرة.

«بوبّوس» خيبة أمل بكل المقاييس، ونكسة كبيرة لفنان عملاق لطالما انتظرنا أفلامه وتعبيره عنا وعن الجميل في حياتنا، فمن ينسى حين يقول في مسرحية الزعيم «خدوا كل الي انتو عايزنو بس سيبو الأطفال تعيش يمكن يقدروا يعملوا حاجة».

ولكن «بوبّوس» ورغم ما سبقه من تهريج كان الشعرة التي قصمت ظهر البعير، وجعلت السكوت على أعمال هذا الفنان غير ممكن، مع الاحترام الشديد لتاريخه العريق الذي يبدو أنه أضاعه في منافسة نجوم الشباك الجدد، أم أن للرجل رؤية جديدة بدأت تظهر تبعاتها في أعماله كما في تصريحاته ومواقفه السياسية.

Jihad-ag@hotmail.com

بين قوسين



◄ خليل صويلح

حتى يسيل الدهن من اللحى

تشبه وليمة الدراما الرمضانية، المنسف العربي، إذ يسيل الدهن من اللحى، أينما توجهت: حارات مغلقة على أمجادها، وبدو رحّل غارقون في الثأر والعشق والمكائد، وجاهليون بسيوف تلمع في الصحراء، وجرائم قتل وخيانة في شوارع اليوم. لا تعلم أين باب النجاة في هذه المتاهة البصرية، حتى أنك، فيما لو نظرتَ في المرآة، لن تعرف من أنت: جاهلي أم بدوي؟ مجرم أم تاجر مخدرات، محارب أم ضحية مؤامرة؟ هل ترتدي الطربوش أم العمامة، العقال أم القبعة؟ وهل تتكلم العامية أم الفصحى أمام صاحب البقالية، وهل تقول له أن يسجّل ديونك باسمك الحقيقي أم باسم عكرمة بن حوقل مثلاً؟ وليمة باذخة من الخدر العام الذي تقدمه الفضائيات العربية مجاناً، كي تغرق في الرمال أكثر. أنت النعامة التي تدفن رأسها في الرمال كي لا تواجه حقيقة ما تعيشه. تحلم أن تربح المليون، أو سيارة فاخرة، أو ليرة ذهبية، وحتى مكنسة كهربائية أو طنجرة. أحلامك موجودة في هذا الصندوق العجيب، فما عليك إلا أن تسترخي طوال اليوم، عسى أن يبتسم لك الحظ في جائزة. لا تتردد في استلال هاتفك النقّال والاتصال بهذه المحطة أو تلك، فالذهب بانتظارك، دون أن تجهد نفسك في الحفر والتنقيب. هاتفك النقّال هو معولك إلى السعادة المنتظرة. لاتفكر بعدد الوحدات المهدورة، فغداً لناظره قريب، وستكون أحد «أعضوات الحارة» بخنجر على خاصرتك أو بخيزرانة في يمينك، أو ببارودة تواجه دبابات المستعمر. اختر فتاة أحلامك من أحد المسلسلات المعاصرة، فالحب ورقة رابحة على الدوام. برسالة قصيرة تحقق موعداً عاطفياً، وبكبسة زر تغادر بيتك في العشوائيات إلى إحدى الضواحي الحديثة، ثم تفرّغ للروحانيات والتأمل، بعد وجبة مختارة من أفكار هذا الشيف أو ذاك. هل لاحظت كم الحياة سهلة وباذخة على الشاشة؟ عشها إذاً، لمدة شهر واحد على أريكة، وكأنك في «ألف ليلة وليلة». شهرزاد بانتظارك حتى انبلاج الفجر أيها الملك السعيد. سافر مع السندباد إلى جزر وبحار بعيدة. أيها الصياد الفقير الأميرة بانتظارك في الحلقة الثلاثين، فلا تحزن، ستنشب الصنارة بالسمكة الذهبية، قبل أن تستيقظ أخيراً على مقبرة من العظام!

Khalil.s@scs-net.org

دراما 2009: ملاحظات أولية.. وتعقيبات مشاهد

لدراما شهر رمضان هذا العام نكهة خاصة وتنوع غني جعلها تمتد لتتسع للكثير من المواضيع التي تخللها ما هو جديد تماماً على ما تناولته المسلسلات السورية في مواسم سابقة، بالرغم من خروج الكثير من شركات الإنتاج من سباق رمضان ٢٠٠٩ نتيجة لانحسار التمويل وتجاذبات الأزمة الاقتصادية العالمية التي طالت الصناعة الدرامية، وضربت عصبها.



بطبيعة الحال، أسبوع المشاهدة الأول لا يتيح إلا تقديم ملاحظات عامة، أكثر منها ملاحظات صميمية، لكن أهمية تسجيل هذه الملحوظات تأتي من كونها ستوفر أرضية لاحقة لمشهد هذا الموسم التلفزيوني بامتياز.

الحلقات الأولى من مسلسل «سحابة صيف» حملت نوعاً من التشتت والضياع في الخطوط الدرامية، مما أدى لغموض في الملامح العامة رغم أن مناخ العمل ذو خصوصية، ربما هي مشكلة التجربة الأولى في الكتابة الدرامية!!

كذلك الحال مع مسلسل «قلوب صغيرة» الذي يطرح قضايا شديدة الحساسية تخص تشرد وعمالة الأطفال، ومكمن الإشكال في النص نفسه، ذلك أن الإصرار على تقديم حكايات أطفال الشوارع جعل المسلسل منتمياً إلى اللوحات أو الاسكتشات أكثر من انتمائه إلى المسلسل الدرامي.

من جهة أخرى يأتي «سفر الحجارة» لهاني السعدي مخيباً للآمال، حيث تبدو قضية العرب المركزية ضرباً من ضروب فنتازيا الواقع التي اشتهرت بها أعمال هذا الكاتب: المخدرات والإيدز، بعد اشتهاره في الفانتازيا التاريخية، هكذا تمت فنطزة حكاية الانتفاضة الفلسطينية!!

إذا كانت شرائح المجتمع السوري، المتمثلة في مجموعة من الفتيات في مسلسل «صبايا»، سوف تلتقي في قصر منيف كالذي تلتقي فيه شخصيات العمل، فإن المجتمع بألف خير، والأمور على ما يرام، لكن هذا لا يعني، بحال من الأحوال، أن يتحول «قاع المدينة»/ العشوائيات، رغم أنه فضاء حياة السواد الأعظم من الشعب، إلى حيز للكائنات المتوحشة، فالمشكلة بالأساس ليست في أهل القاع بمقدار ما هي في من أسكنهم هذا الجحيم، كما أن الخلل البنيوي إنما يكمن في التفكير العشوائي، وفي طريقة الحياة العشوائية التي قادت إليها سياسات اقتصادية عشوائية.

وللحديث تتمة.. رمضانكم كريم..

هل تنجح التوءمة بين مديرية الإنتاج في التلفزيون وقناة الدراما؟

كان الرضا والتفاؤل باديين على وجوه الدراميين ساعة إطلاق قناة دراما، وتوالت الشهادات والأمنيات الطيبة من الفنانين والفنيين والضيوف المشاركين في حفل الإطلاق الذي تمَّ يوم الخميس الماضي، ومن ضمن الشهادات التي قدّمت كانت هناك إشارة من مدير الإنتاج والتلفزيون، المخرج فراس دهني، إلى مشروع توءمة بين قناة دراما الطموحة ومديرية الإنتاج التلفزيوني، حيث صرح الدهني لمصادر صحفية: «قناة دراما هي الوليد الجديد للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وهي بحاجة إلى كل الدعم الإعلامي والمعنوي والمادي، فنحن نريدها قناة قوية تشقُّ طريقها عبر الفضائيات العربية، وتحقِّق رسالتها الجميلة في إيصال الدراما السورية أولا، والعربية ثانياً، إلى أبعد أرجاء الأرض، وتكون في الوقت نفسه منبرا لا يقدِّم «درامانا» فقط، بل يحميها ويسوِّقها بشكل جيد، ومن أجل ذلك، فنحن متوجِّهون اليوم ضمن رؤية تلقى الدعم من السيد وزير الإعلام والسيد المدير العام للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، من أجل توءمة حقيقية بين مديرية الإنتاج التلفزيوني كجهة منتجة، وقناة دراما كمنبر عرض متميِّز».. وأضاف: « هناك حالياً مشروع طموح آخر يلقى اهتماما كبيرا من السيد وزير الإعلام، وهو إنشاء مؤسسة إنتاج مستقلّة تحلُّ محل مديرية الإنتاج التلفزيوني تحت عنوان «المؤسسة العامة للإنتاج التلفزيوني والإذاعي»، وستكون دفعاً جديداً ومهما للدراما السورية في صناعتها وحمايتها»..